الشعب ويكاند

إثر الفياضانات الأخيرة

الرئيس تبون يأمر بفتح تحقيق فوري

ص03

في عمليات قامت بها وحدات ومفارز للجيش

حجز كميات كبيرة من المخدرات وتوقيف متاجرين بها

ص24

ISSN 1111-0449 الخميس 22 محرم 1442 هـ الموافق لـ 10 سبتمبر 2020م العدد: 18350 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني www.echaab.dz france prix 1 €

النواب يصوّتون على المشروع اليوم

أول خطوة..

رئاسة الجمهورية تنشر مقترحات مراجعة الدستور

يلتئم المجلس الشعبي الوطني، اليوم، في جلسة عامة تخصص للتصويت على مشروع قانون المتضمن بتعديل الدستور، قبل عرضه على مجلس الأمة، ثم الاستفتاء الشعبي يوم 1 نوفمبر المقبل، لاعتماده قانونا أسمى للبلاد، يجسد طموحات الشعب الجزائري، في إحداث القطيعة مع ممارسات سابقة صادرت سيادته وأضرت بالمؤسسات الدستورية.

ص03-04-05

■ محمد حسن سفير لبنان لدى الجزائر :

الجزائر حمامة سلام وجسّدت دورها الريادي مع اللبنانيين

أشاد سفير الجمهورية اللبنانية لدى الجزائر، الدكتور محمد حسن، بالوقفة التضامنية للجزائر حكومة وشعبا عقب الفاجعة التي ألمّت بلبنان على ما جادت به من خير وعطاء.

ص02

■ برامج افتراضية أحدثت التواصل وأزالت الخوف

هكذا تحدى مثقفو وأدباء بونة وباء كوفيد-19

لم تبق عنابة أسيرة الجائحة والانغلاق على الذات في حجر صحي، لا اتصال ولا تواصل فيه، لكنها انتفضت على هذا الوضع الاستثنائي ثقافيا ببرامج افتراضية أعادتها إلى واجهة الإحداث.

ص15

الوضعية الوبائية

الإصابات الجديدة: 278
حالات الشفاء: 196
الوفيات: 10
إجمالي الإصابات: 47216
المتماثلون للشفاء: 33379

الدّورة 154 لمجلس الجامعة العربية

بوقادوم يؤكّد موقف الجزائر الثّابت تجاه القضايا العادلة

■ دعم الحلول المؤدية للحوار والحلول السّلمية للأزمات الإقليمية

أكّد وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقدوم، الموقف الثابت للجزائر حيال القضايا العربية والإقليمية، النابع من مبدأ احترام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم القضايا العادلة والتنسيق مع مختلف الدول من أجل السلم والأمن الدوليين، وحرصها على تطبيق الشرعية الدولية والقرارات الأممية.

سعاد بوعبوش

في هذا السياق، أبرز بوقادوم في الدورة 154 لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، عن طريق تقنية التحاضر عن بُعد، تضامن ودعم الجزائر اللاّمشروط لحقّ الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلّة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشريف، طبقا لقرارات الشرعية الدولية والقرارات الأممية ومرجعيات السلام، بما فيها قمة بيروت.

وأشار وزير الخارجية إلى أن الوضع الدولي غير المسبوق، لم يثنِ الاحتلال الإسرائيلي عن التمادي في استباحة الحقوق الفلسطينية وفرض سياسة الأمر الواقع غير آبهٍ بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مجدّدا بالموقف الثابت للجزائر إزاء عدالة وشرعية القضية الفلسطينية، والتي لن تعرف طريقها إلى الحل العادل والدائم إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المغتصبة، داعيا الفلسطينيين إلى ترتيب البيت الداخلي، والتقدم في مسار المصالحة ووضع مصلحة الأمة والقضية الفلسطينية فوق كل اعتبار.

وبخصوص ليبيا، أعرب بوقدوم عن تفاؤله

بالتطورات الايجابية الأخيرة، بعد إعلان رئيس المجلس الرئاسي، فائز السراج، ورئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، وقف إطلاق النار في الأراضي الليبية والدعوة إلى تفعيل العملية السياسية لإنهاء الأزمة الليبية، لأنها مبادرة توافقية لتجسيد مقاربة من شأنها إيقاف نزيف الدم في هذا البلد والولوج إلى الحل السياسي، وقال: «عبّرت مرارا عن رفضها القاطع للتدخلات الأجنبية وتوريد الأسلحة إلى ليبيا».

وجدّد الوزير استعداد الجزائر لاحتضان حوار حقيقي بين كافة الأطراف الليبية، لإطلاق المسار السياسي وتوفير متطلبات نجاحه في إطار التنسيق مع دول الجوار على أساس الشرعية الدولية ومخرجات مؤتمر برلين والإرادة السيدة للشعب الليبي، بما يضمن وحدة ليبيا وأمنها استقرارها.

وبخصوص سوريا، سجّل بارتياح استمرار الجهود الدولية الرامية إلى حل الأزمة والتوصل إلى اتفاق نهائي يحفظ وحدة سورية واستقرارها وسيادتها، مشيرا إلى أن الجزائر منذ بداية الأزمة دعت إلى ضرورة تغليب لغة الحوار ووقف العنف وإطلاق حوار سياسي بين الأشقاء السوريين.

وعن أزمة اليمن الشقيق، جدّد بوقادوم دعوة الجزائر للفرقاء إلى ضرورة الإسراع في تطبيق بنود اجتماع ستوكهولم و«اتفاق الحديدة» الذي قبلت بموجبه الأطراف المعنية البدء الفوري في إجراءات كسب الثقة والتقدم في تنفيذ بنوده بما يكفل الحفاظ على وحدة الشعب اليمني وسيادته وسلامة أراضيه.

وفيما يخص الشأن السوداني، عبر وزير الخارجية عن ارتياحه لاتفاق السلام الموقع مؤخرا بجوبا بين الحكومة الانتقالية السودانية والجبهة الثورية، معتبرا ذلك لبنة جديدة لتعزيز الأمن والسلام في ربوع السودان.

ويرى بوقدوم أنّ ملف إصلاح العمل العربي المشترك من أهم الورشات التي يجب الاتفاق جميعا على ضرورتها وأولويتها، لاسيما ما تعلق بالنظر في العلاقة العضوية بين دور الجامعة العربية وإصلاح هياكلها وأساليب تسييرها بما يمكنها من الاستجابة للتحديات الإقليمية والدولية، معربا عن أمله في أن قمة الجزائر المقبلة محطة فارقة في مسار إصلاح العمل العربي المشترك، كما كانت قمة الجزائر عام 2005، التي شهدت الإعلان عن قرارات هامة، واستحقت آنذاك تسميتها بقمة الإصلاح.

وكشف بالمناسبة عن رغبة وعزم الجزائر استضافة القمة العربية 31 في أقرب فرصة ممكنة، باعتبار أن ترتيبات احتضانها قد انطلقت منذ مدة، غير أن انتشار وباء كوفيد 19، حال دون انعقادها في موعدها.

و يؤكّد في حوار لقناة فرانس 24:

العمل من أجل السّلم في الجوار نابع من المصلحة الإستراتيجية للجزائر

أكّد وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقدوم، أنّ حفظ السلم والأمن في مالي وليبيا وفي كل الدول المجاورة ينبع من «المصلحة الإستراتيجية» للجزائر، التي تستعد لتنظيم استفتاء حول تعديل الدستور الذي سيكون بمثابة «رابط بين ماضي الجزائر الجديدة ومستقبلها».

وفي حوار خصّ به قناة فرانس 24 أول أمس، تطرّق الوزير إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية والأزمة الليبية والاضطرابات في مالي والوضع الصحي الناجم عن وباء كوفيد-19 والاستفتاء المقبل حول تعديل الدستور المرتقب في الفاتح نوفمبر المقبل.

وحول العلاقات الجزائرية الفرنسية، أعرب الوزير عن أمله في «علاقات هادئة» بين الجزائر وفرنسا والتي تأخذ في الحسبان الجانب التاريخي، موضحا أن «العلاقات الشخصية الممتازة التي تربط رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بنظيره الفرنسي إمانويل ماكرون تبعث على التفاؤل».

وذكر بوقدوم بتعيين مؤرخين للعمل معا على تسوية الخلافات المرتبطة بالذاكرة الفرنسية-الجزائرية وهما بنجامين ستورا من الطرف الفرنسي وعبد المجيد شيخي من الجزائر، قائلا: «نحن نمضي إلى الأمام حول كل ما يتعلق لاسيما بالأرشيف والتجارب النووية برقان في الجنوب». واعتبر الوزير أنّ استرجاع جماجم 24 بطلا من أبطال المقاومة الجزائرية «يعد مبادرة ستفتح الطريق أمام إجراءات أخرى من هذا القبيل».

وردّا على سؤال حول إمكانية زيارة دولة للرئيس تبون إلى فرنسا، قال الوزير «لم نحدد تاريخا معينا لسبب بسيط يتمثل في وباء «كوفيد-19»، موضحا أنها يجب أن تأتي بعد تحضير مع نظيره الفرنسي وعلى مستويات مسؤولية أخرى.

وبخصوص فتح الحدود، شدّد على أن القرار يرجع للجنة العلمية التي توصي الحكومة بالإجراءات وفقا للمعطيات ومعاييرها.

اتّفاق السّلم بمالي لم يسقط

وأكد بوقادوم أن التغيير الذي حصل بمالي غير دستوري ومخالف لمبادئ الاتحاد الإفريقي وإعلان الجزائر الذي ينبذ التغييرات غير الدستورية، قائلا: «لا نتمنى أن يعاني الشعب المالي أكثر. لقد عانى كفاية»، مؤكّدا على ضرورة «انتقال يكون قصيرا قدر الإمكان».

وفي الوضع الحالي، قدّم الوزير اتفاق السلم والمصالحة بمالي المنبثق عن مسار الجزائر «على أنه السبيل الأمثل لتسوية المشاكل، لاسيما شمال البلاد»، مشيرا الى «الأمر لم ينته مع الوضع الجديد، بحيث يؤكد ذلك أيضا الماليون أنفسهم وأطراف الوساطة، الامريكيون والأوروبيون والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إضافة إلى الجزائر بصفتها قائدة».

الجزائر ضد إرسال أسلحة إلى ليبيا

جدّد وزير الخارجية، رفض الجزائر لإرسال أسلحة إلى ليبيا، متأسّفا على وجود «حرب بالوكالة».

وقال بوقدوم: «الأمور واضحة في الجزائر، إذ أنّنا لا نريد ولا نتمنى بل نطلب أن يكون وقف تام لإرسال الأسلحة إلى ليبيا مهما كانت الجهة».

وقال منتقدا إنّ ذلك «ليس مفيدا ولا مناسبا ولا شرعيا»، مضيفا «كانت تلك هي مطالب دول الجوار كما أن إحدى توصيات ندوة برلين كانت الوقف الفوري لتوريد السلاح، إضافة إلى لائحة الأمم المتحدة التي تمنع ذلك أيضا».

أما بالنسبة للزيارة التي أجراها مؤخرا إلى تركيا، أشار بوقدوم إلى «أهمية المشاورات التي أجراها مع المسؤولين الأتراك»، وأضاف: «تركيا شريك كبير يجب أن نتشاور معه بانتظام، وهذا ما فعلناه خلال الزيارة الأخيرة». وقال: «لقد تحادثنا حول ليبيا وقدّمنا مرة أخرى المبادئ التي تقود الجزائر جارة ليبيا، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لنا ولأمننا». لقد وجدنا آذانا صاغية على كل المستويات، وأظن أنهم يوافقوننا في نظرتنا بخصوص ما يجب فعله بليبيا».

وفي هذا الصدد، أكّد بوقدوم وجود فرص قوية لنجاح الخطوات الجاري انجازها. ولهذا «يجب علينا أولا إقناع كل الأطراف الليبية، إذ لا يوجد سوى طرفان وهما حسب المخطط المعتاد السلطات بالشرق والغرب». كما أشار الوزير إلى «إصغاء جيد من الطرف الليبي». وتابع: «نحن مقتنعون أن ذلك ممكن بحيث لدينا نفس المقاربة مع بلدان الجوار من بينهم تونس ونأمل أن تنظم مصر البلد الجار كذلك إلى هذه المقاربة وهو الحال في بعض الأمور».

محمد حسن، سفير لبنان لدى الجزائر:

الجزائر جسّدت دورها الرّيادي مع اللّبنانيّين

أشاد سفير الجمهورية اللبنانية لدى الجزائر، الدكتور محمد حسن، بالوقفة التضامنية للجزائر حكومة وشعبا عقب الفاجعة التي ألمّت بلبنان على ما جادت به بالخير والعطاء.

عزيز-ب

قال السّفير إنّ «الجزائر وكما عهدها الجميع كانت في طليعة الدول التي آزرت لبنان في محنتها، ولم تتأخّر أو تدّخر جهدا لمد يد العون، مجسّدة بذلك دورها الريادي في التضامن مع الأشقاء ومقاسمتهم همومهم وأحزانهم».

وقدّم السفير اللبناني، في ندوة صحفية نشّطها أمس، بمقر سفارة لبنان بالجزائر تحت عنوان «من الجزائر سلام لبيروت»، شكره للجزائر حكومة وشعباً وللرئيس عبد المجيد تبون على الهبّة التضامنية مع أشقائهم في لبنان إثر الفاجعة التي ألمت بلؤلؤة الشرق ببيروت، مشيرا إلى أنّ هذا السلوك ليس غريبا على بلد الشهداء والحرية، فعلاقات الأخوة والتلاحم التي تربط لبنان بالجزائر خالدة وعميقة حتى صارت جزءاً من التكوين الوطني والروحي والنفسي لكل لبناني وجزائري.

متفائل بالجزائر الجديدة وأدعو الرئيس تبون لزيارة لبنان

وأضاف محمد حسن أنّ الجزائر كانت في طليعة الدول التي بادرت، مباشرة بالاتصالات الأخوية عالية المستوى، التي جمعت رئيسي البلدين الرئيس عبد المجيد تبون ونظيره العماد ميشال عون، ورئيس أركان الجيش السعيد شنقريحة، إضافة إلى إرسال 4 طائرات محملة بأكثر من 200 طن من المواد الغذائية والطبية والصيدلانية والخيام والأغطية، وأطقم من الأطباء والجراحين ومختصين في تسيير الكوارث وفرق الدفاع المدني، ناهيك عن طائرة مساعدات إنسانية أخرى جاءت إلى بيروت بعد أسبوعين من الانفجار.

وقال السفير إنّه وتجسيدا لوعود الرئيس تبون، انطلقت الأسبوع الماضي باتجاه بيروت باخرة محملة بأكثر من 7 آلاف طن من مواد البناء للمساعدة في إعادة تعمير وبناء ما دمّره الانفجار، ما يدل على عمق وصلابة الروابط الأخوية التي تربط البلدين من حيث التاريخ النضالي المشرف والحاضر المشترك والمستقبل الواعد.

وأعرب محمد حسن عن تفاؤله بالجزائر الجديدة لما تملكه من إمكانات وطاقات رائدة في العالم العربي والإسلامي وفي العالم كله، مشيرا إلى أنه البلد الوحيد القادر على لم شمل العربي، الإسلامي والإفريقي بعقول وأدمغة جزائرية، مشيرا إلى أن الجزائر تمتلك من الطاقات ما يمكنها من نشر الحب والسلام والأمن والأمان في ربوع العالم فهي رسالة السلام في الدول العربية.

ووجّه المتحدث دعوة للرئيس تبون لزيارة لبنان وقال: «إنه يتمنى أن يزور الرئيس الجزائري لبنان للوقوف والتضامن مع لبنان»، وذلك في إطار، التضامن والتاريخ وروابط المشتركة، موجّها نداء إلى الجهات الرسمية وإلى كافة أبناء الجزائر الخيرين لمساعدة لبنان في الوقوف مجدّدا على سكة النمو والازدهار بالمساهمة في إعادة الإعمار بشتى الوسائل المتاحة، من خلال الخبرات الجزائرية المشهود لها في مجالات الطاقة وموادها الأولية والصناعات الحديدية والزجاجية والهياكل والإجراءات.

وبخصوص حصيلة الانفجار الذي هزّ مرفأ بيروت، قال سفير لبنان إن حجم الخسائر البشرية ثقيلة، إذ قارب عدد الضحايا 200 شهيدا، وفاق عدد الجرحي 6 آلاف مصاب، مع إحصاء العديد من المفقودين حتى اللحظة، وخسائر مادية ضخمة المقدرة بمليارات الدولارات مست ممتلكات عامة وخاصة.

الوزير المفوّض بسفارة ليبيا بالجزائر، محمد سعد عمر المحروق:

اللّيبيّون يُعوّلون على الجزائر في الحوار السياسي

أشاد الوزير المفوض بسفارة ليبيا بالجزائر، محمد سعد عمر المحروق، أمس، بجهود الجزائر لتسوية الأزمة السياسية في ليبيا، واعتبر دورها هاما ومحوريا لإنهاء الصراع بالنظر الى مكانتها في المنطقة. وثمنت لجة الصداقة الجزائرية - الليبية جلسات الحوار بالمغرب، ودعت الى تجاوز الخلافات وجعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

جلال بوطي

أوضح الدبلوماسي الليبي محمد المحروق، أنّ الليبيين يعوّلون على الدبلوماسية الجزائرية كثيرا، انطلاقا من وزنها السياسي والثقة التي تحظى في المنطقة لأنها تسعى الى حل النزاع نهائيا وليس لديها مصالح في القضية.

وأكّد أن مكانة الجزائر الدولية محترمة خاصة لدى الشعب الليبي الذي يثق في جهودها لإنهاء النزاع، رغم وجود مبادرات عددية لكن من المؤكد أن الجزائر لها رؤية خاصة في حل الأزمة بين الأطراف المتنازعة.

ودعا المتحدث، في تصريح على هامش يوم إعلامي حول الشهيد عمر المختار بمقر مجلس شورى الاتحاد المغاربي بالعاصمة، أمس، الجزائر إلى تكثيف جهودها لإنهاء الأزمة السياسية وحقن دماء الليبيين في وقت تشتد فيه الأزمة، وأشار إلى أن ليبيا تحتاج الجزائر في هذا الوقت العصيب للوقوف معها بالقول: «إن استقرار ليبيا هو استقرار الجزائر انطلاقا من الصداقة القوية والمتينة للبلدين».

وبخصوص جولات الحوار السياسي في المغرب، أوضح المحروق ان هناك العديد من المبادرات والدعوات لاحتضان الحوار، لكن الليبيين يثقون في الجزائر، قائلا «عليها رفع مستوى الجهود لأننا نتطلع إلى ما هو أكثر من الدبلوماسية الجزائرية نظرا لعمق العلاقات التاريخية بين الشعبين»، والتجربة السابقة أثبتت أنها تملك كل الآليات لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع.

وقال رئيس لجنة الصداقة الجزائرية - الليبية إن الجزائر تؤيد اي حوار ليبي للتوصل الى حل نهائي للازمة الليبية قائلا: «نحن ندعّم كل جولات الحوار سواء في المغرب او تونس او اي دولة تسعى الى تقديم العون للشعب الليبي»، داعيا الاطراف الليبية الى اعلاء مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، ونبذ التفرقة والعنف.

ويؤيّد مجلس شورى الاتحاد المغاربي، حسب أمينه العام سعيد مقدم، كل جولات الحوار الليبية، لأن استمرار الوضع الحالي سيؤدي في النهاية الى نتائج وخيمة على المنطقة برمّتها، موضحا أن مجلس الشورى يقدم الدعم لكل دولة في الاتحاد المغاربي لاحتضان الاطراف الليبية والتوجه الى حوار سياسي، وهو ما يسعى إليه مجلس الشورى من خلال التأكيد على الحوار الشامل بين الفرقاء. وفي سياق آخر، أكد المشاركون في ندوة بمناسبة الذكرى 89 لاستشهاء الزعيم الليبي عمر المختار إسهاماته في الحركة التحررية.

الشّعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz
التحرير
التحرير: 023 46 91 87
الفاكس: 023 46 91 79
أمانة المديرية العامة
الهاتف: 023 4691 80
الفاكس: 023 4691 77
الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي
■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها
المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور. الجزائر
الهاتف: 73.71.28....(021)
(021)73.76.78
(021)73.30.43
الفاكس: ...73.95.59(021)
الإدارة والمالية (021) 60.70.40
تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

لمعرفة أسباب ارتفاع منسوب المياه في الطّرق والأنفاق

رئيس الجمهورية يأمر بفتح تحقيق فوري

أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أول أمس، المديرية العامة للأمن الوطني بفتح تحقيق فوري حول أسباب ارتفاع منسوب المياه في بعض الطرق والأنفاق، اثر تهاطل الأمطار الأخيرة حسب بيان لرئاسة الجمهورية.

وجاء في البيان "على إثر الأضرار التي أحدثها تهاطل الأمطار الثلاثاء الفارط بالعاصمة وبعض المدن الأخرى، أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون المديرية العامة للأمن الوطني بفتح تحقيق فوري حول أسباب ارتفاع منسوب المياه بشكل غير طبيعي في بعض الطرق والأنفاق".

..ويستقبل رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

استقبل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، صباح أمس، بمقر رئاسة الجمهورية رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بوعبد الله غلام الله.

وفي تصريح له للصّحافة عقب هذا اللقاء، قال غلام الله: «تمّ التطرق إلى الأمور المتعلقة بالجانب الوطني، لاسيما جامع الجزائر وكيفية تسييره بعد تدشينه»، واصفا إياه بـ «المعلم التاريخي الذي هو في الحقيقة عنوان استقلال الجزائر وعنوان الدولة الجزائرية بفضل الجهاد وبفضل أول نوفمبر».

وأضاف غلام الله: «تحدّثنا عن تسيير جامع الجزائر وما هو النشاط الذي سيحتضنه سواء سياحي أو تاريخي أو ثقافي أو تعليمي»، مشيرا إلى أنّه تمّ الاستماع إلى توجيهات الرئيس تبون في هذا الشأن.

ضمن جدول من 1231 صفحة

رئاسة الجمهورية تنشر مقترحات مراجعة الدستور

نشرت، مساء أمس، رئاسة الجمهورية، مقترحات الفاعلين، التي تلقتها لجنة صياغة الاقتراحات لمراجعة الدستور، كتبها مواطنون وفاعلون من المجتمع المدني وممثلون عن الأحزاب السياسية، ومؤسسات الدولة والشخصيات الوطنية والمنظمات المهنية والأكاديميين.

وتضمن الرابط المنشور في الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية، على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» جدولا، من 1231 صفحة مرقمة ترقيما تسلسليا لتبيان العدد الإجمالي للمقترحات المحصّلة من طرف اللجنة وهو 5018 مقترحا. وباشرت اللجنة عملية دراسة المقترحات وأعدّت لهذا الغرض الجدول المفصل الذي رصدت فيه أسماء وألقاب كل المشاركين في الإثراء وصفاتهم و/أو انتماءاتهم ومجمل المقترحات التي وردت منهم ابتداء من الديباجة إلى آخر مادة.

عقب مداخلات رؤساء المجموعات البرلمانية

جراد: الحكومة ستواصل محاربة الفساد والفاسدين

أكّد الوزير الأول عبد العزيز جراد، أمس، بالجزائر العاصمة إرادة الحكومة في مواصلة محاربة الفساد والفاسدين «على كل المستويات».

أوضح الوزير الأول، عقب مداخلات بالمجلس الشعبي الوطني قدّمها رؤساء المجموعات البرلمانية بالمجلس بحضور رئيسه، سليمان شنين، ووزير العدل حافظ الأختام، بلقاسم زغماتي، ووزيرة العلاقات مع البرلمان بسمة ازوار، أنه «على مستوى الحكومة، يتم يوميا محاربة الفساد والفاسدين»، مؤكّدا «مواصلة محاربتهم على كل المستويات».

وأضاف جراد، أمام لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني، أنه «علينا جميعا، وبصفة تدريجية استرجاع ثقة الشعب»، و«سنعمل في المستقبل، سويا على تطهير المجتمع الجزائري،» مشيرا إلى أن «الأغلبية النزيهة والنظيفة والطاهرة هي التي تغلبت على الأقلية الفاسدة».

وذكر الوزير الأول بأنّ الشعب الجزائري وقف في 22 فبراير 2019 «ضد النظام المستبد وضد الظلم»، مؤكّدا بأن «الركيزة الأساسية والقاعدة والقاسم المشترك بيننا هو وثيقة أول نوفمبر، وهي الوثيقة المرجعية التي تجمعنا جميعا رغم التوجهات السياسية المختلفة من حين لآخر».

واعتبر جراد أن الدستور سيكون «انطلاقة جديدة ونوعية تمكّن الشباب خاصة من الأخذ بعين الاعتبار كل الجهود المبذولة لبناء جزائر جديدة».

وبالمناسبة، اعتبر الملاحظات التي قدّمها نواب المجلس الشعبي الوطني لدى مناقشة مشروع تعديل الدستور «قيمة من حيث الشكل والمضمون وستؤخذ بعين الاعتبار من طرف اللجنة» المختصة، مشيرا إلى أن «بعض النقاط تحتاج إلى توضيح».

وقال جراد بأنّ مشروع تعديل الدستور كان موضوع «حوار جمع الحكومة والبرلمان سواء من خلال اللقاءات الثنائية مع رئيس المجلس الشعبي الوطني أو عبر التقارير وتبادل الآراء».

جراد يتلقّى مكالمة هاتفية من نظيره الفرنسي

تلقّى الوزير الأول، عبد العزيز جراد، أمس، مكالمة هاتفية من نظيره الفرنسي، جون كاستيكس، حسبما أفاد به بيان لمصالح الوزير الاول.

جاء في البيان: «تلقى الوزير الأول، عبد العزيز جراد، هذا الأربعاء، مكالمة هاتفية من نظيره الفرنسي، جون كاستيكس، حيث تطرّق الطرفان إلى سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجلات، وكذلك حول التحضير للدورة المقبلة لاجتماع اللجنة الحكومية رفيعة المستوى».

المجموعات البرلمانية:

«وثيقة مرجعية لبناء الجمهورية الجديدة»

ثمّنت المجموعات البرلمانية بالمجلس الشعبي الوطني مشروع تعديل الدستور، معتبرة إياه بمثابة «وثيقة مرجعية» لبناء معالم «الجمهورية الجديدة».

خلال مناقشة مشروع التعديل الدستوري التي تواصلت، أمس، باللجنة القانونية بالمجلس الشعبي الوطني، بحضور رئيسه، سليمان شنين، الوزير الأول، عبد العزيز جراد، وزير العدل حافظ الأختام، بلقاسم زغماتي، وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، ورئيس لجنة تعديل الدستور، أحمد لعرابة، ثمّن رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة المستقبل، بلغوثي الحاج، ما تضمّنه مشروع التعديل، لاسيما – كما قال – وأنه نصّ على دسترة بيان أول نوفمبر 1954، معربا عن تأييد حزبه للمشروع، لاسيما في الشق المتعلق بالحريات وحرية الصحافة وتشجيع المجتمع المدني على المشاركة في الحياة العامة للمواطن.

ويرى رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمال منير ناصري، أن مشروع تعديل الدستور يعتبر «الحجر الأساس للذهاب نحو الجزائر الجديدة»، مؤكدا أنه «يتجاوب مع متطلبات الدولة العصرية ويلبي مطالب الحراك الشعبي المبارك»، مشيرا الى أنه تمت مناقشته من طرف «كل الأطياف السياسية والجمعيات والنخب والشخصيات الوطنية لمدة أربعة أشهر».

بدوره، اعتبر رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني خالد بورياح أن مشروع التعديل هو«وثيقة مرجعية» لبناء معالم «الجمهورية الجديدة»، مؤكدا أنه سيلقى «الدعم والقبول مادام لا يحيد عن التيار الوطني النوفمبري». ولدى تدخله في الموضوع، أكد رئيس المجموعة البرلمانية للاتحاد من أجل العدالة النهضة والبناء، ناجي تامرابط، على ضرورة أن «يصاغ الدستور بالتوافق بين مختلف مكونات المجتمع بما ينسجم مع نضالات وتضحيات وتاريخ الشعب وبما يستجيب لتطلعاته المشروعة». واعتبر ناجي أن محاربة الفساد الذي خصص له التعديل الدستوري حيزا هاما، «يؤكد حجم هذه الظاهرة التي نخرت مقدرات البلاد».

واعتبر رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي محمد قيجي، أن مشروع تعديل الدستور يعد «لحظة فارقة في تاريخنا السياسي»، وهذا بالنظر «لقيمته السياسية المعبرة عن التزام رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بوعوده الانتخابية استجابة لتطلعات المواطنين لإعادة هندسة النظام السياسي وأخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد والرفع من جودة اداء المؤسسات والتمكين الحقوقي للمواطنين».

من جانبه، اعتبر رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، مهدي زنتوت، أن تعديل الدستور «سيرقى بالبلاد الى مصاف الدول المتطورة»، معتبرا أن «بلوغ هذا المسعى لن يتأتى إلا بالفصل بين السلطات على أساس الحكم الراشد واحترام المعايير الدولية للحوكمة التي يجب تجسيدها في مؤسسات شرعية ومحاربة كل اشكال التزوير، لاسيما التزوير الانتخابي»، لأنه – مثلما قال – «أشد أشكال الفساد». وسجّل ممثل المجموعة البرلمانية لتجمع أمل الجزائر (تاج) ارتياحه لمضمون وثيقة تعديل الدستور، مبرزا أن «الدستور التوافقي أضمن للشعب لكونه يراعي المصلحة الوطنية والحقوق والحريات ولاستقرار الجزائر».

وثمّنت ممثلة كتلة الأحرار، حبيبة زدام، من جهتها ما تضمنه المشروع من تكريس للحقوق الاساسية والحريات العامة وتنظيم الفصل بين السلطات، مشيرة الى مفهومي الأغلبية البرلمانية والأغلبية الرئاسية»، لأن مفهوم الأغلبية – مثلما قالت – «نسبي ومتغير».

سلبيات وإيجابيات مشروع التعديل بنظر حركة البناء:

سلطة مطلقة للمحكمة الدستورية وتراجع صلاحيات سلطة الانتخابات

أقرّت حركة البناء الوطني، أنّ وثيقة المشروع التمهيدي لتعديل الدستور تضمّنت عددا من المواد الإيجابية، كما تضمنت عددا من المواد السلبية بالنسبة للمأمول أو مقارنة بدستور 2016 أو حتى مقارنة بالمسودة الأولى.

رأت حركة البناء الوطني، في بيان لها تسلمت «الشعب» نسخة منه، أنّ السلبي في هذا المشروع هو الإبقاء على المادة الرابعة كما هي. والعائق الدستوري، بنظر الحركة، هو «أن المادة الرابعة المتعلقة بتامزيغت قد أصبحت مادة صماء». ومن بين التحفظات التي سجلتها حركة البناء، إبقاء مادتي دور العبادة، وحيادية المدرسة قصد حمايتها من أي تأثير سياسي كما وردتا في المشروع «فالمدرسة والمسجد تؤدي الأدوار السياسية والتربوية، والصحيح هو إبعادها عن أي استغلال حزبي أو إيديولوجي حتى لا يكون مدخلا للعلمانية». وتحفّظت الحركة على الصلاحيات المطلقة التي أعطيت للمحكمة الدستورية دون تقييد تنظيمها وسيرها بقانون عضوي، لأنه «يؤسس لطغيانها على المؤسسات الأخرى، وتجعل منها سلطة فوق كل السلطات».

ورصدت حركة البناء تراجعا في صلاحيات ومهام السلطة المستقلة للانتخابات مقارنة حتى بالقانون العضوي الذي أسس لها، ورأت أن الغموض يكتنف مفهوم الأغلبية الرئاسية والأغلبية البرلمانية وهو ما يحتاج توضيحا، حسبها. من ناحية أخرى، سجّلت حركة البناء عددا من الايجابيات، منها دسترة الحراك الشعبي، التنصيص على نوفمبر والبيان المؤسس له، إدراج مفهوم استرجاع السيادة، تقييد إطلاق الإتفاقيات الدولية كما صادقت عليه الدولة الجزائرية، مكافحة الفساد، توصيف جبهة التحرير بالتاريخية، إلغاء خصوصية بلديات الإ في إطار ترقيتها إقتصاديا وتنمويا، حماية الدولة للأراضي الفلاحية، تقييد كل مواد الحريات بعدم المساس بثوابت الأمة الجزائرية، تجنب دخول جيشنا في حروب بالوكالة، وغيرها من الايجابيات المثمنة.

كلام آخر

الأهم والمهم

■ مصطفى هميسي

في مناقشة جديد مشروع تعديل الدستور هناك الأهم وهناك المهم. الأهم أولا هو مستوى تلبية مطالب الجزائريين القوية في التغيير؟ وهذا يمكن تلمسه من خلال التساؤل: أي ترتيب مؤسساتي وما الجديد فيه، بمعنى أي علاقات يرسمها بين السلطات الثلاث وما هي ضمانات الفصل بين السلطات، وبشكل أخص ما هي القيود القانونية التي يخضع الدستور السلطة التنفيذية لها، وما هي آليات الرقابة على عملها وما هي ضمانات استقلال القضاء؟

والأهم هو أي فرص يوفرها الدستور لقيام سلطات مضادة وضمانات حقوق المعارضة؟ وما الجديد في آليات ممارسة السلطة ونظام الرقابة والمراقبة، خاصة في صرف الأموال العمومية وفي كسب المال وفي الوفاء بالالتزامات الضريبية، وهل الدستور يحرر المال أكثر من الإنسان وهل يحميه من شطط المال وأصحاب المال؟

والأهم أيضا هو أي ضمانات لسيادة الشعب في إقامة المؤسسات وفي التمثيل فيها، وذلك يترتب عنه التساؤل عن ضمانات نزاهة الانتخابات وحماية أصوات الناخبين ومنع أي تأثير للمال، والمال الفاسد بشكل أخص، على محتوى المؤسسات المنتخبة.

أما المهم فهو أن يقترن النص الدستوري بالاحترام الكامل، من قبل مختلف الفاعلين، لأن الكل يعلم أن «قوى الركود» استطاعت مرات ومرات أن تبطل مفعول الكثير من النصوص، وأن تحد من أثر الكثير من القرارات، وأن تعبث بالكثير من القدرات وأن تعطل كل توثب للتغيير.

والمهم أيضا أن تتظافر الجهود من أجل حث كل مكونات المجتمع على حماية إرادة التغيير وعلى ضمان تجسيد كل طموحات التغيير وأن تساهم في الحد من تأثير «قوى الركود» ومن تصرفات البيروقراطيات وكل المصالح الواعية أو غير الواعية.

مهم أن ندرك أن الجزائر في حاجة اليوم لمؤسسات قوية، لأن التحديات كبيرة على أصعدة كثيرة، ولأن موارد البلاد لم تعد متناسبة مع الطلب الاجتماعي في شتى المجالات، مهم أن نعي أيضا أن الجزائر في حاجة لحماية إرادة التغيير ومؤازرتها وفي حاجة للضغط السلمي الدائم من أجل الإسراع في تجسيد الطموحات.

لكل هذا فإن البداية الجديدة ينبغي أن تكون قواعد جديدة تنظم عمل المؤسسات وتقويها وتحميها، وقواعد جديدة وقوية تحمي المال العام وتسند من يحمي المال العام بالرقابة السياسية والجمعوية، وبالوعي الكامل أنه حتى لا يتوقف مسار التغيير ينبغي أن تقوى الإرادة الوطنية الحاملة للتغيير.

في جلسة عامّة يترأّسها رئيس المجلس الشّعبي الوطني

النواب يصوّتون على مشروع تعديل الدستور اليوم

يلتئم المجلس الشعبي الوطني، اليوم، في جلسة عامة تخصّص للتصويت على مشروع قانون المتضمن بتعديل الدستور، قبل عرضه على مجلس الأمة، ثم الاستفتاء الشعبي يوم 1 نوفمبر المقبل، لإعتماده قانونا أسمى للبلاد، يجسد طموحات الشعب الجزائري، في إحداث القطيعة مع ممارسات سابقة صادرت سيادته وأضرت بالمؤسسات الدستورية.

زهراء - ب

الجلسة العامة يترأّسها رئيس المجلس الشعبي الوطني سليمان شنين، ويتم تقديم فيها مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور من قبل ممثل الحكومة، ثم تقدم لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات تقريرها الخاص، ليعرض للتصويت عليه من قبل النواب طبقا لما تحدده المادة 36 و37 من القانون العضوي الخاص بعمل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعلاقتهما بالحكومة، حيث سيكون التصويت عليه بصفة كاملة وليس مادة بمادة ودون تعديل أونقاش.

وكان الوزير الأول، عبد العزيز جراد، أكّد أمام أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، أنّ مشروع تعديل الدستور يعد أحد أبرز التزامات الرئيس من أجل بناء الجزائر الجديدة، يؤسّس لدولة عصرية تعمل على خدمة المواطن واسترجاع ثقته في حياة سياسية تحكمها مبادئ الشفافية والنزاهة والمسائلة والكفاءة، وتفصل بين المال والسياسة وتحارب الفساد، وتعمل على إصلاح شامل للعدالة وتعزيز حرية الصحافة وترقية الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر.

وفي هذا السياق، تم إضافة المرصد الوطني للمجتمع المدني، كهيئة استشارية جديدة، لدى رئيس الجمهورية، يتولى مهمة تقديم أراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، ويساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وتم دسترة الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا كهيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي.

وفي الفصل الرابع، تم دسترة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تتولى وضع إستراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها، وجمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها ووضعها في متناول الأجهزة المختصة، وإخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات وإصدار أوامر عند الاقتضاء للمؤسسات والأجهزة المعنية، والمساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد، ومتابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية ومكافحة الفساد.

وتتولى إبداء الرأي حول النصوص القانونية ذات الصلة بمجال اختصاصها والمشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية ومكافحة الفساد، والمساهمة في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية، الحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد.

مشروع تعديل الدستور في البرلمان

أولى ورشات الإصلاح السياسي في طريق التجسيد

يسير رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بخطى ثابتة نحو تنفيذ وعود انتخابية والتزامات رئاسية لتجسيد أولى ورشات برنامجه الإصلاحي الشامل، بعد وضع مشروع تعديل الدستور بين أيدي ممثلي الشعب لمناقشته والمصادقة عليه، قبل طرحه للاستفتاء الشعبي في يوم أغر يرتبط تاريخيا بكفاح شعب ضد أعتى قوة استعمارية، ليكون شاهدا على ملحمة انتصار أخرى على قوى غير دستورية وأطراف أرادت مصادرة سيادة الشعب وحلمه في تحقيق التغيير.

زهراء.ب

تجاوز مشروع تعديل الدستور، المحال على غرفتي البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه، عقبات وتفادى محاولات «إجهاض» من جماعات اختفت وراء مطالب الذهاب إلى مرحلة انتقالية، ونادت بحل البرلمان، في محاولة تغليط الرأي العام والدفع نحو مستنقع الفوضى، تحقيقا لمآرب خاصة ومطامع أجنبية.

عرف المشروع غداة الإعلان عليه، حملة «تشويش» و«تشويه» استهدفت أعضاء لجنة الخبراء المكلفة بصياغة مسودة تعديل الدستور، وأكد على ذلك رئيس الجمهورية في مقابلة تلفزيونية مع مسؤولين من الصحافة الوطنية، وقال إن «أعضاء اللجنة يتعرضون للتشويه».

وأبان عن ثقته التامة في رئيس اللجنة أحمد لعرابة، لأنه «خبير أممي تستعين به الأمم المتحدة، وهو ابن شهيد من شهداء ثورة التحرير، ولا يمكن الشك مطلقاً في أن يحيد عن القيم الوطنية. كما أن مقرر اللجنة وليد العقون ابن شهيد ووالده من أعضاء جمعية العلماء المسلمين، وبالتالي لا يمكن المزايدة عليهم».

وخرج لعرابة عن صمته، بعد عرض مسودة تعديل الدستور للنقاش والإثراء، وأعترف أن النقاش حولها في بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي انحرف عن الهدف المرجو وأُطلقت بشأنه أكاذيب.

وأصدر بيانا تحدث فيه عن الهجمات والتجاوزات وصفها بـ«غير المسؤولة» مست أعضاء اللجنة في شخصهم، ناهيك عن «أكاذيب» طالت مضمون الوثيقة، منها تلك التي راحت تقول إن صياغة الوثيقة تمت من قبل أشخاص شاركوا في اللجان التي أعدت الوثائق الدستورية السابقة، والادعاء أنهم قاموا بحذف الإشارة إلى بيان أول نوفمبر 1954 من ديباجة الوثيقة، في وقت لم تنص أي وثيقة دستورية سابقة عن بيان أول نوفمبر فكيف تحذفها اللجنة، والمساس بثوابت الأمة، أو وضع نص يسمح بتقسيم البلاد.

واضطر لعرابة يومها إلى الكلام في الموضوع، وإنارة الرأي العام، وقال إنه لا أحد من أعضاء اللجنة كانت له صفة عضو في أي من اللجان التي شاركت في إعداد الوثائق الدستورية السابقة، وإن كان بعضهم قد استقبل كباقي الكفاءات والشخصيات الوطنية من قبل الجهات التي أشرفت على الحوار.

قطار التغيير... أزمة كوفيد والثورة المضادة

أعلن مشروع تعديل الدستور، في سياق وطني ودولي صعب ميزته أزمة متعددة الأوجه، بدأت مع أزمة صحية بسبب تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، وهبوط حاد لأسعار النفط في الأسواق الدولية، بعد تراجع الطلب عليه، نتيجة ظروف الحجر الصحي المطبق في جميع دول العالم، لأن الجائحة انتشرت بسرعة النار في الهشيم، واخترقت حدود الدول دون تأشيرة مرور أو جواز سفر.

الظرف «الاستثنائي» الذي عرفته سائر دول العالم ولم تُستثنَ الجزائر منه، دفع رئاسة الجمهورية إلى تأجيل طرح وثيقة مسودة تعديل الدستور للنقاش أشهرا، لأن «صحة المواطن» و«تأمين أمنه الصحي» أولوية وضرورة تسبق أي مشروع سياسي إصلاحي، وإن كان في صدارة مطالب الحراك الشعبي والنسيج السياسي.

وفضلت السلطات العليا للبلاد التركيز على تطويق انتشار الفيروس التاجي، بعد دخول الأراضي الجزائرية في فيفري 2020 عن طريق إيطالي، وظهور أولى الحالات المؤكدة في ولاية البليدة، بعد «استيراد الإصابة» به من عائلة مغتربة بفرنسا، وسرعان ما بدأ الوباء ينتشر في الولايات، ما دفع الحكومة إلى فرض «حجر صحي» على البلاد، كإجراء وقائي وحمائي، وتأجيل ملفات الإصلاح السياسي إلى حين استرجاع «الأمن الصحي».

انخرطت كل الجهود والطاقات في الحملة الوطنية لمكافحة الجائحة، وانشغل الجميع بمحاربتها، وتعقدت المهمة بسبب عدم توفر لقاح خاص بالفيروس، ومع ذلك ظلت السلطات العليا للبلاد ترد في الخطر عن الشعب، بوضع كل المراكز الاستشفائية والصحية وطاقم طبي تحت خدمة المصابين، وحشد كل الوسائل الوقائية والمستلزمات الطبية المساعدة في محاربة الوباء، واعتمدت في ذلك على مواردها المحلية ولم ترتبك كما حدث في دول عظمى عجزت عن توفير «كمامة» و«سرير إنعاش» لمواطنيها.

ووسط هذه التحديات، برز خطر من أسماهم رئيس الجمهورية «أصحاب الثورة المضادة»، وتحدث عنهم بصراحة في خطابه أمام اجتماع الحكومة والولاة، فقال إن «قوى الشر تستهدف ضرب استقرار البلاد والدخول في أجندة قوة معروفة، فهناك متواطئون مازالوا يتطلعون إلى إثارة الفوضى».

وتحدث عن قيام أحدهم بتهريب ملايين الدولارات وتوزيعها في الخارج، وهناك «من لا يساعده الاستقرار ويريد العودة إلى الحكم لكن هيهات هذا حلم».

وقطع رئيس الجمهورية الشك باليقين، بالقول إن «قطار التغيير انطلق ولن يوقفه أحد، وأن الشعب الجزائري انتفض وإرادته هي العليا لأنها من إرادة الله التي لا تقهر». ودعا للاستعداد لتنظيم الاستفتاء على «دستور توافقي» يلبي مطالب الحراك الشعبي.

دعم سياسي ومؤسساتي... في انتظار الشعبي

الألوان لم تبق محصورة في الأسود والأبيض، وحتى من أصيب «بعمى الألوان» يمكنه إدراك أن الجزائر، كما أنجبت ذات يوم أفراد المقاومة الشعبية والمجاهدين والشهداء، أنجبت «جيلا» ورث الشراسة والتضحية «بالنفس والنفيس» في سبيل استقرار البلاد، ويملك من الأنفة والعزة ما يدافع به عن البلد حتى لا تُستباح حرمتها.

وأبانت أحزاب، رغم اختلاف انتمائها السياسي، رفقة تنظيمات وجمعيات مجتمع مدني، وشخصيات وطنية، عن «نية حسنة» في التعامل مع برنامج الإصلاح الشامل لرئيس الجمهورية و«رغبة» للسير في مسعى تعديل الدستور وإحداث «التغيير» المنشود.

وجندت قواعدها ومناضليها في الولايات للمشاركة في إثراء وثيقة مسودة تعديل الدستور، واجتهدت بتقديم مقترحات عن تعديلات لجنة لعرابة، وصل عددها إلى 5018 مقترح.

وفضلت تشكيلات سياسية توحيد صفوفها مع التنظيمات وجمعيات المجتمع المدني ونقابات مهنية وشخصيات وطنية في مبادرة «القوى الوطنية للإصلاح»، وعملت على صهر مقترحاتها حول وثيقة مشروع تعديل الدستور في بوتقة واحدة، سلمتها لرئيس الجمهورية لتعزيز هذا المشروع.

وانخرط البرلمان بغرفتيه في مسعى تعديل الدستور، وأعلن صراحة رغبته في إنجاح مسعى الاستفتاء الشعبي، لميلاد جزائر جديدة في تاريخ يرتبط بمسيرة كفاح ثوري طويل وروح بيان كتب بدماء المخلصين للوطن وليس بالقلم.

وبين محاولات «يائسة» لوقف مسار التغيير و«رغبة جامحة» في ميلاد الجزائر الجديدة وإنقاذها من «مخاض عسير»، سيقول الشعب كلمته في صندوق الانتخاب، يوم لا كلمة تعلو فوق صوته.

زغماتي: الدستور الجديد أملته متطلبات الحفاظ على تماسك الأمة

أكد وزير العدل حافظ الاختام، بلقاسم زغماتي، أمس، أن الذهاب إلى دستور جديد أملته متطلبات الحفاظ على تماسك الأمة ووحدة الشعب وصيانة كرامة المواطن.

وأوضح زغماتي أمام أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني التي ناقشت على مدار يومين وثيقة مشروع التعديل الدستوري أن «الانزلاقات الخطيرة جدا» التي عاشتها البلاد كان سببها الرئيسي «الانفراد بالسلطة»، لذلك كان لزاما الذهاب إلى دستور جديد بوصفه «ضرورة ملحة أملتها متطلبات الحفاظ على تماسك الأمة ووحدة الشعب وصيانة كرامة المواطن».

وشدد الوزير على أن هذا المسعى «لن يتأتى إلا ببناء دولة المؤسسات وليس الأشخاص قصد الوصول إلى دولة تستجيب الى الطموحات المشروعة للشعب وعلى رأسها العيش في كنف الحرية والأمن والطمأنينة إلى جانب التوزيع العادل لثروات البلاد والابتعاد كليا عن كل أشكال الإقصاء والتهميش والعنصرية والجهوية وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية».

وقصد محاربة كل تداعيات الوضع الحالي، اعتبر ممثل الحكومة بأنه «واجب علينا الرجوع إلى الصواب عبر ايجاد دستور جدي وتوافقي»، مؤكدا بأنه من «الضروري الاتفاق على المبادئ الكبرى التي تجمعنا من خلال هذا الدستور».

وتتجسد هذه المبادئ -وفق الوزير- في إقامة دولة الحق والقانون وإرساء قواعد الديمقراطية التشاركية وتجسيد فكرة التداول على السلطة والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الانفراد بالحكم، لافتا إلى أن مشروع الدستور «سيحدد ربما مصير البلاد ومصير الاجيال القادمة».

وبالنسبة لزغماتي فإنه «لا نجاح ولا نجاعة لدستور يجهل الحقيقة الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية للشعب الجزائري والأخذ في الحسبان تركيبته البشرية التي تفوق نسبة الشباب فيها 75 بالمائة معظمهم من خريجي الجامعات».

وتابع الوزير بالقول إن «الدستور الذي نحاول وضعه لا بد أن يستجيب لهذه المعطيات ومن أهمها أن الشباب أصبح اليوم طرفا في المعادلة ويجب التفكير جيدا في الآليات والسبل التي سيتم بها إقحام هذه القوة الحية في الحياة السياسية للبلاد».

وعبر وزير العدل حافظ الأختام عن قناعته بأن شباب الجزائر وبحكم نضجه ووعيه «لن ينخرط في أي مسعى سياسي إلا إذا اقتنع بنزاهته وشفافيته وصدق هدفه وتوفر النية الصادقة في التغيير الجذري لنظام الحكم والابتعاد عن ممارسات الماضي».

ومن أهم الآليات لبلوغ هذا المبتغى يضيف الوزير - «محاربة المال الفاسد المتوغل في السياسة من خلال إعادة بناء مؤسسات الدولة من جديد على أسس صحيحة ومتينة والعمل على عدم سلب إرادة الشعب».

ولدى تطرقه إلى أسباب تحقيق هذا المبتغى، أشار السيد زغماتي إلى أهمية طبيعة نظام الانتخابات في البلاد، قائلا بأنه إذا «صلحت الانتخابات صلحت العملية السياسية برمتها»، مشيرا إلى أن الفكرة المحورية التي يبنى عليها مشروع الدستور هي أن «الشعب مصدر كل سلطة والسيادة الوطنية ملك للشعب وحده».

ورد وزير العدل حافظ الأختام خلال الجلسة على انشغالات وتساؤلات أعضاء اللجنة ذات العلاقة بفحوى التعديل الدستوري عموما، حيث أكد بخصوص صلاحيات رئيس الحكومة والوزير الأول مثلا بأن مشروع الدستور «لم يفرق أبدا بينهما وأن ما ورد في مشروع الوثيقة كان خطأ ماديا وقد تم تداركه في النسخة بالعربية».

وحول ملاحظة قدمها أحد النواب فحواها أن كل دساتير الجزائر كانت دساتير أزمات، أكد الوزير أن هذه «حقيقة لا يمكن لاحد نكرانها»، مشددا على أن المشروع الحالي للدستور «حاول عدم السقوط في مثل هذه الهفوات».

وحول سؤال يتعلق بكيفية التطبيق الفعلي والصحيح للدستور، قال الوزير بأن الشعب الجزائري اليوم «أصبح واعيا بحقوقه الدستورية حتى وإن حاولت السلطات حرمانه منها فإنه سيطالب بها مهما كان ولذلك فإنه من الأحرى إعطاءه إياها».

وحول عدم وضوح فكرة رئيس الحكومة والوزير الأول في مشروع وثيقة الدستور، اعتبر وزير العدل بأن الأمر «طبيعي وعادي جدا»، لأن الدستور الجزائري -حسبه «لجأ إلى هذه الثنائية لأول مرة».

وقال بأن الفرق بين المفهومين مرده نتائج الانتخابات التشريعية التي من شأنها تكريس منصب رئيس الحكومة إذا أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية، مقابل منصب الوزير الأول، إذا أسفرت هذه الانتخابات عن أغلبية رئاسية، مع النص على تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية و تمكينه من تشكيل حكومته وإعداد برنامجه. كما نوه زغماتي بما تضمنه مشروع التعديل الدستوري بخصوص دور المجتمع المدني في الحياة اليومية للمواطن ومرافقته للسلطات في توفير حياة كريمة لكل أفراد المجتمع وذلك من خلال إدراج مادة جديدة (213) في الباب الخامس المتعلق بالهيئات الاستشارية، تتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني.

بشيري عبد الرحمان، أستاذ بجامعة الجلفة ورئيس اللّجنة الوطنية الأكاديمية لتعديل ومناقشة الدستور

مشروع تعديل الدّستور الجديد أعاد للدّستور قيمته القانونية

يرى الدكتور بشيري عبد الرحمان، أستاذ بجامعة الجلفة، ورئيس اللّجنة الوطنية الأكاديمية لتعديل ومناقشة الدستور، أنّ مشروع تعديل الدستور الجديد أعاد للدستور قيمته القانونية، وجسّد لفكرة أن الدولة تستمد مشروعيتها من الإرادة الشّعبية لا غير.

حوار: سارة بوسنة

• الشعب ويكاند: تقرّر إجراء استفتاء على تعديل الدستور في أول نوفمبر، ماذا يحمل هذا الإجراء من مدلول في هذا الشّأن؟

•• الأستاذ بشيري عبد الرحمان: إجراء الاستفتاء حول مراجعة الدستور المنتظر يوم الفاتح من نوفمبر له رمزية ودلالات تاريخية ووطنية ووجودية بالنسبة لنا كجزائريين، لأن هذه المناسبة ليست كبقية المناسبات، فهي تعني لنا بداية نهاية الحقبة الاستعمارية الفرنسية الغاشمة، التي راح ضحيتها شهداء قدّموا أرواحهم فداءً لهذا الوطن المفدّى.

• مسودة تعديل الدستور تضمّنت مكتسبات وإجراءات للجزائر الجديدة، ما هي؟

•• المكتسبات والإجراءات التي تضمّنها التعديل الدستوري الجديد جاء استجابة لنداءات الحراك الشعبي المبارك، والهبة الشعبية التي بعثت الروح الوطنية في المجتمع الجزائري بمختلف مقوماته ومؤسساته، وبعد التظافر بين المؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي وشرائح المجتمع بمختلف أطيافه ومستوياته.

تأتي مرحلة أخرى من أهم مراحل إعادة الحياة المؤسساتية للدولة الجزائرية، وهي مرحلة الاستفتاء على الدستور وتضبط من خلاله كل المقومات الحضارية والهيكلية للدولة الجزائرية الجديدة.

أما أهم الاجراءات المميزة لهذا الدستور في رأينا، أنها أعادت له قيمته القانونية والمتمثلة في تمريره على الشعب صاحب السيادة خلافا لآخر تعديل في الحقبة الماضية، لأنه مرر على المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمن مجتمعين دون الأخذ برأي الشعب.

• وثيقة تعديل الدّستور مرّت بمناقشات، هل ترونها كافية للتّوصّل إلى مشروع قانون متكامل؟

•• إن مسودة الدستور مرت عبر مناقشات وإثراء في دوائر عديدة، من ضمنها أحزاب وجمعيات وشخصيات وطنية وسياسية، ونخب علمية من دكاترة وأساتذة ومختصين في الميدان ادت الى تلاقي افكار ورؤى وتوجيهات سياسية وقانونية تفضي الى جمع اكبر قدر من الآراء، لا نقول انها كاملة لكن نرى أنها أعطت فرصة اكثر واشمل وانسب، كانت مفقودة طيلة التعديلات السابقة.

• من بين الدوائر التي اهتمت بالموضوع الاتحاد الوطني للدكاترة والباحثين الجزائريين، بماذا خرجت اللقاءات التي عقدتموها من اقتراحات؟

•• من بين المنظمات التي راسلتها الرئاسة لمناقشة وإثراء مسودة تعديل الدستور، منظمتنا اتحاد الدكاترة والباحثين الجزائريين والتي أسندت لي مهمة انتقاء الأساتذة والدكاترة المختصين في الموضوع عبر كامل جامعات البلاد، بداية من اختصاص القانون الدستوري ثم العلوم السياسية والحقوق والعلوم الاجتماعية وغيرها من الاختصاصات ذات الصلة.

ورحّب جميع الأساتذة والذين بلغ تعدادهم أكثر من 120 استاذ، وناقشوا جميع فصول ومحاور مسودة مراجعة الدستور من إضافة أو تعديل أو اقتراح أو تبديل من وجهة نظر كل أستاذ من المنظورين القانوني والسياسي.

أما الاقتراحات التي اقترحناها كلها كانت موضوعية وعملية، وتم تسليمها للجنة مراجعة الدستور على مستوى رئاسة الجمهورية.

• الملاحظ أن دساتير الجزائر تأتي خلال مرحلة طوارئ لعلاج أزمات، هل ترون أنّ دستور 2020 يؤسّس لاستقرار سياسي نهائي؟

•• آخر تعديل للدستور لم يكن في فترة طوارئ، غير أنّنا نأمل أن يرسي هدا التعديل معالم جزائر جديدة، تضع حدا لكثرة التعديلات ويكون فيه استجابة لتطلعات وآمال الجماهير التي خرجت في الحراك المبارك وتؤسس به مقومات نهضوية وحضارية للدولة الجزائرية المنشودة.

• الملاحظ أنّ التّغيير من أجل التوصل إلى دستور توافقي ورد بقوّة في المناقشات، ماذا يحمل هذا الاتجاه من مضمون؟

•• التّغيير من أجل الوصول إلى دستور توافقي هو ذلك الدستور الذي يجمع ولا يفرق، الذي يبني ولا يهدم، الذي يرضي جميع الأطياف السياسية باختلاف مشاربها ومكوناتها، حيث تكون الأغلبية والأقلية المعارضة والموالاة كلهم يسعون نحو هدف واحد وهو الجزائر فوق كل اعتبار، يبعدون كل الأهواء والحساسيات والنزعات الفكرية والإيديولوجية او القومية وراء ظهورهم، وتكون غايتهم شجرة الوطن التي يستظلون تحت ظلها وتكون ثمرة هذه الشجرة لأبناء الوطن.

• الرّهان على دولة المؤسّسات حاضر بقوّة في وثيقة تعديل الدّستور، هل هي مرحلة حاسمة لاستكمال مسار الدولة الوطنية؟

•• نأمل أن يكون الدستور الجديد دستور مؤسّسات وليس أشخاص يؤسّس لدولة حديثة يكون فيه الفصل بين السلطات فعلا لا قولا، وأن يفصل بين المال الفاسد وبين السياسة، وتفعيل رقابة البرلمان على عمل الحكومة، إضافة إلى اقتراحات معروضة بجميع محاور وفصول مشروع التعديل الدستوري، حيث نأمل ونتوق إلى أن يؤسّس الدستور القادم لمرحلة حاسمة لبناء مسار الدولة الوطنية، تحقق التوازن بين مختلف السلطات مع ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العامة.

«الشعب ويكاند» تسلط الضوء عليها

قوافل طبية وتضامنية في مناطق الظل

العيادات المتنقلة بحاجة إلى دعم نوعي للتكفل بالمرضى المعوزين
الشبكة الجزائرية للشباب رائدة في العمل التضامني

يسجل المجتمع المدني، منذ بداية الجائحة الصحية، مبادرات تضامنية على مختلف الأصعدة لفائدة العائلات المتضررة بمناطق الظل في الجزائر، من خلال قوافل تضامنية وعيادات طبية متنقلة تتكفل بالمرضى المعوزين أو الذين يتعذر عليهم التنقل إلى المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة.
صونيا طبة

«**الشعب ويكاند**»، تسلط الضوء على هذا الجانب من خلال الشبكة الجزائرية للشباب، التي تقدم تفاصيل أكثر عن هذه المبادرات، آخرها تلك الموجهة لفائدة أصحاب الأمراض المزمنة تحت شعار: «الطريق نحو الوقاية».

في هذا الإطار، يرى رئيس الشبكة الجزائرية للشباب عادل قانة، أنه على السلطات المحلية والجمعيات ومختلف القطاعات دعم المبادرات الخيّرة والقوافل التضامنية الخيرية ومرافقة الأطباء والمتطوعين في عملهم على مساعدة المرضى والتكفل بهم في مناطق الظل، وذلك في إطار تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية بضرورة التكفل بسكان هذه المناطق وتوفير مختلف الحاجيات الضرورية لهم.

ويؤكد قانة، أن القافلة الطبية موجهة خصيصا لسكان مناطق الظل بالهضاب العليا والجنوب، من أجل التكفل بالمصابين بالأمراض المزمنة والذين تعذر عليهم التنقل إلى المستشفيات للعلاج والتشخيص بسبب جائحة كورونا، منوها بتزويدها بآخر تكنولوجيات تشخيص الأمراض المزمنة، خاصة الضغط الدموي والسكري وأمراض القلب، وتوفُّرها على مخبر تحاليل طبية.

وبحسب المتحدث، تمت المبادرة، بناء على توصيات رئيس الجمهورية، بمنح الأولوية لمناطق الظل من ناحية التكفل الصحي، موضحا أن فريقا طبيا متطوعا مكونا من أطباء وأعوان شبه طبيين يسهر على إنجاح هذه المهمة، ما من شأنه أن يساهم في استفادة أكبر عدد من المرضى من خدمات ذات جودة عالية وفي وقت وجيز.

توقف فحص المرضى بسبب كورونا

تأتي المبادرة استجابة لطلبات العديد من المواطنين بسبب ما خلفه وباء كورونا من حالة خوف ورعب من إمكانية الإصابة به، في حال تنقل المرضى الى المستشفيات للقيام بفحوص عن مرض القلب والسكري وارتفاع الضغط الدموي وأمراض أخرى، على حد قول رئيس الشبكة الجزائرية للشباب.

وبما أن أغلبية سكان مناطق الظل في عديد الولايات يعانون وضعا اجتماعيا صعبا، لا يسمح لهم بالتوجه للعيادات الخاصة للتشخيص والعلاج، اختارت الشبكة الجزائرية للشباب، على حد قول رئيسها، بعض المناطق النائية لتقديم استشارات طبية مجانية لفائدة المواطنين الأكثر حاجة للكشف الطبي والقيام بالتحاليل.

مرضى المناطق النائية مهددون...

ويوضح قانة أن الكثير من المرضى في القرى الفقيرة والنائية مهددون بمضاعفات خطيرة ووضع صحي متدهور في أية لحظة، نظرا لتوقف المتابعة الطبية، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة، ما جعل شبكة جمعيات الشباب، بالتنسيق مع وزارة الصحة، تستعين بأطباء متطوعين من مختلف التخصصات لإنقاذ أكبر عدد من سكان مناطق الظل.

ويحذر المتحدث من إهمال تشخيص الأمراض المزمنة الأخرى بسبب انتشار وباء كورونا، مضيفا أن المرضى الذين سيستفيدون من خدمات القافلة الطبية يدخلون في قائمة المرضى المعالجين وفق ملف صحي ويتم متابعة حالتهم مستقبلا.

وتعمل شبكة الجزائرية للشباب، بالتنسيق مع الجمعيات المحلية والكشافة ولجان الأحياء المنتشرين في كل القرى والمداشر، لأنهم يعرفون وضعية كل منطقة والمواطنين الذين بحاجة لتكفل صحي استعجالي، مشيرا إلى أن بعض الجمعيات المتخصصة في المجال الصحي لديهم قوائم تحدد المرضى الذين يحتاجون علاجا.

150 طبيب متطوع

وكشف رئيس الشبكة الجزائرية للشباب الاستعانة بـ150 طبيب بمساهمة مختصين وشبه طبيين وموجهين وأطباء نفسانيين سيعملون على مراعاة الاحتياجات العلاجية في كل منطقة، ويقول قانة، في هذا السياق: «إن الأطباء المتطوعين لبوا النداء في هذا الظرف الصعب الذي يتزامن مع جائحة كورونا ويتكبدون عناء السفر الى ولايات بعيدة من أجل التكفل بآلاف المرضى في 5 أيام دون مقابل».

وأشار قانة إلى أنه في كل ولاية سيخصص من 10 الى 20 طبيبا للتكفل بالمرضى المستهدفين. علما أن العيادة المتنقلة تتوقف في كل ولاية لمدة أسبوع حتى يستفيد من خدماتها سكان مناطق الظل التي تشهد نقصا في التكفل الطبي، خاصة بعد انتشار وباء كورونا.

عيادة متنقلة... بأحدث التقنيات

أفاد رئيس الشبكة الجزائرية للشباب، أن العيادة المتنقلة مجهزة بأحدث التقنيات الحديثة ووسائل العلاج والأجهزة الطبية في مجالات مختلفة أمراض القلب وطب العيون والسكري والطب الداخلي، الطب العام ومخبر للتحاليل يعطي نتائج آنية فورية.

وكشف عن برنامج القافلة التي حطت رحالها بولاية برج بوعريريج للتكفل بسكانها الذين بحاجة الى رعاية طبية للتنقل الى ولاية بسكرة وبعدها المسيلة والجلفة ثم الأغواط، لتصل بعدها الى ولاية البيض وتنهي مهمتها بولاية النعامة التي ستمكث فيها إلى غاية آخر يوم من المهمة.

الطواقم الطبية في ضغط رهيب

يؤكد التحدث أن الطواقم الطبية في المناطق النائية لم تعد قادرة على التكفل بجميع المرضى بسبب الضغط الرهيب ونقص عدد الأطباء المختصين من مناطق الظل، مشيرا الى أن جمعيته ستستمر في تنظيم مثل هذه المبادرات في الجنوب الأقصى.

ومع انتهاء أزمة كورونا، ستتوجه الشبكة الجزائرية للشباب إلى الاهتمام باختصاصات طبية معينة كالسكري وسرطان الثدي والبروستات والأمراض المزمنة الأكثر انتشارا في المناطق النائية، خاصة في الجنوب.

دور تحسيسي للقافلة

أوضح أن القوافل المنظمة لن يكون دورها مقتصرا على العلاج والكشف عن المرضى فقط، إنما ستسهر على توعية المواطنين من خلال مساهمة أطباء وممرضين وخاصة موجهين سيعملون على تحسيس المواطنين بمناطق الظل بالالتزام بإجراءات الوقاية لتفادي الاصابة بالفيروس.

وأضاف رئيس الشبكة الجزائرية للشباب، أنه سيتم توزيع وسائل الحماية ومستلزمات طبية على المواطنين، كالكمامات ومعقم اليدين ومواد التعقيم وحملات جوارية تحسيسية والتقرب من الأحياء وتوزيع مطويات تتضمن نصائح وقائية، وضمان التكفل بمرضى مناطق الظل في الهضاب العليا والجنوب، كون الهياكل الطبية في تلك الولايات ليست في المستوى مقارنة بالمتوفرة في المدن الكبرى.

في زيارة عمل قادتهما إلى بومرداس

■ حمـــداني: الفـلاحون مدعـــوون إلى تـــأمين منتجـــاتهم
■ كريكـو: ضرورة إيجـاد حلـول سريعـــة لمشكل التســـويق

تقاطعت وجهات النظر وآراء الوفد الوزاري، الذي ضم كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية عبد الحميد حمداني، ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة العمل التشغيل بالنيابة كوثر كريكو، في تقييمهما لواقع الأنشطة الفلاحية والحرفية خلال زيارتهما التفقدية لولاية بومرداس، حيث تم الاتفاق على «ضرورة الاهتمام بانشغالات الفلاحين في مجال التأمين والتعويض عن الخسائر إلى جانب معالجة قضية التسويق بالنسبة للحرفيين بفتح المؤسسات الفندقية كفضاءات لبيع المنتجات التقليدية».

بومرداس..ز/ كمال

وعدت الوزيرة كريكو، لدى وقوفها على عدد من المؤسسات والمشاريع الاستثمارية التي استفادت من دعم الدولة، في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ونشاط قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلدية بني عمران، «بإيجاد حلول سريعة لمشكل التسويق الذي يعاني منه النشاط منذ سنوات».

وأشارت في هذا الخصوص أن «وزارة التشغيل أبرمت مؤخرا اتفاقية تعاون مع وزارة السياحة والصناعة التقليدية تتعلق بفتح الفنادق والمركبات السياحية أمام الحرفيين لعرض وتسويق منتجاتهم والتعريف بها لدى السياح للتعويض عن نقص فضاءات العرض التي يعاني منها القطاع».

واستمعت الوزيرة خلال الزيارة الى انشغالات عدد من المستثمرين في مجال تربية الدواجن وتربية النحل، حيث كانت لها وقفة بقرية «ايغزر باون» للاطلاع على واقع نشاط مؤسسة خاصة في تربية النحل تشرف على تسييرها امرأة مستثمرة.

وتوجهت بعدها إلى قرية بني خليفة لتفقد مؤسسة متخصصة في تربية الدواجن وإنتاج البيض مع الاستماع لانشغالات أصحاب المؤسسات فيما يخص ارتفاع تكاليف الإنتاج ومشكل التسويق والتأمين الفلاحي.

بالمقابل، دعا وزير الفلاحة والتنمية الريفية عبد الحميد حمداني، الفلاحين الناشطين على مستوى الولاية إلى « تأمين منتجاتهم الفلاحية والزراعية من مختلف الأخطار خاصة الحرائق والخسائر الناجمة عن التقلبات الجوية من أجل حماية المنتوج».

وأكد في هذا الصدد أن « الدولة ماضية في سياسة الدعم ومرافقة الفلاحين وتعويضهم عن حجم

الخسائر التي تعرضوا لها على حسب طبيعة الضرر بالنسبة لغير المؤمنين على مستوى صندوق التعاون الفلاحي، في حين يتكفل هذا الأخير بالتعويض التام وحتى المالي بعد القيام بعملية إحصاء وتقييم للخسائر المسجلة في الميدان».

ووقفا بعاصمة الولاية على إطلاق الخدمة الإلكترونية للانتساب عن بعد للضمان الاجتماعي لفائدة العمال غير الأجراء بصندوق «كاصنوص» لتسهيل المهمة للراغبين في الانتساب وتحسين مستوى الخدمة العمومية المقدمة في إطار عصرنة القطاع. وأكدت وزيرة التضامن أن « إطلاق هذه الخدمة الجديدة من أجل دعم انتساب الفلاحين وكل الناشطين في المجال الاقتصادي للاستفادة من مزايا التأمين الاجتماعي بمراعاة مبادئ الرقمنة»، مضيفة بالقول «سنواصل مبادرتنا ومثابرتنا لمرافقة كل مصمم على الانخراط التضامن والعمل لبناء أسس الجزائر الجديدة».

وأعطيت بالمناسبة إشارة انطلاق الحملة الوطنية للانتساب للفلاحين للضمان الاجتماعي من أجل تامين محاصيلهم الزراعية وثروتهم الحيوانية والنباتية للاستفادة من التعويضات عن مختلف الخسائر.

أشرفت على انطلاقها بن فريحة

ألف مترشح في مسابقة مدراء التكوين المهني

انطلقت، أمس، بالجزائر العاصمة، مسابقة وطنية لتعيين مديري مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين (مراكز ومعاهد)، وذلك بمشاركة ما يقارب 1000 مترشح من القطاع من بينهم أساتذة ومسيرين .

أشرفت وزيرة التكوين والتعليم المهنيين، هيام بن فريحة، على انطلاق هذه المسابقة، حيث حضرت عملية فتح الأظرفة الخاصة بالأسئلة بالمعهد الوطني للتكوين المهني ببئر خادم، ووقفت على الإجراءات المتخذة لاجتياز المترشحين لهذه المسابقة والتدابير المتخذة المعمول بها للتصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19)، على غرار القناع الواقي والتباعد الجسدي.

وفي تصريح صحفي أكدت السيدة بن فريحة أنه سيتم «تعيين 86 مديرا جديدا لمؤسسات تكوينية، من بين الناجحين في المسابقة، خلال الدخول التكويني للسنة الجارية».

وأضافت أن القطاع برمج دورة تكوينية لفترة تفوق ستة أشهر لفائدة المديرين الجدد بعد تعيينهم، سيتم تنظيمها بالمعاهد المتخصصة التابعة للقطاع، وتتضمن المحاور البيداغوجية ومجالات التسيير الاداري والمالي للمؤسسة التكوينية.

ولدى تطرقها الى مجريات المسابقة الوطنية أبرزت الوزيرة أنها تتمثل في امتحان كتابي يجري على مستوى ستة معاهد جهوية لتكوين المكونين التابعة للقطاع الموزعة على المستوى الوطني، سيكون متبوعا في الأسبوع المقبل بامتحان شفهي تشرف عليه لجان تضم أساتذة من قطاعي التكوين المهني والتعليم العالي.

من جهة أخرى، أكدت السيدة بن فريحة أن الوزارة «اعتمدت آلية المسابقة» في تعيين المسؤولين في القطاع بغرض «تعزيز الشفافية» و«ترسيخ تكافؤ الفرص» و«السماح للكفاءات بتولي المناصب العليا في التكوين المهني، مع «اعتماد الصرامة وتكريس مبدأ المساواة» وذلك تماشيا مع سياسة «الجزائر الجديدة».

مدير مجموعة الطاقة الشمسية بوخالفة يايسي:

الاندماج الوطني في الطاقات المتجددة أقل من 10 ٪

أكد مدير مجموعة الطاقة الشمسية، بوخالفة يايسي، أمس، بالجزار العاصمة، أن مجموعته تملك خارطة طريق لمرافقة برنامج الحكومة المتعلق بتنمية الطاقات المتجددة.

صرح يايسي على أمواج القناة الإذاعية الثالثة قائلا «نملك على مستوى المجموعة ورقة طريق حول المخطط الصناعي المتمثل في الاندماج الوطني في صناعة معدات إنتاج الطاقات المتجددة».

وفي هذا الصدد، أكد أن الاندماج الوطني في هذا المجال أقل من 10 بالمائة وأن مجموعته ترغب في رفعه إلى 25 بالمئة خلال الثلاث سنوات المقبلة.

وأضاف بالقول «لهذا، نحن نعمل مع مصنعي مزودي الزجاج والألمنيوم والبلاستيك من أجل إنتاج مركبات لصالح الصناعة الشمسية».

كما أشار إلى أن مؤسسته تعمل منذ فبراير مع الفلاحين والمؤسسات الزراعية للسماح للمستثمرات الفلاحية المتواجدة بعيدا عن الشبكة الكهربائية بالاستفادة من الربط بالطاقة الشمسية.

وقال يايسي «نحن نعمل سويا على أن تتمكن هذه المستثمرات من الاستفادة من هذا الربط»، مبرزا أنه يوجد حاليا 46.000 مستثمرة غير موصولة بالشبكات الكهربائية وهو ما يمثل 714 ألف هكتار»، وتابع بالقول «أما المواقع التي يمكن كهربتها بالطاقة الشمسية فتمثل 55 بالمائة من حيث المساحة».

وفي حديثه حول الانتقال الطاقوي، أكد ذات المسؤول أن هذا الأخير «سيكون محور مشاورات مع مختلف الفاعلين»، مذكرا بوجود «مشاريع تعاني وأنه يتعين اتخاذ اجراءات مستعجلة على المدى القصير».

واستشهد في هذا الصدد بمشاريع متوقفة مثل برنامج لجنة ضبط الكهرباء والغاز لانتاج 150 ميغاواط، موضحا أن «من بين الحجم المقرر فقط 50 ميغاواط تم إنجازها في حين تبقى 100 ميغاواط وعليه نناشد السلطات بإستكمالها قبل نهاية العام».

ولترقية القطاع، أشار السيد يايسي إلى ضرورة وضع مخطط عمل من طرف

الحكومة حول آجال محددة بالتعويل على المؤسسات الصغيرة والجامعيين.

وذكر في هذا الصدد بأن المؤسسات العالمية الكبيرة الناشطة في القطاع قد بدأوا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج.

واستشهد بمثال الصين التي دعت مغتربيها المقيمين بسيليكون فالي لإقامة مؤسسات في هذا المجال «مما سمح لها ليس فقط بتطوير استعمال الطاقات البديلة على المستوى المحلي بل حتى تصدير خدماتها ومنتجاتها».

وحث المسؤول الأول لمجموعة الطاقة الشمسية على إنشاء نشاطات مرتبطة بالهندسة لتطوير منتوجات جديدة ونماذج جديدة اقتصادية.

بخصوص الإعلان عن مناقصة لإنجاز مشاريع في مجال الطاقات المتجددة، اقترح يايسي مراجعة كل ما يخص الصفقات العمومية التي يجب أن تتم بالتشاور مع الفاعلين في القطاع، قائلا «يجب أخذ تقديرات وملاحظات الشركاء بعين الاعتبار في إعداد المناقصات».

وشدد من جهة أخرى على ضرورة إعادة صندوق الطاقات المتجددة (الممول أساسا في حدود 1 بالمائة من الإتاوة البترولية) بغية تمويل البنى التحتية للمشاريع الشمسية والكهروضوئية، مؤكدا أن «هذا الصندوق، إذا تم تسييره بشكل صحيح، سيمكن من جمع 2 مليار دولار».

وأوضح يايسي أن النظام البنكي الجزائري «ليس جاهزا لحد الآن لتمويل مجال الطاقات المتجددة»، مشيرا إلى ضرورة إعداد برنامج طاقات متجددة براغماتي يسمح للمؤسسات بتقليص تكاليف الانتاج وتطبيق أسعار تنافسية.

وفد وزاري بالوادي لمعاينة آثار تسرب النفط

تنقل، أمس، وفد رفيع المستوى من وزارة الطاقة إلى مكان تسرب النفط الذي وقع الخميس الفارط، على مستوى أنبوب النقل OK١ بالوادي، حسبما جاء في بيان للوزارة.

وتهدف هذه الزيارة حسب نفس المصدر إلى «الوقوف على تنفيذ الإجراءات المتخذة من طرف سوناطراك والسلطات قصد التكفل بأضرار الحادث المسجل على أنبوب نقل النفط OK١ بوادي إيتل بمنطقة أم الطيور (ولاية الوادي) الرابط بين حوض الحمرة (حاسي مسعود) سكيكدة».

في اليوم الأخير من الامتحان

أسئلة ترفع معنويات مترشحي شهادة التعليم المتوسط

اختتم، أمس، التلاميذ امتحان شهادة التعليم المتوسط بمادتي الفرنسية وعلوم الطبيعة والحياة في الفترة الصباحية، في حين خصصت اللغة الأمازيغية في الفترة المسائية التي وصفها المترشحون بالسهلة وفي متناولهم، ما يعزز حظوظهم في النجاح.

خالدة بن تركي

تنقلت «الشعب»، صباح أمس، إلى مركزي الإجراء بمتوسطة «ابن الناس» بسيدي امحمد وثانوية الإدريسي للوقوف على سير امتحانات شهادة التعليم المتوسط في يومها الأخير ورصد أجوائها، وكان الممتحنون بصدد الخروج من مراكز الامتحان بعد اجتياز مادة أساسية عادة ما تشكل حاجز لدى الكثيرين والمتعلقة بالعلوم الطبيعية، حيث أكدت إحدى التلميذات أنها تعتمد على الفهم والتركيز أكثر من الحفظ.

وأكد مترشح آخر أمام ثانوية الإدريسي، أن امتحان الفرنسية كان سهلا سواء من حيث الأسئلة أو الوضعية الإدماجية، في حين تخوف التلاميذ من مادة العلوم الطبيعية، الذين وجدناهم مرتاحين لانتهاء الامتحانات التي جاءت في ظرف صعب واستثنائي.

تطبيق صارم لتدابير البروتوكول الصحي

الملاحظ خلال زيارة «الشعب» إلى بعض مراكز إجراء الامتحانات، التطبيق الصارم لتدابير البروتوكول الصحي، الذي أعدته وزارة التربية وصادقت عليه اللجنة الصحية لمتابعة تفشي فيروس كورونا، سواء بتعقيم الممرات واحترام التباعد، وقياس درجة حرارتهم ووضع المحلول المعقم في متناولهم، وكذا توزيع الكمامات عليهم ووضع ملصقات من شأنها رفع درجة الوعي لديهم.

ووقفت «الشعب» على عملية سير الامتحانات في يومها الأخير عند دخول أطباء ومساعدي الطب إلى مركزي الإجراء، أين كان يتواجد أيضا أعوان الشرطة المكلفون بتأمين الامتحانات والسهر على راحة المترشحين الذين يعدون على الأصابع، حيث كانت ساحة المؤسسة شبه فارغة ولوحظ غياب الممتحنين.

غاب التلاميذ.. وحضر الأساتذة

الطابع العام الذي طغى على امتحان شهادة التعليم المتوسط دفعي ورة 2020 المقترنة بالجائحة وما خلفتها من آثار على جميع الأصعدة، هو أن أغلب المراكز كانت فارغة من التلاميذ مع حضور مكثف للأساتذة والمؤطرين، حيث سجلت طيلة 3 أيام من الامتحان قاعات بتلميذ واحد وثلاثة أساتذة حراس، أي 100 أستاذ لتأطير 20 تلميذ، بالإضافة إلى تجنيد جيش من الأساتذة والشرطة والحماية المدنية لمراكز شبع فارغة.

وطرح امتحان شهادة التعليم المتوسط هذه السنة، وخلافا للسنوات الماضية مشكل النقل في المناطق النائية، حيث تنقل أساتذة من مناطق بعيدة لحراسة الكراسي - على حد قولهم - ما يطرح إشكالية كيف تم حساب عدد الممتحنين بالمقارنة مع الأساتذة، لأن الأجدر- حسب تصريح البعض منهم - حساب المترشحين أولا، ليتم على أساسها تخصيص مراكز الامتحان والحراس اللازمين.

وعرفت الامتحانات حسب الأصداء التي تحصلت عليها «الشعب» من مختلف ولايات الوطن حالة من الخوف بسبب نسيانهم عملية شرح الدروس، خاصة مادة العلوم الطبيعية التي تعتمد على التجارب، غير أن التكفل النفسي المتوفر بالمراكز خفف من توتر التلاميذ، وساعدهم على إجراء الامتحان في جو من الهدوء.

ساند الثورة الجزائرية بالقلم واللحن

علي معاشي... أغاني للحرية والوطن

«أنغام بلادي»، «يا بابور»،»النجمة والهلال» كسرت التضليل الاستعماري

حنجرة ذهبية صالت وجالت ربوع الوطن وخارجه بأغاني شهيرة حملت رسائل التحرر والهوية والأمل في مستقبل جزائر مشرق.
هي أغاني رددتها الألسن بحرارة، أغاني ساندت الثورة بالقلم واللحن، وتخطت شهرتها الحدود، مثل «تحت سماء الجزائر»، «النجمة والهلال»، «أنغام الجزائر»،»يا بابور»،»مولاة الحايك»... أنغام طرب، حبلى بالأمل وشحن الإرادة الوطنية في التحرر من نير الاستعمار الفرنسي وبناء جزائر السيادة والحرية التي أوصى بها رواد الثورة، واعتبروها أمانة في الأعناق.

بقلم: الأستاذ حاجي يحيى
كلية الأدب العربي والفنون جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

انه الفنان علي معاشي، الذي تتوقف عنده «الشعب ويكاند»، وتسرد أدق التفاصيل عن أحد الحناجر التي غنت للجزائر وكانت وجها آخر للنضال الوطني.

ولد علي معاشي في حي رأس سوق بحوش المعاشات وسط تيارت في 12 أوت 1927.

تكفلت والدته بتربيته بعد وفاة أبيه. اشتغل تقنيا بالإذاعة قبل اندلاع الثورة التحريرية.

صاحب حنجرة ذهبية، أغانيه ترصد معالم التغيير في جزائر أقسمت بأنها لن تكون فرنسية، وأنها رفعت لواء الثورة من اجل استعادة سيادتها وهويتها، بعيدا عن التضليل الاستعماري ومغالطات فرنسا الكولونيالية في الترويج لأشياء ما أنزل الله بها من سلطان.

هي جزائر رسمها علي معاشي في أغاني خالدة مرسخة في الذاكرة الوطنية.

إنها أغاني رددها على الملأ قبل ان ينهي ظلام الإحتلال الفرنسي آخر أنفاس شهيد الوطن في 8 جوان 1958 وهو لم يتجاوز 31 ربيعا، بعد اختطافه وسجنه وتعذيبه ثم التنكيل بجثته في ساحة كارنو، «ساحة الشهداء» لاحقا، بمدينة تيارت مسقط رأسه...

«أنغام بلادي»... القصة الكاملة

من منا لم يسمع ويستمتع بأغنية «أنغام بلادي»، التي يقول مطلعها:

يا ناس ما هو عزي الأكبر يا ناس ما هو عزي الأكبر..
لو تسألوني نفرح ونبشر ونقول بلادي الجزائر..

الأغنية، لا تزال كلماتها تصدح إلى يومنا هذا في كل ذكرى تحييها الجزائر لثورتنا المجيدة وذكرى استشهاد علي معاشي... فمن مسقط رأسه مدينة تيارت، التي أبصر فيها النور سنة 1927، بدأ شغفه وحبه للموسيقى، لكنه لم يتمكن من إكمال دراسته، فتفرغ لمساعدة والده في الفلاحة.

وعند التحاقه بالخدمة العسكرية الفرنسية الإجبارية في قوات البحرية الفرنسية بمدينة بنزرت التونسية، استغل تلك الفرصة في الاستزادة وتعلم الكثير عن الموسيقى وعند عودته إلى الجزائر أسس فرقة «سفير الطرب»، التي عرف بها وبدا من خلالها نشاطه الفني حتى أصبحت له بصمته الماثلة للعيان من خلال قصائده الغزلية والثورية..

تميز علي معاشي ببصمة خاصة دمج فيها النغمة الوهرانية الأصيلة بالألحان الشرقية، مبرزا من خلالها تعدد وثراء الرصيد الموسيقي الفني الجزائري في أشد فترات الحرب اشتعالا.

ومن خلال أعماله دحض تلك الصورة الزائفة التي كانت تروج للعالم في ذلك الوقت، بأن الجزائريين متخلفون وهمجيون، وأن فرنسا أتت من أجل مشروع حضاري.

من خلال فنه كذّب علي معاشي تلك الصورة الزائفة وأبان عن أنموذج من والوعي السياسي والثقافي والفكري، ليتضافر في منتهاه مع ضربات المجاهدين، ويتكلل لاحقا بالحرية والاستقلال.

ونظرا لنشاطه المستمر، تنبهت السلطات الفرنسية في تلك الفترة لوقع أغانيه على الرأي العام الوطني وحتى خارج حدود الجزائر، خاصة بعد اكتشاف أمر التحاقه بصفوف الثورة التحريرية عام 1957، واكتشاف أوامر قيادة جيش التحرير الوطني التي كلفته بنسخ النص الأصلي للنشيد الوطني من الوثيقة الأصلية والتي استقدمت من تونس من أجل توزيعها على الجزائريين. حينها أتى قرار إخماد أنفاسه ومن ورائها تلك الحنجرة الذهبية الصداحة المنافحة بالكلمة واللحن من أجل حرية أرض الأجداد.

يوم للفنان وجائزة للمبدعين وأصحاب المواهب

ما يحسب للجزائر هو تخليد ذكرى علي معاشي الذي تحمل اسمه الكثير من المؤسسات العمومية والتعليمية والثقافية المنتشرة في البلاد، إضافة إلى تسمية الكثير من المناسبات الثقافية والمسابقات باسمه، وحتى يوم الفنان اختير له تاريخ استشهاده كيوم يُكرم فيه الفنانون والمبدعون من أصحاب المواهب.

ولا أفضل دليلا على تلك الحظوة الكبيرة للشهيد هو إطلاق واستحداث جائزة الفنون الأولى في الجزائر والتي أصبحت وفي نوع من التقليد تقام سنويا تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية ووزارة الثقافة واختير لها اسم «جائزة رئيس الجمهورية للمبدعين الشباب على معاشي» كشعار بارز، حيث يتبارى في هذه المسابقة ثلة من الشباب المبدع في الثامن من جوان من كل عام من أجل التتويج بها في أحد فروع تلك المسابقة والتي تضم المسرح، الأعمال الموسيقية، الرواية، القصة، الفنون التشكيلية، الشعر، العمل المسرحي المكتوب، الفنون الغنائية وفن الرقص.

أصبحت هذه المسابقة بمثابة المدرسة التي يتخرج منها الشباب المبدع والطموح للانطلاق في استكمال مسيرة العطاء وإعلاء راية الوطن... ولعل عبد الوهاب عيساوي إبن مدينة الجلفة أحد خريجي هذه المدرسة، والذي توج مؤخرا بجائزة البوكر العربية الراقية عن رائعته «الديوان الإسبرطي»، وتهنئة رئيس الجمهورية له إلا أفضل دليلا ورمزية على تلك الإستمرارية في العطاء وتوارث تلك التضحيات جيلا عن جيل وكابرا عن كابر.

لا شيء يعلو على الوطن

إن ما يستوقفنا ها هنا ليس التذكير بهذا الحدث التاريخي على سبيل الذكر والاستهلاك الإعلامي وفقط، إنما هي محطة للتفكر والتذكر في التضحيات الجسام لأبناء هذا الوطن المفدى الذين تركوا الغالي والنفيس وكل متاع الدنيا من أجل أن نعيش أحرارا أسيادا في أرضنا المترامية الأطراف العامرة بالخيرات.. نحن هنا أمام تضحيات جسام غلبت مصلحة الوطن على المصالح الشخصية فكان الثمن غاليا.

قافلة طويلة من الفنانين ممن ضحوا في أشد فترات الجزائر إيلاما.. فمن علي معاشي.. إلى الشاب حسني.. إلى عملاق المسرح الجزائري عبد القادر علولة.. إلى مجوبي.. مرورا برشيد ميموني الذي قضى في أحد مستشفيات باريس يعاني من المرض وبعد مغادرته الجزائر جراء التهديدات التي كانت تلاحقه من طرف الجماعات الإرهابية، وصولا إلى الشاب عزيز واسمه الحقيقي بوجمعة حفصي، الذي اغتالته أيادي الغدر الإرهابية ذات مساء وفي صورة بشعة. تلك الأيادي الظلامية لم تعلم يومها أن تلك الممارسات والجرائم التي اقترفت بلا وجه حق ولا واعز ضمير ضد أبناء الوطن الأمين، زادت في وطنية تحلى بها الكثير من الشباب واتخذوها منهلا ونهجا للسير قدما في بناء الجزائر وحفظ رسالة رواد الحرية والوفاء لوصيتهم: «إذا استشهدنا حافظوا على ذاكرتنا».

إشهار

مـــن أهـــم ركائـــز التّنميـــة

الاتّصـال المؤسّساتـــي..رؤيـــة وأداء

بقلم د ـ محمد مرواني
أستاذ جامعي في الإعلام والإتّصال

لا ينتبه قطاع واسع من القائمين على مؤسسات إلى أهمية الاتصال المؤسساتي الذي يبقى من ركائز التنمية في بعدها الوطني ثم المحلي، إذ ما كان ثقافة وممارسة في الأداء فالمتأمّل فيما فرضته جائحة «كورونا» من تحديات في ضرورة تأطير وتعبئة الناس على مخاطر الوباء ونشر ثقافة الالتزام، يدرك تماما حاجة مؤسسات الدولة وقبل ذلك المجتمع للاتصال المؤطر.

قطاعات عديدة معنية بالمواجهة المباشرة للوباء المستجد لا تتصل منذ بداية «الجائحة»، ثم إن الاتصال الذي قد تحركه لجان قطاعية مشتركة قد يمليه الظرف ورؤية إدارة ظرفية لمشاكل تطرح على مستوى قطاعات تقتضي ضرورة اتصال قطاعات ومسوؤلين فيما بينهم، وهذا لا أراه إلاّ اتّصالا محتوما قد لا يحيل إلى استراتيجيات نوعية في اتصال مؤسساتي.

إنّ الكثير من مشاكل التنمية المطروحة على مستويات محلية، وحتى وطنية يتم معالجتها في إطار مشترك تتعاون فيه قطاعات معينة، غير أن الذي يجمع ثقافة التشارك والتعاون رسميا مُغيّب تماما في مشهدنا الرسمي المؤسساتي، فلا نجد تنسيقا وهو جزء من الاتصال الممنهج بين قطاعات الدولة، وكل يذوب في أعباء التكليف الذي يقع على عاتقه قطاعا، في حين يمكن للاتصال المؤسساتي أن يكون محرّكا فعّالا للتنمية ومقاربة تنموية هامة.

إنّ الاتّصال المؤسّساتي الذي لا يمكن أن يفرض لإدارة ظرف أم حالة بل هو خيار استراتيجي لكبرى الدول التي تزن دور الإعلام والاتصال في تحريك كل ما تنموي قابل للقياس، يشكّل الآن أولوية في برنامج الحكومة والدولة بشكل عام، وقد عادت من الضروري استحداث منظومة اتصالية مؤسساتية في البلاد يتم على أساسها تحريك التنمية في مختلف أبعادها، وإشراك مختلف الفاعلين في الشأن العام في دمقرطة التسيير ونشر ثقافة التشارك عن طريق الاستثمار في كفاءات متخصصة في الاتصال المؤسساتي وفي الإعلام، وهي مجالات مهنية تتصل بتسيير الشأن العمومي.

الإدارة المحليـــــة والأداء الاتّصالي..

رغم وجود العديد من خلايا الاتصال عبر المؤسسات والإدارات العمومية والتنفيذية، إلاّ أنّ نشاطها يبقى غير مفعّل، ولا تملك حتى ورقة طريق واضحة خاصة في قطاع الجماعات المحلية لإدارة أي أزمات او احتجاجات تقع في قطاعات معنية خاصة منها السكن والتشغيل أو احتجاجات أخرى تخص أوضاع التنمية بالقرى والمداشر البعيدة عن مركز الولايات، هذا ومن المفروض أن تتوفر خلايا الاتصال على تجهيزات ووسائل مناسبة للعمل الإعلامي المكتوب والمسموع والمرئي، وعلى كفاءات في الاتصال قادرة على الإبداع في مجال اختصاصها ونشاطها إلى أن جل هذه الخلايا الاتصالية فقيرة من حيث التجهيزات، ولا تتوفر على موارد بشرية كافية في التخصص رغم أن الجامعة الجزائرية تصدر المئات من خريجي وحاملي شهادات الاتصال والإعلام الذي لا يجدون فرص عمل في هذا المجال.

وقد عاد من الضروري لتطوير وعصرنة أداء خلايا الاتصال المتواجدة بدواوين الولايات الاهتمام بتكوين المكلفين بالاتصال ومنشطي هذه الخلايا على المستوى المحلي، إذ يكتسي التكوين على الاتصال لفائدة الموظفين في خلايا الاتصال بالولايات ورتبهم الوظيفية «متصرف إداري» ملحق بالإدارة، أهمية لتحسين اداء الاتصال المؤسساتي وتفعليه على المستوى المحلي.

ويمارس المكلف بالاتصال على مستوى خلية الاتصال للولاية مهام اتصالية وإعلامية بالدرجة الأولى، لا تتوقف عند دعوة الصحفيين والمراسلين لتغطية نشاطات الولاية وتظاهرات تنظم داخل التراب المحلي للولاية، وقد تظهر في سياق ممارسة الملحق بالديوان في ديوان الولاية لوظفيته مهام وتكليفات جديدة تقتضيها مستجدات عمل واحتياجات تتصل بتسير شان عام.

ويشير عدد من الباحثين في الاتصال المهتمين بالاتصال في قطاع الداخلية والجماعات المحلية، إلى ضرورة تشخيص دقيق علمي لما يسمى بالجماعات والتمثلات التي ينتجها المواطنون اتجاه المسؤولين في الجماعات المحلية منهم المنتخبين المحليين أو بالأحرى كيف يرى هؤلاء أنفسهم وكيف يتصوّرهم الآخرون.

ويشير نص بحثي للأستاذ احمد يعلاوي عنوانه «الجماعات المحلية في الجزائر» إلى أهمية تدارس حركية واقع نشاط الجماعات المحلية في مختلف المحاور التي يمكن من خلالها تشخيص الوقائع وقياس الأداء، وفهم مسائل الدور والوظيفة والالتزامات في ضوء التحولات الاجتماعية السياسية التي تعرفها الجزائر.

ومن تجربة عمل اشتغلت فيها كأستاذ مكون في الاتصال بالمركز الوطني لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية بوهران، أشرفت فيها على تدريب عدد من المكلفين بالاتصال بولايات الغرب الجزائري استخلصت من نتائج التكوين ومن ردود فعل الطلبة المتكونين، وهم يشغلون وظائف إدارية في خلايا الاتصال بالبلديات والولايات أن هناك مشاكل عديدة تواجه نشاطهم ومن بين الانشغالات التي طرحها المتكوّنون الذين وزّعت عليهم استمارة لمعرفة آرائهم إزاء التكوين الذي بادرت به وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وهو تكوين هام نشط قدرات الموظفين المكلفين بالاتصال عدم وجود منصب «مكلف بالاتصال» بشكل رسمي في البلديات الكبرى التي تواجه ضغطا من حيث الطلب ومركزية المعلومة.

المسؤول واتّصال الأزمة

أضحى من الضّروري وأمام حالة نقص في الأداء الاتّصالي التعجيل في تجسيد توجه رسمي في «اتصال الأزمات»، وذلك يمكن أن يكون حقيقة وممارسة على ارض الواقع من خلال انجاز «مركز وطني لاتصال الأزمات» يتبع لرئاسة الجمهورية ولا يمكن ان يختزل نشاطه الذي يق. بطبيعة الحال ويستند إلى مقاربات في المجال والتخصص في خانة محدودة بل إنه مركز ينشط حتى في الظروف العادية، وذلك من خلال اعتماد أدوات قياس لما يقع من مشاكل وأزمات كانت محلية أو وطنية وحتى دولية.

وأشرت دون تعميم إلى أنّ هناك نقائص عديدة في أداء المسؤولين على المستوى الاتصالي في التعامل مع «الأزمة»، وقد خلق هذا الضعف وهو ظاهر مشاكل على القيادة لدى مسؤولين، إذ لا يمكن أن تضطلع مستويات معنية من الأداء على تفاصيل الموقف «الأزمة» إلا من خلال «عروض حال» أو «تقارير رسمية لجهات عديدة»، وهذا وان كان هاما لمعرفة ما يجري في كرونولوجيا «الأزمة» إلى أنّ الاعتماد على مهارة المسؤول في إدارة ما يقع في ولايته يبقى الأهم في حل الأزمات.

تتربّع على حيّز كبير من الاستراتيجيات والظواهر العالمية

ثقافة الاقتصاد... واقتصاد الثقافة

تُعتبر ثنائية الثقافة/ الاقتصاد موضوعا قديما جديدا؛ قديما على اعتبار أنه لقي اهتمام روّاد الفكر الاقتصادي منذ بداياته، وتربّع على حيّز كبير من الاستراتيجيات والظواهر العالمية، بما في ذلك «العولمة». وجديدا لأنه يعود إلى الواجهة لأسباب متعددة: أزمة صحية عالمية تعطّل جانبا من سوق الفنون وتنعش آخر، أو حدث ثقافي كبير له تبعاته الاقتصادية، أو حتى تصريح لمسؤول حكومي، على غرار ما قاله الوزير الأول مؤخرا حول الاقتصاد والثقافة.

أسامة إفراح

يرى مكتب «إيرنست أند يونغ»، أحد أكبر مكاتب الاستشارات والتدقيق المالي ليس فقط في المملكة المتحدة بل في العالم، يرى في الثقافة «بطاقة أعمال دولية، ومحفزا (مسرّعا) للتنمية الحضرية».

هي رؤية مكتب استشارات مُعاصر، فهل كان اهتمام الاقتصاديين بالثقافة وليد اليوم؟

البدايات

لم تغب الثقافة عن اهتمام رواد الاقتصاد السياسي، وعلى سبيل المثال، يرى «آدم سميث» أن الثقافة «سلعة عمومية Bien public»، لأنها تساهم بشكل أساسي في التربية والتعليم.. بل وذهب «سميث» إلى دراسة سلوك الفنانين الاقتصادي.

أما «كارل ماركس»، فيعتبر أن قيمة الأعمال الفنية تشكّل استثناءً واضحًا لقانون قيمة العمل. فيما يشير «مارشال» إلى اختلاف الطلب على السلع الفنية عن غيرها، لأن الذين يستهلكون المزيد والمزيد من الموسيقى سيقدرونها أكثر فأكثر، وبالتالي سيطلبون المزيد، ومن هنا، يقترح «مارشال» ما يسمى «الإدمان الإيجابي».

في خدمة الثقافة

بالنسبة لـ«كزافييه غريف»، يستخدم اقتصاد الثقافة مراجع وأدوات العلوم الاقتصادية لإلقاء الضوء على أساليب تنظيم الأنشطة الثقافية وتطويرها. ويحاول بذلك الإجابة عن أسئلة مثل قيمة منتج ثقافي ما، أو الأسباب التي تجعل شركات الفنون الأدائية تجد صعوبة كبيرة في تغطية تكاليفها، أو كيفية جعل صناعة الموسيقى مستدامة.

بل يمكن الذهاب أبعد في هذا التخصص العلمي، يقول «غريف»، كأن نتساءل عما إذا كانت الظروف المعيشية للفنانين لن تؤثر على خياراتهم الفنية أو، على العكس من ذلك، ما إذا كانت الخيارات الفنية لا تسعى إلى إحداث تأثيرات اقتصادية. من جهة أخرى، قد يخشى عالم الفن اختراق الاقتصاديين له، ومحاولاتهم لاستبدال المنطق الفني بالمنطق الاقتصادي، في ظل ما عُرف عن الأول من عدم إيلاء الأهمية القصوى للمال.

وتُظهر الأرقام والإحصائيات سبب اهتمام الاقتصاد بالثقافة، بالنظر إلى الحيّز الكبير الذي تحتلّه هذه الأخيرة في اقتصاديات الدول. على سبيل المثال، تقدّر مداخيل قطاع النشر الإلكتروني في العالم ما يتجاوز 25 مليار دولار، بمليار ونصف من المستهلكين. وتفوق مداخيل الكتاب الإلكتروني في العالم 14 مليار دولار، في سوق يضمّ قرابة المليار مستهلك، فيما يُنتظر أن تقارب المداخيل 20 مليار دولار سنة 2025. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الرائد العالمي في مجال سوق الكتاب الإلكتروني، الذي تبلغ قيمته 5 ملايير و224 مليون دولار (إلى غاية نوفمبر 2019)، وتحتلّ اليابان المرتبة الثانية بمليار و368 مليون دولار، تليها الصين بمليار و277 مليون دولار، فالمملكة المتحدة بـ950 مليون دولار، ثم كندا خامسة بـ698 مليون دولار. وتحتلّ الصين المرتبة الأولى فيما يتعلّق باختراق سوق الكتاب الإلكتروني، بنسبة تصل 25.5 بالمائة، تليها كندا بـ24.4 بالمائة، وأمريكا بـ24 بالمائة، والسويد بـ23.4 بالمائة، ثم المملكة المتحدة بـ21.8 بالمائة.

أداة في يد العولمة

قد لا نكون بصدد الإشهار لشركة «ماكدونالدز» إذا قلنا إنها «رمز العولمة الناجحة للثقافة الأمريكية»، ما جعل اسمها يرتبط ارتباطا وثيقا بمصطلح العولمة، ويصير في بعض الأدبيات بديلا له. من هنا، يرى الفرنسي «جان ماري غينو» في العولمة «أمركة للعالم»، أي امتدادا للنموذج الثقافي والاقتصادي للولايات المتحدة على نطاق عالمي، وقد كانت الثقافة حسبه في قلب عملية التنمية المعولمة للاقتصاد الأمريكي.

ويوضح «غينو» أن عولمة النموذج الثقافي الأمريكي تطورت على مرحلتين: أولا، انتشار أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك للمنتجات الأمريكية في مختلف اقتصادات العالم، وبعد ذلك، إدراج أنماط الحياة والمعايير والقيم المرتبطة بهذه السلع الموحدة على النموذج الثقافي الأمريكي.

ويكمل الاقتصادي الهندي «سينغ» هذا التحليل، معتبرا تجانس (أو توحيد) الثقافة العالمية على النموذج الثقافي الأمريكي قد أدى إلى توحيد الممارسات الثقافية للمنتجين والشركات، وتجانس ثقافة النخب حول نموذج سياسي ليبرالي جديد، ثم دمج النموذج الأمريكي في النماذج الوطنية حول المجتمع الاستهلاكي.

بعبارات أكثر وضوحا، تعمل القوة الناعمة، التي جوهرها الثقافة، على اكتساب الأسواق الجديدة عادات وممارسات تمهّدُ لتسويق سلع اقتصادية تشبع الحاجة التي خلقتها هذه العادات المكتسبة. لذلك، يمكن القول إن البعد الثقافي للعولمة يتكون من: التنافس بين تعددية وجهات النظر والقيم وأنماط الحياة من النماذج الوطنية، والانتشار الواسع للممارسات من الثقافات الغربية من خلال السوق العالمية.

وفي هذا الصدد، يحدد «جان تاراديف» ثلاثة مواقف سياسية للدول في مواجهة العولمة الثقافية: الأولى سياسة «سلبية» لا تعتبر موضوع الثقافة الوطنية أولوية، والثانية سياسة «حمائية» تتمحور حول الدولة للحفاظ على التراث الثقافي للبلاد. أما الثالثة فهي سياسة «إستراتيجية» تضع الثقافة الوطنية في قلب سياسة الدولة والقوة الناعمة لتعزيز الثقافة الوطنية على الصعيد الدولي، وتميل هذه السياسة إلى اعتبار الثقافة الوطنية في مركز الثقافة العالمية.

كلمات لابُد منها

من كلّ ما سبق، تتجلّى أهمية الثقافة كرافد من روافد الاقتصاد، وإن كنا قد استأنسنا بتجارب اقتصاديات كبرى، فذلك على سبيل الاستشهاد والتدليل أكثر منه على سبيل المقارنة. ولكن هذه الأهمية لم تجعل رواد الفكر الاقتصادي ينزعون عن الثقافة خصوصيتها، إذا ما اعتبرناها «سلعة عمومية» مثلها مثل الماء أو الهواء. من أجل ذلك، وجب التعامل مع الثقافة كحقّ للمواطن، دون التخلّي عن مفهوم النجاعة الاقتصادية، ودون الإفراط في تدعيم الدولة لها إلى درجة تخنق الإبداع وروح المبادرة، ولعلنا نكرّر أنفسنا حين نقول إن «الثقافة يُنتجها المجتمع».

إستراتيجيـــة اتّصـــال تستجـــيب للمتغـــيّرات

الإعـــلام الجامعـــي..الرّؤيـــة والآليـــات

إنّ تفعيل الإعلام الجامعي في الوقت الرّاهن تبعا للتحولات المتسارعة التي تعرفها الجامعة مع بروز مطالب جديدة للطالب الجامعي وللشريك الاجتماعي من الأساتذة الجامعيين، وباقي الموارد البشرية المؤطّرة للعمل الإداري والبيداغوجي، أضحى ضرورة ملحّة لتجسيد مناخ اتصالي فعّال في مؤسّسات التعليم العالي والبحث العلمي، التي يمكن أن تحل انشغالات عديدة من خلال إعلام فعّال ومؤطّر بكفاءة وأداء نوعي عبر مختلف الكليات.

د ـ محمد مرواني

إنّ إنشاء إذاعة وقناة للجامعة، أضحى ضروريا لمرافقة الأداء الجامعي والمجهود التنموي الذي يبذل في القطاع، كما أنّ تكريس التعاون ونشر ثقافة الحوار بين الفاعلين في الجامعة، «أساتذة جامعيون، إداريون مسيرون، نقابات، نوادي وفروع التنظيمات الطلابية»، يحتاج هو الآخر لمنابر اتصال وإعلام يجب أن تكون داخل الجامعة، وأن تعكس إرادة حقيقة للنهوض بالإعلام في المؤسسات الجامعية.

إنّ عملية تطوير آليات الاتصال بين الجامعة ومكونات الأسرة الجامعية من أساتذة وطلبة وإداريين لا يمكن أن يتم إلا من خلال استراتيجية اتصالية وإعلامية نوعية يتم اعتمادها على مستوى رئاسة الجامعة، ويمكن من خلال توظيف وسائل اتصال وإعلام أكثر فعالية واستقطاب للوسط الجامعي معالجة الانشغالات والمشاكل التي يمكن أن تقع في الجامعات، كما أن التوجه الذي يخص تأطير «إعلام جامعي» يمكن أن يوفّر آفاقا هامة لتطوير مناخ الاتصال العام داخل المؤسسات الجامعية.

إنّ التّحولات المتسارعة التي تشهدها مختلف جامعات دول العالم والاتجاه إلى نمط تكوين وطرائق عمل مغايرة تماما عن تقاليد العمل الكلاسكية يحتاج إلى تأطير ومسار نوعي من التخطيط والتحضير له كرؤية استراتيجية نبني على أساسها جزءا هاما من أداءات الجامعة الجزائرية التي أرى أنّ هيكلا تنيظيما في العديد من مؤسساتها لا يتناسب على الإطلاق مع المتغيرات والمستجدات التي تواجه الجامعة الجزائرية.

إذ لا يمكن أن نعزل الجامعة عن البيئة الاجتماعية والمهنية والثقافية، فهي جزء هام من كل تغير بسرعة، ويجب أن نبني على أساس هذه التحولات المتسارعة جامعة تتّصل وتؤطّر إعلامها برؤية إستراتيجية نوعية تخاطب الفاعل والمتفاعل، وتبني مسارا اتصاليا وإعلاميا يعزّز من خدماتها المتعددة، وهذا الذي يجب أن ننتبه إليه في موضوع الإعلام الجامعي الذي يتجاوز خطاب التكليف إلى أن يكون مسارا استراتيجيا للمؤسسة الجامعية.

مختصون يناقشون أسباب كوارث التغيرات المناخية

حتى لا تتحول نعمة المطر إلى كارثة وطنية

تناقش «الشعب ويكاند» اليوم مع آثار التغيرات المناخية ومسبباتها، ومن المسؤول على تداعيات ذلك على المحيط والتهيئة العمرانية وغيرها، مع المختصين، لتشرح واقعا ينكرر كل سنة تغرق فيه أحياء ومدن كثيرة، بعد سقوط أمطار تكون غالبا «المتهم» الصامت لهذه الكوارث التي تعيد في كل مرة «حملة» باب الوادي إلى الأذهان.

يضع الخبراء، في هذا الاستطلاع، أيديهم على مكمن الألم لتحديد المسؤوليات، لأنها الخطوة الحقيقية لتفادي الأسوأ مستقبلا، دون إغفال أهمية استشراف ما هو آت بمخطط وطني للتغيرات المناخية يأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الاحتباس الحراري وآثارها على الكرة الأرضية لربح ملايير تُهدر سنويا بسبب خسائر تعري عن سوء تسيير وإدارة.

فتيحة كلواز

تراوحت الأسباب بين تحولات مناخية كانت سببا مباشرا في تغير حدة وقوة مختلف الظواهر الطبيعية كالفيضانات والأعاصير وبين أسباب بشرية نختصرها في إهمال، تراخ وسياسة اللاّعقاب.

كمال جموعي، تهيئة عمرانية غير محينه

أكد الخبير في التغيرات المناخية ورئيس المجموعة الإفريقية للتغيرات المناخية، كمال جموعي، في اتصال مع «الشعب ويكاند»، أن وضع مخطط وطني للتغيرات المناخية يأخذ بعين الاعتبار أكثر من استعجالي إذا أرادت الجزائر تفادي الكوارث التي تحدث كل سنة نهاية كل صيف، وقال إنه يتطلب مشاركة المختصين من أجل تحديد النظرة المستقبلية التي تريدها الجزائر، لكن تبقى حوكمة وتسيير وإدارة هذا المشروع أو التخطيط من أهم العوائق التي تقف أمامها. كاشفا أن وضع نظرة استشرافية تحدد ما يجب ان تقوم به الجزائر بصفة عامة لتفادي هذه الكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية مهمّ، وتحديد الدراسات الواجب القيام بها، ليأتي بعد ذلك دور الأخصائيين والخبراء في إطار تنسيق وحوكمة جيدة بغية تحقيق نجاح هذه المبادرة المتعلقة بمشروع المخطط الوطني للتغييرات المناخية. وأشار المتحدث، إلى ضرورة إشراف مختصين من ميادين عديدة على وضعه، منهم أخصائيون في التغيرات المناخية، في الطقس والجو، في الزراعة، في الصحة، في المياه، التهيئة العمرانية وفي كل ما هو متعلق بالهندسة المعمارية والهندسة المدنية، حيث يدرسون الحالة التي وصلت إليها الجزائر بسبب التغيرات المناخية من خلال استعمالهم لما يسمى بنماذج علمية وإلكترونية، وهي عبارة عن برامج «سوفت ورد» لمعرفة كيف سيكون هذا الأثر مستقبلا على القطاعات المختلفة، يتم بعد ذلك تحديد التوصيات وكذا الدور المنوط بكل قطاع، سواء وحده أو بالتنسيق مع القطاعات الأخرى لتفادي هذه الوضعية المستقبلية.

وقسّم جموعي وجود أسباب حدوث تلك الكوارث إلى شطرين، حيث كشف في الأول الفرق بين ما يسمى بالكوارث الطقسية والكوارث المناخية لوجود فرق بين الطقس والمناخ، علميا وتقنيا. فالكوارث الطقسية التي تحدث معظمها راجع إلى ارتفاع درجة الحرارة بسبب انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ما يجعل الطقس يتأثر بما يسمى بالتأثيرات أو التغيرات المناخية كالتي نشاهدها منذ زمن كالفيضانات والأعاصير، حيث لاحظ العلماء تغير حجمها بسبب ارتفاع درجات الحرارة على سطح الأرض جراء الاحتباس الحراري.

بمعنى أن ما تعودنا عليه منذ زمن انقلاب الجو نهاية شهر أوت، حيث يتم تسجيل سقوط بعض الأمطار، واضطرابات بحرية.

لكن الآن إضافة إلى هذه الوضعية، لاحظ المختصون حدوث فيضانات لم تكن بنفس الحدة من قبل، مرجعا التغيرات إلى ثلاث نقاط: الأولى، التغيرات المناخية التي لها مخلفات على الطقس والأحوال الجوية وهذا النوع من الاضطرابات تصبح شديدة القوة وأشد مما كانت عليه من قبل. الثانية، يرتفع عددها، فبعد أن كنا نشهد اضطرابا واحدا او اثنين خطيرين من هذا النوع، اليوم أصبح عددها أكبر قد يصل الى أربعة أو خمسة.

أما الثالثة، حدوث الاضطراب الجوي في أماكن غير معتادة. وقال في هذا السياق، إنها النقطة التي تكلم عنها منذ 15 سنة، حول ما سيحدث مستقبلا بسبب التغيرات المناخية، لأن وقوعها في مناطق غير معتادة يمثل خطرا كبيرا على المجتمع، السكان، المحيط والأنظمة الايكولوجية وغير ذلك.

أما الشطر الثاني من الأسباب، فمتعلق بتهيئة الإقليم والعمران كالطرق ومجاري المياه وإلى غير ذلك... فعند البحث عن سبب الفيضانات، لا يستطيع المختصون إعطاءها تبريرا علميا او تقنيا او انها راجعة للتغيرات المناخية بصفة مباشرة. مؤكدا في نفس الوقت، ان انعدام التهيئة اللازمة التي تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الخاصة بالتغيرات المناخية الناجمة عن الاحتباس الحراري وأثرها كتهيئة الطرق، العمارات، البالوعات ستحدث الكارثة.

لذلك وجب تغيير النظرة الى هذه المسألة من خلال إخذ التغيرات المناخية بعين الاعتبار في كل مشروع وكل مخطط نريد انشاءه، لأن أثر الاحتباس الحراري على المناخ، فالتهيئة العمرانية في البنايات، الطرق، المصانع، المدارس، المساجد الى غير ذلك... يجب إعادة النظر فيها لأقلمة وتكييف عمل التهيئة العمرانية والمخططات مع التغيرات المناخية، الا الجزائر لا تملك بعد مخططا وطنيا للتكيف مع التغيرات الناتجة عن الاحتباس الحراري.

زكية علوان: إقصاء المهندس المدني من دراسات التهيئة

كشفت المكلفة بالإعلام بنقابة المهندسين المدنيين زكية علوان، في اتصال مع «الشعب ويكاند»، أن أهم أسباب الكوارث التي تسجلها بعض المناطق هو تغييب المهندسين المدنيين في الميدان وعن مشاريع التهيئة العمرانية، حيث توجه الإعلانات الى المهندسين المعماريين الذين لا علاقة لهم بميدان التهيئة الحضرية سبب مهم في حدوث كوارث في الدراسات، فأي خلل في الإنجاز تكون 50 بالمائة متعلقا بالدراسة و50 بالمائة الباقية بتنفيذها، لذلك تعري سقوط أولى قطرات المطر الدراسات الخاطئة والتنفيذ البعيد عن المقاييس المتعارف عليها، ما يكشف عدم إشراف المختصين عليها.

وقالت إن التهيئة العمرانية والشبكات والطرق من اختصاص المهندسين المدنيين وليس المهندس المعماري، رغم ذلك يتم إقصاؤهم من الدراسات رغم اعتمادهم من الدولة. فدراسات التهيئة لا تمنح لأهل الاختصاص. وكشفت في نفس السياق، أن إلغاء التجارب بعد الانتهاء من المشروع أحد الأسباب المهمة أيضا، فمن المفروض قيام المقاول المسؤول على المشروع بتجارب على المجاري والشبكات للتأكد من صلاحيتها واستيعابها للمياه، لكن وفي أغلب الأحيان المقاول بانتهاء أشغال البناء يختفي.

وأكملت المهندسة المدنية أن غياب الصرامة في تطبيق القوانين على المواطنين وكل المخالفين لما جاء في المرسوم التنفيذي 1-19 الجريدة رقم 77 التي تنص على عقوبات تطبق على الذين يرمون فضلاتهم بطريقة عشوائية، سواء كانت نفايات تجارية، أو مصانع التي تعرف فوضى عارمة، كاشفة ان 20 بالمائة من الأسباب المؤدية إلى الكوارث راجع إلى انسداد البالوعات والشبكات التي قد تكون ضعيفة لا تستوعب كميات المياه الكبيرة، فتهاون المواطن وتراخي الإدارة في الردع أدى الى هذه الكوارث.

ولتفاديها مستقبلا، قالت زكية علوان إن النقابة راسلت الوزير الأول، ووزارة السكن عدة مرات، لكن لم تتلق أي ردود تطمينيه من الوزارة، بل ماتزال المديريات التابعة لها تعمل بنفس النمط والأسلوب الإقصائي، من خلال دفتر شروط الإعلانات أين يغيبون المهندسين المدنيين عن التهيئة العمرانية ويستدعون المهندسين المعماريين فقط للقيام بها، فكل تخطيط، كل تهيئة، كل بناء وكل مشروع يجب ان يأخذ بعين الاعتبار أثار التغيرات المناخية لأنها ستتفاقم مستقبلا، مؤكدا ان كل دول العالم وضعت مخططات وطنية للتكيف مع التغيرات المناخية لتفادي هذا النوع من الفيضانات التي شهدتها باتنة، المسيلة، العاصمة وعدة مدن أخرى. مع اختيار المكان المناسب لإنشاء الأحياء السكانية وإعادة النظر في خريطة توزيع كل المنشآت الإدارية والمصانع، الأحياء حتى تكون منسجمة مع المعطيات المناخية الجديدة.

- **تحيين التهيئة العمرانية لتفادي الأسوأ**
- **دور المواطن مهم في معادلة الحفاظ على الشبكات ومسالك المياه**
- **غياب الردع والصرامة في تطبيق القوانين سبب الكارثة**
- **إقصاء المهندس المدني في الدراسات مرفوض**
- **تحديد المسؤولية المدنية عند حدوث الكارثة... مطلوب**
- **سوء التسيير والإدارة وراء هدر المال العام**
- **لجنة تحري لتحديد المسؤول الأول عن الكوارث**

مجال الدراسات او التنفيذ غائب تماما.

وكشفت ان مكتب الدراسات مطالب بدراسة تستوفي كل الشروط التقنية، أما المقاول فمن واجبه التنفيذ المطابق للمعايير. أما في حالة وجود خلل في المشروع يحاسبون ويعاقبون حسب القانون الجزائي، لكن الوقع غير ذلك تماما، فاللاّعقاب هو السائد، واعتبرت عدم مراجعة الدراسة التي توضع مباشرة للتنفيذ من المؤشرات الخطيرة، خاصة مع غياب تجارب التأكد من صلاحية المجاري والشبكات، لذلك من الطبيعي تكرر حدوث خسائر كبيرة، ووقوع ضحايا كل سنة، مؤكدة ضرورة إنشاء خلايا بحث لمعرفة المتسبب الأول في الكارثة لمعاقبته.

الشيخ فرحات، مواطن غير مسؤول وسلطات متراخية وجمعيات غائبة

حمّل الشيخ فرحات، في اتصال مع «الشعب ويكاند»، المواطن جزءًا من مسؤولية ما يحدث من كوارث بعد التقلبات الجوية، بسبب تهاونه في أداء دوره المنوط به للحد من اثارها الكارثية على المحيط، لغياب الوعي البيئي.

عندما يرمي نفاياته، خاصة الصلبة، بطريقة عشوائية يصبح هذا السلوك المرفوض سببا في انسداد البالوعات وتحويل مجاري المياه. ولعل ما شهدته باتنة وولايات أخرى صورة واقعية لما ينتج عن هذا الاستهتار واللامبالاة.

وقال إن المسؤولية تتحملها أيضا السلطات المحلية المعنية بأشغال الصيانة وتهيئة البالوعات ومجاري تغيير مجرى الوديان الى جانب البناء الفوضوي سبب آخر للكارثة.

ولاحظت علوان، أن سياسة اللاّعقاب ساهمت في تفاقم الوضع، فبعد أي كارثة لا يستدعى المسؤول عن وقوعها، رغم ان القانون المدني ينص على المسؤولية المدنية للمهندس المعماري والمقاول، لكن ولا قضية رفعت من طرف الدولة على مسؤول ليتحمل من قام بالدراسة مسؤوليته تجاه ما حدث، مؤكدة ان الردع في الخاطئة المعتمدة على رغم عدم تخصصهم فيها، لأنه معني بتصميم المباني والسكنات، والجانب الجمالي في التهيئة العمرانية يقوم به عن طريق المناولة.

أما فيما يتعلق بالسكنات التي تبنى على ضفاف الوديان، صرحت علوان أن الله خلق الطبيعة وجعل مجاري الوديان قوية، لذلك من المفروض ان يدرس الإنسان الطبيعة ليجاورها وليس ليغير مجرى الوديان ويبني على ضفافها، فالدراسات

المياه بداية شهر أوت، فغالبا ما تنتظر الأمطار الرعدية نهاية شهر أوت وبداية شهر سبتمبر، لتقوم بدورها في تنظيف وتهيئة الأحياء من بالوعات وكشط مسالك المياه. في الماضي أين كانت تقوم بتنظيف وكشط البالوعات من كل الأتربة مع رمي سائل مطهر بعد الانتهاء من هذه العملية بداية شهر أوت، متأسفا في ذات السياق للتراخي الحاصل حتى أصبح سقوط قطرات المطر الأولى مريوطا بالتخوف من حدوث كارثة، ما جعل النعمة تتحول الى نقمة.

وأكد الشيخ فرحات ان الجمعيات غائبة تماما ولا تؤدي الدور المنوط بها في تحسيس المواطن بأهمية الحفاظ على المحيط، والآثار الخطيرة للرمي العشوائي للمخلفات الصلبة في الطبيعة، خاصة وان معظم الجزائريين يستغلون فصل الصيف لإعادة تهيئة منازلهم وإصلاحها، ما ينجم عنه الكثير من نفايات البناء، لذلك كان لابد من لعب الجمعيات التي تعنى بالبيئة دورها في توعية المواطن.

ولا تحتاج لفعل ذلك إلى غلاف مالي، بل يكفي ان تقوم كل واحدة منها في الحي الذي تتواجد به بدورها، كاشفا ان المنتسب للجمعية في الأصل متطوع لتقديم رسالة الى المجتمع وللمساهمة في الرفع من وعيه ورقيه، لذلك كان دورها مهما، لكن معظمهم ينتظرون الاعانة من الدولة ما يتنافى ومبدأ التطوع الذي يقوم عليه العمل الجمعوي التطوعي.

فلا يمكن أن تبرر جمعية غيابها عن الساحة بسبب عدم امتلاك مقر، فيكفي ان يجلسوا مع سكان الحي لتوعيتهم أو خلق مبادرات لتنظف الأحياء وإعادة تهيئتها، وأعطى مثالا على ذلك غابة «إعكوران» بتيزي وزو، التي قال عنها إنها أصبحت غابة في مزيلة وليس العكس، بسبب الرمي العشوائي للنفايات والتي غزت الغابة وأشجارها، مؤكدا ان تلك النفايات أهدرت جوهرة بيئية اسمها غابة «إعكوران» التي تأثرت أشجارها وحيواناتها بما آلت إليه.

وألح في سياق حديثه، على ضرورة إدخال التربية البيئية في البرامج التربوي والتعليمية، مؤكدا على الدور الذي تعلبه الأسرة والإعلام في خلق ثقافة بيئية في المجتمع من خلال إبراز الآثار الكارثية للرمي العشوائي للنفايات على البيئة والطبيعة، فيجب ان يتعلم الإنسان كيف يعيش في تناغم مع بيئته حتى لا يكون سببا في اختلال توازنها.

تزامنا مع فتح تحقيق في القضية

إزالة آثار الأمطار الطّوفانية بالعاصمة متواصلة

تعمل السلطات المحلية والمصالح المعنية على قدم وساق لإزالة آثار كارثية خلفتها أمطار طوفانية أخيرة على البنى التحتية من طرق، سكة حديد وترامواي، التي تشكل شريان الحياة الاقتصادية. يحدث هذا تزامنا وتحقيق طلب الرئيس عبد المجيد تبون إجراءه حول ما جرى، أسبابه ومسبّاته.

كل ما عاشه سكان العاصمة وولايات أخرى، أعاد إلى الأذهان صور مأساة حي باب الوادي (فيضانات 2001)، لذلك كان العمل على تطبيق القانون الخاص برمي النفايات خطوة مهمة جدا، خاصة وأنه وضع من أجل وقاية صحة الإنسان الحفاظ على البيئة من خلال تنظيم عمليات جمع النفايات والتخلص منها بوضع نظام للمراقبة وزجر المخالفات المرتكبة في هذا المجال.

ونص القانون 01-19 المتعلّق بتسيير النّفايات الذي يعتبر أول إطار قانوني لتنظيم تسيير النفايات معاقبة كل المخالفين، إضافة إلى تحديده كيفيات تسيير النّفايات ومراقبتها ومعالجتها، ما يؤكّد أهمية الردع والصرامة في تطبيق القوانين، خاصة في غياب تربية وثقافة بيئية تسمح بتفادي الكارثة التي خلّفتها أمطار صيفية.

لا يمكن بما كان تفادي الواجهة الخلفية لما عاشه سكان العاصمة صبيحة الثلاثاء الماضي أين وجد المواطن نفسه حائرا بين الخروج والبقاء في المنزل منعا للأسوأ، بل وجد بعضهم أنفسهم داخل سياراتهم تتقاذفهم مياه شديدة القوّة لدرجة رفعها المركبات والتلاعب بها، وكأنّها مجرّد قشة بين تيارها الجارف.

وهناك من اضطروا لقضاء ساعات طويلة للوصول إلى وجهتهم سواء عمل أو موعد أو زيارة عائلية طارئة فحدّث ولا حرج، كل هؤلاء تحمّلوا تبعات لامسؤولية ولامبالاة ولاوعي البعض ممن احتلّوا مناصب لا يستحقّونها، بل لا يملكون الكفاءة اللاّزمة لإدارة ملفاته وتسييرها.

لذلك تجرّأ المقاول على إنهاء عمليات أشغال صيانة شبكات الماء الشروب والصرف الصحي دون تزفيت الطريق، التي اقتلع زفتها وحفرها على عمق أمتار، تلك اللامبالاة جعلت الكل يتقاذف المسؤولية بين مقاول وسلطات محلية ومواطن، لكن الأكيد أن الأمطار وضعتهم جميعهم في قفص الاتّهام، ومطالبت من خلال مظاهر الكسر والجرف والرمي بتحديد المسؤول الأول عن تلك الكارثة التي ضاق المواطنون بها ذرعا حتى أصبح المواطن يتملّكه الخوف بمجرد سقوط الزّخّات الأولى للمطر.

لذلك وعند مرورنا على طول الطريق الرابط بين واد كنيس ومقام الشهيد حيث تم قطع حركة مرور السيارات بسبب أشغال باشرتها شركة «كوسيدار» المكلفة بإصلاح الأضرار التي لحقت بمجمع هام لمياه الصرف الصحي بواد كنيس ببلدية القبة بالتنسيق مع شركة المياه والتطهير «سيال»، طالب المواطنون بمعاقبة كل المتسبّبين في الكارثة التي شهدت كل تلك الأضرار المادية في البنى التحتية والمعنوية لتكون مكافحة الفساد ومعاقبة المتورطين هي السياسة السائدة بعيدا عن اللاّ-عقاب.

وبناءً على ذلك وتنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، قامت المديرية العامة للأمن الوطني بفتح تحقيق فوري حول أسباب ارتفاع منسوب المياه ومسالك المرور خاصة على مستوى الأنفاق جراء الأمطار التي تهاطلت على العاصمة مؤخرا، علما أنها تسبّبت في عرقلة حركة المرور وشلّها لبعض الأماكن الأخرى خاصة على مستوى الأنفاق، وفق بيان للمديرية العامة للأمن الوطني عبر صفحتها الرسمية.

وحذّرت النقابة الوطنية للمهندسين المعتمدين في الهندسة المدنية والبناء في بيان تلقّت «الشعب» نسخة منه، من استمرار إقصاء أهل الاختصاص في الدراسات والتنفيذ، مشدّدة في نفس السياق على السلطات العمومية بتطبيق القانون فيما يخص حماية البيئة وفرض العقوبات الصارمة، حسب ما ينص عليه القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

وحذّرت في نفس السياق من ترك المجال لفوضى البناء في حدود الوديان والمجاري دون احترام قواعد التعمير والحماية، مشيرة إلى غياب دراسات جادّة لحماية المدن من الفيضانات، كاشفة عدم دقة الدراسات المنفّذة في التهيئة، ويظهر ذلك في عشوائية تموضع البالوعات، أقطار قنوات الصرف غير الكافية والمدروسة، وكذا غياب أنظمة التقنية والتصفية لمياه الصرف والخلط في غالب الأحيان بين صرف المياه القذرة ومياه الأمطار.

ف. كلواز

أحياء غمرتها المياه وسكان متخوّفون من سيناريو الفيضانات

قطرات من الأمطار تعرّي سياسة البريكولاج بعنابة

قطرات من الأمطار كانت كافية لتعري «البريكولاج» المنتهج من قبل السلطات المحلية لولاية عنابة، والتي لم تتعظ من فيضانات عرفتها هذه الولاية السنوات الفارطة، وأسفرت عن كوارث مادية وبشرية، حيث ما تزال الأمطار تكشف عن عيوب في شبكات الصرف الصحي بعدد من أحياء عنابة، والتي غمرتها ليلة أول أمس الأمطار.

عنابة: هدى بوعطيح

عاشت بعض أحياء عنابة، على غرار «لاكولون» و«8 مارس» ليلة بيضاء، بعد أن غمرت المياه شوارعها، خصوصا من يقطنون بالطوابق الأرضية، حيث تحولت إلى أودية تعذّر من خلالها على الكثيرين دخول منازلهم، كما عرفت بعض الشوارع على غرار كورنيش عنابة شللا في حركة المرور ما تسبب في فوضى كبيرة بين السائقين.

ووضع عنابة بهذا الشكل كل سنة يثير استياء وامتعاض أبناء بونة، الذين أصبحوا يتخوّفون من حلول فصل الشتاء وتساقط الأمطار، وتكرار سيناريو الفيضانات الماضية التي أغرقت البيوت وأجبرت بعض العائلات على المبيت في العراء، ناهيك عن تسجيل عدد من الضحايا، ليصبح بذلك المواطن الضحية رقم واحد، وبيقى المتضرر الوحيد من لامبالاة المسؤولين وتقاعسهم أمام مطالب سكان بونة المتكرر في كل سنة لتهيئة الأحياء، وإعادة النظر في قنوات الصرف الصحي قبل حلول موسم الشتاء الذي يسجل في كل سنة كوارث عديدة.

ويبقى سكان بونة يتساءلون عن مصير المخطط الإستعجالي ومدى تجسيده على أرض الواقع لحماية هذه المدينة من خطر الفيضانات، حيث انتفضوا في عديد المرات ضد سياسة اللامبالاة والتهميش والوعود الكاذبة، بإصلاح البالوعات وتهيئة الأحياء، خصوصا وأن عنابة تمّ إدراجها منذ أكثر من 10 سنوات ضمن الولايات، والتي بحاجة إلى مخطط استعجالي لحمايتها من خطر الكوارث الطبيعية في إطار البرنامج الذي أقرته الحكومات السابقة، والتي بقيت للأسف مجرد حبر على ورق.

ويبقى أمام السلطات الولائية التحرك في أقرب الآجال، قبل حلول فصل الشتاء وحدوث ما لا يحمد عقباه، على اعتبار أن قطرات من الأمطار أغرقت بعض الأحياء، وذلك بسبب بعض المسؤولين الذين يقفون في كل مرة موقف المتفرج لما يحصل بعنابة، دون الأخذ بالأمر على محمل الجد.

النّاقـــدة نُسيبـــة عطـــاء اللّـــه تفتـــح قلبهـــا لـ «الشعـــب ويكانـــد»:

المـــرأة تـــولد شاعـــرة والعـــالم يتكفّـــل بالباقـــي

■ القصيـــــدة النّسائيـــــة تتمـــــيّز بفكـــــرة العَـــــوْد الأبـــــدي

■ الشّعـــر أكـــثر غمـــوضا مـــن السّـــرد وكـــثيرا ما يكـــون تهمتهـــا

تحمل ذاتها كما النوارس ترحل في المواسم بحثا عن أماكن للعيش، كذلك تفعل نُسيبة صاحب «فايس عشق» و«الجلوس عند الهاوية»، تهوم بين أمّهات الكتب، لا تختلي بالأدب فقط، بل تقرأ الفلسفة وتمارس النّقد دراسة وكتابة، وعلى مدرجات الجامعة تلقي محاضراتها، تستمع إلى الطلبة، وبصفحتها الافتراضية تفتح أحضانها لقراءات مختلفة متعدّدة..

في الأمسيات الأدبية وبجرأة كبيرة تسرق الأسماع لتغيّر بوصلة القصيدة حين الإلقاء. هي ضيفة «الشعب ويكاند»، في هذا اللّقاء الأدبي حول القصيدة، ومشاق الكتابة. تقول: «إذا لم يحفظ الشّاعر إنسانيّته من الجفاف لن يشعر بشيء وحتما لن يقدّم شيئا، لهذا تحدّي القصيدة الآن عموما هو أن تبقى، لأنّ أثر القصيدة لا يكون على الشعر لوحده، وبناء النّص الشّعري فحسب، بل على الحياة وسيرورتها.»

حوار: نور الدين لعراجي

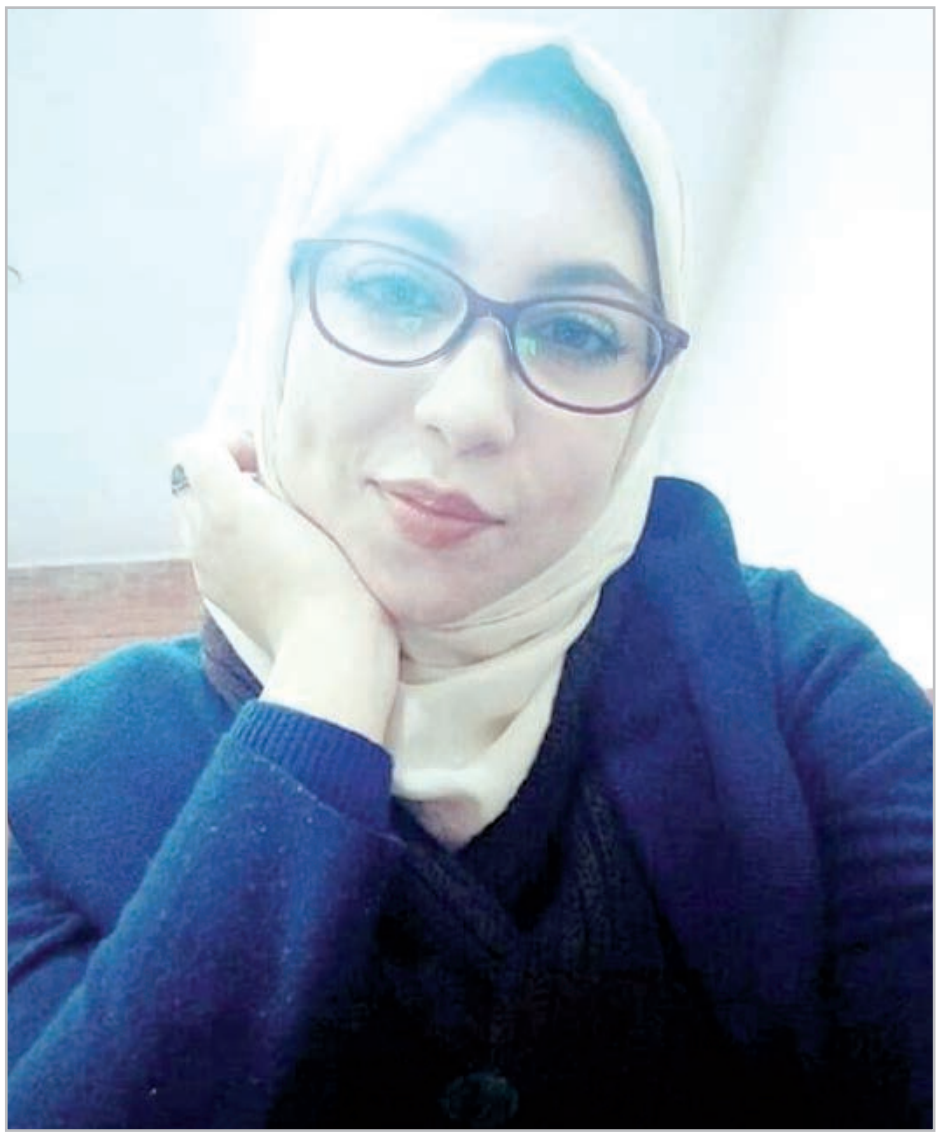

• الشعب: هل أنت من دعاة تصنيف القصيدة الأنثوية والذّكورية؟

•• **الشّاعرة نُسيبة عطاء اللّه:** كنت أغضب في السّابق من هذا التّصنيف، لأنّني شاعرة أعيش في مجتمع يُشعر المرأة بأنّها في محلّ منافسة مع الرّجل، ويجب أن تكون أفضل معاييريّا حتى تستحقّ لقب شاعرة، فكتبت العموديّ وكنتُ أفتتح به الأمسيات لأثبت للحضور الذّكوري أنّني أملك المعايير التي تمكّن قصيدتي من انتزاع الشّعرية المدسوسة في جيوب الشّعراء والشّاعرات العموديّات.

إنّه سؤال عميق وفضفاض! نذرت الأديبة والشاعرة والدكتورة النفسانية كلاريسا بنكولا عقدين من عمرها في البحث عن خصوصيّة المرأة الشّاعرة، بالغوص في التّاريخ الأنثوي للنّساء المبدعات من أجل الاتّصال بقواها المتوحّشة التي هي سجلّ لما وراء شعريّتها وشاعريّتها، كيف تصبح المرأة شاعرة يمكنني أن أقول أنّها تولد كذلك، والعالم يتكفّل بالباقي.

• هل يعني ذلك تحرّرك من قيود الرّؤية الذّكورية المزعجة؟

•• إذا كان قصدك الذكورية المتسلّطة نعم هو كذلك، فالتوازن يقتضي التمازج بينهما، القليل من الذكورة عند الأنثى والقليل من الأنوثة عند الذكر، وإلا فسيبقى هذا العالم يعاني صدامات كبيرة.

الآن حين تحرّرت من تلك الرّؤية (أنه يجب أن أثبت نفسي من منظور الذكورة الذي لا يزال يغلّف الشعرية الحقيقية باسمه)، بدأت فعلا أرى الفارق ووجدتُ أنّ خصوصية القصيدة النّسائية تكمن في أنّها وحشيّة الأنوثة، ومعنى هذا هو روح الأنثى التي فقدتها المرأة مع الزّمن بالطّريقة التي حدّدها جسدُها في العالم المادّي الذي حرمها شهوة الانطلاق الأولى، لهذا ملامح التّمرد والثّورة والحنين والألم بارزة جدّا عند الشّاعرات اللّواتي عشن طفولتهنّ الأولى في بيئات ريفيّة أو بدويّة وتناغمن مع الطّبيعة ثمّ خنقتهنّ منذ سنّ صغير شروط الحياة التّقليدية المحافظة.

• ألا يخلق ذلك الشّعور عند المرأة المبدعة نزعة فلسفية تعمق مسافات الفارق بين الأنا واللاّ أنا؟

•• دعني أقول أن هذا الشعور خلق عند المرأة العربيّة بالأخصّ نزعة فلسفيّة فيشتيّة، حيث الشّاعرة العربيّة باللّسان الفصيح أو الملحون تنطلق من الأنا، لأنّ ذلك السّجل الأكاشي لحرّيتها بكلّ ما تحملها هذه الكلمة من محمولات، يقع في ذاتها، حيث العالم السّري الذي لا يمكنه إلّا أن يكون قصيدة، فالشّعر إيحاء والتواءات وظلال وألوان ولُعبة أكثر غموضا من السّرد الذي كثيرا ما يكون تهمة لها بأنّها تسرد حياتها؛ ثمّ تلك الأنا توكّد نفسَها وفي الوقت نفسه توكّدُ على اللّا-أنا أو العالم الخارجي، الذي هو في الغالب سجن، وقصيدة الأنثى العربيّة أو من العالم العربي هي النّور المنبعث من ظلمة متوحّشة.

الشّعر إيحاء والتواءات، ظلال، ألوان ولُعبة أكثر غموضا من السّرد

لهذا القصيدة النّسائية عندنا تتميّز بفكرة العَوْد الأبدي التي قال بها الإغريقيون ووُجدت لدى البابليّين وهيراقليطس وأنبادوقليس والرّواقيين، حيث تلتقي القصيدة عند الأنثى ببداياتها، إذا نظرنا إلى الشّعر على أنّه النّهاية الممتدّة لها، فالزّمن عند الأنثى يدور من ذاتها إلى العالم؛ كما يرى أرسطو أنّه بغير النّفس الإنسانية لن يكون هناك زمان، وبغير تاريخ الأنثى لن تكون هناك قصيدة.

• هل للقصيدة النّسائية خصوصيّة لدى كلّ شاعرة؟

•• بالنّظر إلى تجارب كثيرة نرى أنّ للقصيدة النّسائية في العالم العربي خصوصيّة لدى كلّ شاعرة على حدى حيث مثلا: فلسفة اللّيل والنّبوة عند ربيعة جلطي، وفلسفة المدينة عند نصيرة محمدي، وفلسفة العرفان عند فاتحة معمري، وفلسفة الحنين عند زينب الأعوج وفلسفة التّشكيل عند نوّارة لحرش وفلسفة الطبيعة عند نورا تومي...ونماذج لا تُحصى في هذا المقام، كلّها تجعل الشّعر النّسائي شعرا مكتفيا متكاملا وحده، ولكن وجود كلّ المعاني مجتمعة هو حتما مقدرة عالية على التفكير من أفق بعيد والصّياغة بروح عميقة.

الأنثى أكثر استقلالية في تعاطيها مع الذّات ومكوّنات الحياة

• لو عدنا إلى الكتابة الشعرية، كيف يمكننا تمييز نصوص تكتبها المرأة ويكتبها الرجل؟

•• ما دامت المرأة تُنتج من ذاتها فمعنى هذا أنّها تتشرّب العالم لتؤكّد ذاتها، بينما الرّجل يتوه في العالم للبحث عن ذاته، لكن من منطلق حسّي لا شعوريّ مثل الأنثى، وبالتّالي فحسب رؤيتي، الشّاعر كائن كانطيّ تعتبر ذاتُه المدخلَ الذي تلج من خلاله المحسوسات، فالمعرفة عنده تبدأ بمدركات حسّية آتية من الخارج؛ بمعنى آخر أنّ الأنثى قلبها والطّبيعة معا في التّعبير عن الوجود والمعرفة، أمّا الذّكر كما عند هيجل عقله والطّبيعة معا في التّعبير عن الوجود والمعرفة، وهذا ما يخلق التّوازن الكونيّ، فمحاولة المرأة لأن تكون ذكوريّة في إنتاجها للّغة حتّى ولو كان هذا بدافع الاستفزاز المتسلّط عليها، ستجعلها لا تقول شيئا، رغم أنّها تجيد التّقمص ويمكنها أن تعبّر بذوات مختلفة لكن دون انفصال عن أصلها.

للقصيدة النّسائية في العالم العربي خصوصيّة لدى كلّ شاعرة

• هل يمكن توضيح ذلك أكثر، أقصد تبسيط المفهوم بعيدا عن الفلسفة؟

•• من خصائص الاختلاف بينهما، أنّ المرأة تتّخذ الرّجل موضوعا للكتابة من مبدأ السّجل الذي تحدّثْتُ عنه سابقا، فتصوّر الرّجولة الأول عندها هو الذّي يكوّن لديها النّموذج الذي على أساسه تبني مفاهيمها للحبّ،الصّدق، الخيانة، الحاضر، المستقبل والحياة بأثاثها، وهذا لا يعني أنّ الرّجل هو الحالة الجَوهريّة للكتابة، بل هو المادّة المعرفيّة للأشياء التي عند الأنثى ليست منفصلة بل كلّها عجينة واحدة: (الذّات، الوطن، الحبّ، الأمومة، الأبوّة، العطاء، الألم، الرؤيا، المعنى... الخ)،فالأنثى أكثر استقلالية في تعاطيها مع الذّات ومكوّنات الحياة وأكثر يقينيّة في استعمالها للّغة وأقلّ تعقيدا وأكثر تحرّرا في النّثر خاصّة، وكلّما تعمّقت رؤيتها الذّاتية صارت أكثر معرفة بالوجود.

الشّعر حماية لذاتي من الانسلاخ والتّفتّت في العالم الحادّ والمتحجّر

• هل أنت مع فكرة أنّ الرجل هو مخيّلة المرأة ولا يمكنها التّسلّل خارجه مهما حاولت؟

•• أوّلا الرّجل في الأساس هو مخلوق يبحث عن الأمان، وهذه فطرته، قال تعالى: ﴿ومِن آياتِهِ أنْ خلقَ لكُم مِن أنفُسِكم أزواجًا لتَسكُنوا إليها﴾، وهذا يعني أنّ المرأة والرّجل من النّوع نفسه وتماثله في كونها إنسانا لكنّها تتميّز عنه بأنّها الملجأ، ولهذا الأنثى بالنّسبة للشّاعر هي خزينة الخلاصات الباهظة التي يدفع مقابلها ذاته للاكتشاف، لذلك هو أكثر دقّة في الوصف والتّصوير، ينطلق غالبا من العالم ثمّ ينتهي إلى الذّات التّي كثيرا ما تكون المفهومَ الأنثوي المستقرّ في الفكرة، إذ الرّجل لا يعرف ما يريد حتّى يجد ما يريد بينما المرأة تعرف ما تريد من البداية.

لهذا المواضيع التي تغلب في الشّعر الرّجالي: (الهروب، النّدم، الانتظار، العجز، الحكمة، الواقع، التيه، المحيط، الماضي، الغد، الطفولة، الجسد، الرغبة، الحبيبة، الموت، الحياة، الوقت....إلخ)، وهو مصبوغ بالتّكرار الذي يفضي إلى معنى معيّن، والتّوظيف الأسطوري والتّاريخي لإنتاج اللّغة، وغير يقيني مثل المرأة.

أمّا عن المخيّلة فهي بناء نفسيّ واجتماعي، مثلا المرأة التي عاشت يتيمة في أسرة صغيرة منبوذة عن العائلة الكبيرة تصوّرها للرّجل أكثر مثاليّة من المرأة التي عرفت نموذج الأب والجد والعم...إلخ.

الأولى ستنطلق من مشاعر الألم غالبا، إذا عكست هذا المفهوم عليّ شخصيا فأنا قد عشت الآلام الرئيسية الخمسة كما هي مصنفة علميا: الرفض أو النبذ، الفقد أو الترك، الخيانة أو الغدر، الظلم..وصورة الرجل عندي هي أوسع من أي رجل في الوجود، هي فكرة عميقة ومتضاربة الجذور حيث مصدر كل المرايا العاكسة للحياة كما تبدو لي غالبا بعيدة جدا عن الملامح الوقورة لعالمي الخاص. وأيضا بناء على علاقة المرأة الشاعرة ببيئة طفولتها عند كلاريسا، فإن البيت الأول والانتلاقات المتكرّرة، ثم حياة الطبيعة بالجسد الطفولي ثم الحرمان من تلك الطبيعة بالجسد الأنوثي، أشياء شكّلت إلى حدّ كبير رؤيتي للعالم الخارجي والرجل.

وربما نزعتي في الكتابة عن الحب بالأخص تعود إلى كوني أجيد تقمّص حالات الضعف الإنساني سواء عند الذكر أو الأنثى، لأن علاقتي بالإنسان والعاطفة والآخر المعادي هي علاقتي بنفسي والوَحدة والقدر، وشرح هذا يطول كثيرا.

• يبقى أثر المرأة في الشّعر متعلّقا بمدى إنسانيّة الإنسان، كيف تفسّرين ذلك؟

•• في هذا الزّمن أصبح نشاط المرأة غير واضح، هي تحاول أن تكون للجميع كلّ الأشياء كما تقول كلاريسا بنكولا، لهذا لم تعد القصيدة مؤنّثة مثل المرأة القديمة والبيوت التي تعرف المرأة فيها منزلتها ودورها؛ أنا أرى بصفتي امرأة شاعرة معاصرة أمارس أدوارا مختلفة، أنّ الشّعر هو حماية لذاتي من الانسلاخ والتّفتت في العالم الحادّ والمتحجّر.

والآن قد صار الأمر أشبه بالحرب أن يكتب الإنسان الشّعر خاصّة في أوساط لا تتداوله، لهذا فاعليّة المرأة الشّاعرة في الخليج وفي المشرق حيث الشّعر يمثّل ثقافة شعبويّة، تختلف عن المرأة الشّاعرة في المغرب العربي، حيث الشّعر ليس بتلك المكانة إلّا في حدود ضيّقة بعيدة عن الحياة اليوميّة العاديّة. أحيانا هذا يفجّر القصيدة وأحيانا يقتلها، فبناء على ما قلته سابقا يمكنني أن أعتبر أنّ أثر المرأة في الشّعر متعلّق بمدى إنسانيّة الإنسان التي هي المفسّر لجميع الانفعالات، وهي الفاصل في البناء الرّمزي المختلف عن الإنشاء الكوني الطّبيعي للكائنات الأخرى، فالشّجرة تمارس كينونتها بشكل تلقائي وتكوّن الثّمار حتّى لوكانت في بيئة قاحلة وميّتة، لكنّ الإنسان وبخاصّة الشّاعر إذا لم يحفظ إنسانيّته من الجفاف لن يشعر بشيء وحتما لن يقدّم شيئا، لهذا تحدّي القصيدة الآن عموما هو أن تبقى، لأنّ أثر القصيدة لا يكون على الشّعر لوحده، وبناء النّص الشّعري فحسب، بل على الحياة وسيرورتها، فهناك من يحتاج إلى الموسيقى ليكون إنسانا، وهناك من يحتاج إلى اللّعب، وهناك من يحتاج إلى الشّعر.

• ما تأثير تاء التّأنيث على الكتابات الافتراضية الجديدة؟

•• فرضت مواقع التّواصل الاجتماعي بناءات نّصية جديدة كالومضة والشّذرة مثلا، وهذا يحمّل الشّاعر مسؤولية التّكثيف بالسّهل الممتنع، وأيضا فرضت مواضيع راهنة مثل الخيانة الإلكترونية والحبّ الافتراضي، والمرأة دون ريب لديها ما تقوله بشكل مختلف في كلّ زمان ومكان، فحتّى لو كان الشّعر مذكّرا فالشّعرية مؤنّثة والقصيدة مؤنّثة ولا يمكن أن يكون الشّعر شعرا إلّا بالقصيدة.

المرأة الشّاعرة الآن تأثيرها في وجودها واستمرارها، وهذا هو الأثر الراهن لكن لا شكّ في أنّ هذا التّحول الزّمني، هو مادّة لخلق لغة جديدة بدأت تظهر خاصّة مع الأسماء الشعريّة الشابة، ولعلّ هذا التّحول نحا بالقصيدة لأن تكونَ أكثر واقعيّة، بحضور مفردات التّكنولوجيا وأساليب الإنسان المعاصر في العيش.

برامج افتراضية أحدثت التواصل وأزالت الخوف

هكذا تحدى مثقفو وأدباء بونة وباء كوفيد-19

لم تبق عنابة أسيرة الجائحة والانغلاق على الذات في حجر صحي، لا اتصال ولا تواصل فيه، لكنها انتفضت على هذا الوضع الاستثنائي ثقافيا ببرامج افتراضية أعادتها إلى واجهة الأحداث.

هي شهادات حية تنقلها «الشعب ويكاند» من أفواه من صنعوا الفرجة، مؤكدين ان أهل الثقافة يجب أن يكونوا إيجابيين في جميع الحالات، وإلا سيؤولون إلى نهايات غير منتظرة، مبرزين أن المبدع وظيفته الأساسية ترميم ما ينكسر والعمل على زراعة الأمل والفرح، قائلين إن الجائحة وإن أثرت سلبا على نفوس الأشخاص وزرعت فيهم الخوف، لكن البرامج الافتراضية بددت هذا الكابوس وحولت الأزمة إلى فرح يعد انطلاقة لدخول اجتماعي هادئ.

عنابة: هدى بوعطيح

أُسدل الستار على نشاطات ثقافية وتظاهرات فنية بعنابة، بعد أن عمت جائحة كوفيد-19 الجزائر، لتغلق المسارح أبوابها ويغيب الجمهور عن قاعات السينما، وتتوقف الحركة بدور الثقافة... مشهد لم تكن لتعيشه بلادنا يوما، ولا عنابة، لولا هذا الوباء الذي جعل السكون يخيم على ثقافتنا وفنوننا، ويشل الحركية بعروس المتوسط.

كتاب وأدباء بونة لم يقفوا موقف المتفرج في ظل هذا الفيروس الذي أبعدهم عن التواصل المباشر، وأقعدهم عن اللقاءات المتواصلة التي كانوا يسعون إليها لتنشيط الساحة الثقافية بجوهرة الشرق، فهم بالمقابل تحدوا هذا الوضع، وتمردوا على هذا الوباء حتى لا يقتل فيهم روح الإبداع ويحد من نشاطاتهم، ليكثفوا من أعمالهم ويجددوا التواصل فيما بينهم ومع قرائهم وجمهورهم عبر الفضاء الافتراضي، ليكون حلقة تواصل ويفتح المجال أكثر للتعرف على آخر نشاطات وإبداعات مثقفي بونة، ويفتح المجال أيضا للشباب الواعد للبروز على الساحة الثقافية والتقرب من رواد الأدب والفنون.

بودیبة: لكل مؤسسة ثقافية برنامجها اليومي المنتظم

اليوم والجزائر تعرف تراجعا في عدد الإصابات بفيروس كورونا، والذي قابله الرفع التدريجي للحجر الصحي عن مختلف النشاطات، ومنها المكتبات والمتاحف، فإن عنابة على أتم الاستعداد للعودة إلى الحياة الثقافية، ومباشرة النشاطات عبر مختلف المؤسسات الثقافية متى أعطى لها الضوء الأخضر.

وقال المسؤول الأول على قطاع الثقافة بعنابة إدريس بودیبة، لـ«الشعب ويكاند»، إنه بعد انتشار جائحة كورونا لم تتوقف النشاطات الثقافية، ولكنها تواصلت عبر المنصات الرقمية، ومواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، مشيرا إلى أنه كانت لكل مؤسسة ثقافية برنامجها اليومي المنتظم، خاصة في الشهور الأولى، سواء دار الثقافة أو المسرح أو المكتبة أو متحف هيبون، إضافة إلى العديد من الجمعيات التي شاركت في هذه النشاطات الافتراضية، من خلال تقديم برامج متنوعة كل حسب اختصاصه في التراثيات أو المسرح أو الموسيقى أو الإبداع الأدبي والشعري أو الفنون التشكيلية والبصرية.

وأضاف بودیبة: «أنجزنا العديد من النشاطات لتي لاقت تفاعلا مذهلا من طرف المتابعين على صفحاتهم، سواء في مجال الفيلم الافتراضي من خلال المسابقات، أو الصورة الفوتوغرافية أو المسابقات الموجهة للأطفال والكبار، إلى جانب العروض المسرحية والفنية المختلفة»، مشيرا إلى أنهم لاحظوا خلال هذه الفترة متابعة إيجابية، سواء الفاعلين أو المتلقين من خلال إبداء ملاحظاتهم وتعقيباتهم وتفاعلهم وأيضا إضافات، وقال إن هذه التجربة لن تكون عابرة، بحيث سيستفيدون منها مستقبلا لتكون إحدى الوسائل الثقافية الهامة في نشر مختلف النشاطات الثقافية، حين يتعذر على الجمهور الانتقال إلى المؤسسات الثقافية.

وأكد بودیبة أنه مع الدخول الاجتماعي ستكون هناك عودة تدريجية لتطبيع الحياة الثقافية، بفتح المتاحف والمكتبات، وقال إنه خلال فترة الحجر الصحي قدموا الحد الأدنى من الخدمة العمومية الثقافية، خاصة في مجال إعارة الكتب للطلبة الجامعيين، وسيعملون حاليا على تطبيق القواعد الصحية بصرامة لحماية مرتادي هذه الفضاءات من الوباء.

وكشف مدير الثقافة بأنهم على أتم الاستعداد لإعادة بعث النشاطات الثقافية في حال ما إذا تلقوا الضوء الأخضر لفتح مختلف المؤسسات الثقافية، وتقديم برامج متنوعة، مع تطبيق البروتوكول الصحي المعمول به.

نواصر: استثمرت فترة الحجر الصحي في الإبداع

من جانب آخر كان لـ«الشعب ويكاند» حديث مع أدباء وشعراء هذه المدينة، الذين تحدثوا عن يومياتهم في الحجر الصحي وعن إبداعاتهم في زمن الوباء والذي لم يتمكن من الحد منها، وعن عودتهم إلى الساحة الثقافية بعد رفع الحجر الصحي التدريجي على بعض المؤسسات الثقافية.

في هذا الصدد، قالت شاعرة بونة نادية نواصر، إنها استثمرت فترة الحجر الصحي في الإبداع، حيث قدمت قصائد متنوعة عن جائحة كوفيد-19، «كيف يقاوم الإنسان المبدع الموت» و«كيف يحول هذه النكسة إلى إبداع وإلى حياة»، مشيرة إلى أنها كتبت الكثير ونالت بفضل هذه الفترة الإبداعية شهادة دكتوراه فخرية، وميدالية شاعر العرب، إلى جانب شهادات أخرى عديدة من مؤسسات ثقافية.

وأضافت نادية نواصر، بأن على أهل الثقافة أن يكونوا إيجابيين في جميع الحالات، وإلا سيؤولون إلى النهايات غير المنتظرة، مبرزة أن المبدع وظيفته الأساسية ترميم ما ينكسر والعمل على زراعة الأمل والفرح، من خلال إبداعاته في كل الظروف التي تمس بالأمن وبصحة الفرد والمجتمع، قائلة إن الجائحة أثرت سلبا على نفوس الأشخاص، كما زرعت فيهم الكثير من الخوف، ولذلك، كمبدعين، علينا أن نحول هذه الأزمة إلى فرح مع الكثير من الصبر.

شاعرة بونة الأولى أكدت أنها لم تكتب في حياتها بهذه الغزارة، كما كتبت في هذه الفترة بالذات. وتحدثت نواصر عن الثقافة في العالم الافتراضي والتي انتعشت في ظل وباء كورونا، مشيرة إلى أنها كانت لها نتائج إيجابية جدا، حيث كان المثقف حاضرا وبقوة، كل على طريقته وكل في مجال تخصصه، وذلك بالرغم مما تحمله هذه الفترة من آلام وأوجاع ومن خسائر، كما أنه لم يقبل أن يضيع وقته في الصمت وفي الركود، حيث وجد سبيلا آخر من خلال الفضاء الافتراضي للإبداع ليعبر عن أنه موجود وبأن الحياة ستستمر في أي حال من الأحوال.

وعن «صالون نادية الأدبي» وهل بالإمكان أن يعود إلى جمهوره في هذه الفترة بالذات، قالت الشاعرة نواصر إن هذا الصالون استقطب الكثير من المبدعين، وترددت عليه العديد من القامات الإبداعية، وقد وصل إلى طبعته التاسعة، مشيرة إلى أنه لا يمكنها أن نترك هذا النجاح يذهب هباء، خصوصا وأن الكثيرين يتساءلون عن عودته، على اعتبار أنه كان فضاء حقيقيا لالتقاء المبدعين، قائلة إنها ستعمل على بعث نشاطاته من جديد، في حال ما تلقت تصريحا وموافقة على ذلك، على أن يكون مع نهاية الشهر الجاري أو بداية أكتوبر.

أم البنين: نحن في مجتمع التواصل الالكتروني فيه صعب نوعا ما

من جهتها أكدت الأديبة أم البنين، أنهم كمثقفين مسهم الضر كثيرا من هذا الوباء والحجر الصحي، على اعتبار أنه كان لهم برنامج طويل في إطار نشاط فرع اتحاد الكتاب الجزائريين بعنابة، ليتوقف كل شيء خلال الجائحة، قائلة إنهم في البداية ربما أصابتهم العلة، على غرار كل الجزائريين، كون هذا الوباء جاء صدفة وروج له على أنه «الغول الذي يلتهم كل شيء»، حيث بدأ يتغلغل إليهم الملل والكسل بسبب الحجر الصحي، إلا أنه مع مرور الوقت. تضيف. بدأ هذا الخوف يتلاشى شيئا فشيئا.

وأضافت أم البنين، بأن الفضاء الافتراضي هو الفضاء الوحيد الذي أصبحوا يتواصلون من خلاله بأفراحهم وأوجاعهم، أو ملاحقتهم للزمن الزائل، وأشارت المتحدثة إلى أنها استثمرت هذه الفترة في الكتابة عن الجائحة وعما نلاقيه منها.

وقالت في سياق حديثها، إن المثقف ليس له فضاء يجتمع فيه إلا من خلال الفروع أو النشاطات التي تنظمها مديرية الثقافة، مؤكدة أن هذه الفضاءات توقفت بسبب الوباء، والمثقف مثل السمكة في الماء إذا فقد هذه الفضاءات كأنما فقد وجوده. كما اعتبرت أم البنين أن الثقافة عبر العالم الافتراضي انتعشت، على اعتبار أنه الفضاء الوحيد الذي يشاطرون فيه الرؤى ويلتقون من خلاله مع جملة من الأصدقاء سواء على المستوى الوطني أو على مستوى العالم العربي.

وترى الأديبة والقاصة أم البنين، بأن النشاطات كانت في بداياتها مكثفة على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن مع مرور فترة أصيب أصحابها بالوهن، مشيرة إلى أن مديرية الثقافة فتحت بعض القنوات الالكترونية ومنها المسرح الجهوي عزالدين مجوبي، الذي نظم مجموعة من المسابقات، لكنها لم تكن مثمرة بالشكل الجيد، فربما - تقول المتحدثة - نحن في مجتمع التواصل الإلكتروني فيه صعب نوعا ما، خصوصا وأن سرعة تدفق الانترنت بطيئة.

أم البنين تمنت بأن تتوسع دائرة النشاطات وتلغى المسافات والمحاباة في مجال الأدب والثقافة، وتتوسع دائرة الكتابة والنشر في الجزائر، قائلة: «نفتقد الكثير، وربما هناك فضاءات لكنها لم تتجسد بشكل جدي في الميدان»، مضيفة بأن المثقف أصبح وكأنه عالة على المجتمع.

بوطابية: مثابرة لتجديد روح الإبداع

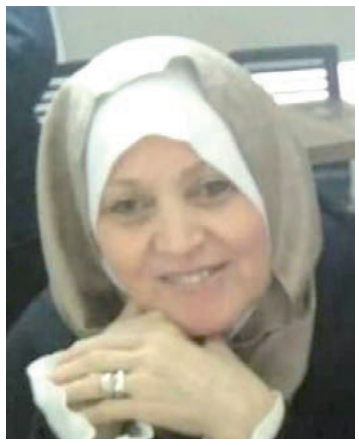

وتحاول الشاعرة سامية بوطابية، مواكبة الأحداث الطارئة على كل الأصعدة، والمساهمة بما أوتيت من جهد في تخفيف وطء الأزمة على نفوس من حولها من قراء ومتابعين، وذلك بنظم ما يستوجب نظمه في الوضع الراهن في ظل الحجر والحظر والوباء.

وأشارت بدورها إلى أن هذه الفترة ساهمت في ميلاد باكورة أعمالها وهو ديوان بعنوان «مواسم الحلم والماء»، وقالت بالرغم من أنها ليست ملمة بمجمل النشاطات

المطروحة على الساحة الأدبية، إلا أنها ترى بأن هنالك من يسعى جاهدا لإنعاش الثقافة في الجزائر رغم قيود الحجر على منصات التواصل الاجتماعي، متحديا الرتابة والروتين اليومي، وذلك بإطلاق مسابقات أدبية وفنية تكلل بتكريمات وجوائز قيمة، تشجع المثقف على البذل والعطاء.

وقالت إنه على المثقف أن يعود بقوة وحزم ومثابرة لتجديد روح الإبداع ودفع عجلة الثقافة إلى الأمام واجتياز العراقيل، والتي من شأنها الوقوف حجر عثرة في طريق الاستمرارية نحو آفاق أوسع، والعمل على مواكبة الانفتاح الثقافي.

انتعاش الفنون

تعيش عنابة منذ بداية جائحة كوفيد-19، انتعاشا ثقافيا سواء في مجال الأدب، الفن السابع، أبي الفنون أو الفن التشكيلي... وذلك على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي لجأ إليها القائمون على رأس الثقافة ببونة لإبقاء التواصل بين المثقفين والفنانين وجمهورهم من جهة، والمساهمة من جهة أخرى في خلق أجواء من الترفيه في الوسط العائلي وتجاوز حالة الملل في ظل الحجر المنزلي المفروض على الجزائريين بسبب الوباء، فقد باتت الأنشطة الثقافية والفنية اليوم تتصدر صفحات الفضاء الافتراضي، والذي أصبح لا يخلو من المحاضرات الأدبية، والمسابقات الموجهة للكبار والصغار.

وفي السينما، أطلقت هيئة تنظيم المهرجان الافتراضي للفيلم المنزلي بعنابة أول بوابة رقمية للفيلم القصير في الجزائر، والتي تشمل إقامة مسابقات شهرية على مدار السنة، وهي أول منصة للفيلم القصير في الجزائر تهدف - بحسب القائمين عليها - لخلق حركية مستمرة على مدى السنة وتشجيع صانعي الأفلام وتحفيزهم، فضلا عن إثراء المشهد السينمائي الجزائري والدولي فيما يخص الأفلام القصيرة، حيث أن المسابقة مفتوحة لكل دول العالم في مجال الفيلم القصير الروائي، التحريكي وأفلام الأرت.

الفن التشكيلي بدوره واحد من الفنون الذي اقتحم الفضاء الافتراضي، رسامون لم يقفوا مكتوفي الأيدي وانتظار عودة المعارض وفتح قاعات العروض الخاصة بنشاطاتهم، حيث أن الفضاء الأزرق سبيلهم اليوم لعرض لوحاتهم أمام الجمهور المتعطش والمحب لهذا النوع من الفنون. وفي هذا الإطار، لم تتأخر «بونة» عن استغلال هذا الفضاء لعرض ألواح ورسومات أبنائها من الفنانين التشكيليين وتنظيم معارض افتراضية، حيث تم تنظيم معرض افتراضي للفنان التشكيلي «احسن بوساحة»، إلى جانب استذكار قامات فنية وعلى رأسهم الفنان التشكيلي الكبير «بشير بلونيس»، والفنان التشكيلي نورالدين بوعامر، أحد ركائز الحركة الفنية التشكيلية الجزائرية بمدينة عنابة.

مسابقات لمختلف الفئات

من جهته أطلق مسرح عزالدين مجوبي الجهوي، تحت شعار «اقعد في دارك المسرح يجي حتى لعندك»، برنامجا تفاعليا لنشاطات فنية وثقافية لتقريب أبي الفنون من سكان بونة أكثر، على غرار «مسرح العائلة»، الذي يفسح المجال أمام العائلات لإقامة عرض مسرحي فيما بينهم، إضافة إلى مسابقة «احكيلي حجاية»، مسابقة في الرسم ومسابقة المسرح الفردي «وان مان شو»، وذلك في إطار تشجيع الأطفال والعائلات على احترام تدابير الحجر الصحي والوقاية من فيروس كورونا والتفاعل مع المسرح.. كما قرر المسرح أن يبث مسرحيات يوميا للكبار على الساعة السادسة والنصف مساء وللصغار على العاشرة والنصف صباحا عبر حسابه على موقع «يوتيوب».

أما مديرية الثقافة لولاية عنابة، فقد أشرفت على تنظيم الصالون الافتراضي الأول للصورة الفوتوغرافية، والذي عرف إقبالا كبيرا بمشاركة 1012 مشارك بمجموع 2503 صورة فوتوغرافية من 22 دولة عربية. كما قامت بتنظيم مسابقة «الفكاهة» تحت شعار «مواهبنا ثروتنا»، إلى جانب مسابقة للأطفال في الرقص الفني «الجيمناستيك» والذي جاء تحت شعار «أقعد في دارك وتدرب على الجيمناستيك»، ناهيك عن مسابقة «الشاب العازف»، «المنشد الصغير»، «المبدع الأدبي الصغير»، و«مسابقة في الرسم» تحت شعار «أبدع وأرسم من بيتك»...

وهي مبادرات تجاوب معها الجمهور العنابي واستحسنها، بحيث يأمل في استمراريتها إلى ما بعد «كورونا»، على اعتبار أنها أنعشت الثقافة والفنون، ودخلت البيوت الجزائرية من أوسع أبوابها لتكشف لهم عن زخم وثراء ثقافتنا.

كل اللوائح والقرارات تنفي سيادة المغرب عليها

الصحراء الغربية... قضية تصفية استعمار تنتظر الحل

جمود رهيب يخيم على نزاع عمره أكثر من أربعة عقود

حالة جمود رهيب تعرفه قضية الصحراء الغربية منذ استقالة المبعوث الأممي الخاص، الرئيس الألماني الأسبق هورست كوهلر، بعد تعثر آخر جولة من المفاوضات بين طرفي النزاع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب «البوليساريو» والمغرب.

ما بدا أنه مؤشر على تعطل مسار التسوية الأممي وزاد من معاناة الشعب الصحراوي وجعل الملف معلقا رغم تأكيد اللوائح والقرارات على عدالة القضية الصحراوية وأنها قضية تصفية استعمار وليس للمحتل أي سيادة على هذا البلد عبر التاريخ.

ج. ب/ وكالات

إن بروز أزمات إقليمية ودولية استقطبت اهتمام المجتمع الدولي أكثر من القضية الصحراوية، وانشغلت الهيئات الأممية والمنظمات الحكومية بملفات الساعة، بعد الذي خلفته تبعات جائحة كورونا، قلل من حركية الأروقة الدولية التي عهدناها فيما سبق، بسبب البحث عن علاج وأدوية.

كوفيد-19 يزيد معاناة الصحراويين

غير بعيد عن ذلك، يعاني الشعب الصحراوي ويلات وباء كورونا من جهة والاحتلال المغربي من جهة أخرى.

وظلت مخيمات اللاجئين بعيدة عن أي إصابة بعد ستة أشهر من تفشي جائحة كورونا بفضل مخططات الوقاية، وهو ما لقي إشادة من الهيئات الأممية. غير أن صعوبة الأوضاع حتمت على المواطنين هناك بالتنقل إلى المناطق المجاورة ليتم انتقال عدوى الفيروس، حيث سجلت السلطات الصحية حالات مؤكدة أثارت مخاوف وسط الصحراويين بسبب هشاشة القطاع الصحي هناك، تزامنا مع فصل صيف سُجلت فيه موجات حر شديدة.

استقالة كوهلر: رفض الانسياق وراء مؤامرة

عُيّن الرئيس الألماني الاسبق هورست كوهلر مبعوثا أمميا جديدا. وقام بزيارة للرباط والجزائر ومخيمات اللاجئين. ورغم التفاؤل الكبير بالعودة إلى طاولة المفاوضات بين طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليزاريو في ديسمبر 2019 بجنيف بعد نجاح كوهلر في تحريك مسار التسوية الذي تعطل منذ الجولة الأولى للمفاوضات سنة 2012، تفاجأ الجميع شهر ماي بإعلان المبعوث الأممي استقالته نهائيا، وذهبت كل الأطروحات إلى ان فرنسا هي من تحرك دفة الموازين بمجلس الأمن وتعطل أي خطة تسوية يُراهنُ عليها لإنهاء نزاع يزيد عمره عن أربعة عقود، وقد يطول في حال استمرار الوضع الراهن مع تفشي وباء كورونا الذي أخلط حسابات المجتمع الدولي في التعامل مع الأزمات.

تعطل جولة ثانية من المفاوضات

نذكر بالمناسبة أن كوهلر عقب جولته الثانية في المنطقة، دعا في 29 سبتمبر 2018، طرفي النزاع المغرب وجبهة «البوليساريو» والدولتين المجاورتين الجزائر وموريتانيا، إلى محادثات حول «طاولة مستديرة» في جنيف لاستئناف المفاوضات المتوقفة منذ 2012، وقبلت الأطراف الدعوة الا ان آمال التوصل إلى حل ما فتئت تتلاشى بعدم التوصل إلى توافق لإنهاء النزاع، ما أدى إلى استقالة المبعوث الأممي تاركا القضية العادلة وآخر مستعمرة في إفريقيا تراوح مكانها، رغم تأكيد اللوائح الاممية بوجوب التسوية السلمية عبر استفتاء تقرير المصير.

الثروات الطبيعية جبهة أخرى للصراع

بسبب حالة اللاحرب واللاسلم، منذ إعلان وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع سنة 1991، شكل ملف نهب دولة الاحتلال الثروات الصحراوية الطبيعية أحد أبرز محاور النزاع بين الطرفين حيث تعالت أصوات دولية تنديدا باختراق القانون الدولي وعدم الالتزام باللوائح الأممية التي ترى في المغرب بلدا محتلا لا سيادة له على الصحراء الغربية، ومن ثم لا يحق له استغلال ثرواتها الطبيعية.

وشكل ملف الثروات الطبيعية معركة جديدة بين طرفي النزاع وعرف الملف معركة قانونية شرسة في أروقة المحكمة الأوروبية، التي قضت برفض لاانتهاكات بحق ثروات الشعب الصحراوي، وكانت ضربة موجعة للمغرب الذي تمادى في تعنته رافضا القرار، إلا ان جبهة «البوليساريو» واصلت حملتها للدفاع عن حق الشعب الصحراوي بتوسيع التضامن والاعتراف.

نائب ممثل «البوليساريو» بالسويد والنرويج، حدي الكنتاوي لـ «الشعب ويكاند»:

المغرب أرسل أفارقة مصابين بكورونا إلى المناطق المحتلة في الصحراء الغربية

قال ممثل «البوليساريو» بالسويد والنرويج الدبلوماسي حدي الكنتاوي، في تصريح لـ«الشعب ويكاند»، إن استقالة كوهلر منذ قرابة عام ونصف أبقى القضية الصحراوية على حالها، حيث تعرف شبه جمود تام سببه بالدرجة الأولى تعنت الجانب المغربي والدعم الفرنسي المطلق، الذي يرفض الانصياع لقرارات مجلس الأمن.

وأشار الدبلوماسي الصحراوي إلى تصريحات سابقة لكوهلر خلال زيارته لمخيمات اللاجئين الصحراويين بقوله، إنه لا يملك عصا سحرية، لكنه سيكون صريحا مع نفسه والشعب الصحراوي وسيبذل قصارى جهده لحلحلة الوضع وتمكين الشعب من تقرير مصيره وإرجاع اللاجئين معززين مكرمين إلى أرضهم المغتصبة المحتلة من طرف الجار الشمالي المغربي وإذا لم يتمكن يقدم استقالته إذا لم يكن هناك دعم دولي. وهذا ما تم بالفعل.

وأوضح الدبوماسي، أن استقالة كوهلر كانت بسبب الضغط الفرنسي الداعم للطرف المحتل، حيث لم يلمس جدية حقيقية من طرف بعض أعضاء مجلس الأمن في دعمهم لإيجاد تسوية وحل عادل يضمن حق تقرير المصير الذي تمسك به هو ولوائح الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، بعد أصراره على أن لا ينخرط في أنصاف حل.

• كوهلر استقال تحت الضغط ولم يقبل الانخراط في أنصاف حل للقضية

• تعنت الاحتلال المغربي بدعم فرنسي عرقل تحرير آخر مستعمرة إفريقية

ويرى المتحدث، ان القضية الصحراوية ليست استثناء في الوضع الدولي الذي يعيشه العالم منذ 2019 بعد جائحة كورونا، التي أوقفت مجرى الحياة، في المجالات السياسية والاقتصادية حتى الاجتماعية والنفسية.

وأضاف حدي، أن القضية الصحراوية تعيش رتابة بعد تفشي الوباء، لكنها في نفس الوقت فرصة لترتيب البيت والتحضير لما بعد الجائحة لتقييم الإمكانات والعلاقات التي تتمتع بها جبهة «البوليساريو»، والدولة الصحراوية عضو مؤسس في الاتحاد الإفريقي، من اجل تفعيل دورها وعملها في الخارج عبر الدبلوماسية الناعمة أو الرسمية، ولكن كذلك التركيز على الجبهة الداخلية كالإدارة والتعليم والصحة، وكل ما يخدم مقومات صمود الشعب الصحراوي سواء في المخيمات أو المناطق المحتلة.

وأكد الدبلوماسي، أنه بعد خمسين سنة لا يزال الشعب الصحراوي متمسكا بمبادئه التحررية، فالدولة تعمل بالمناطق المحررة على تعزيز حياة المواطنين وتوفير كل ضروريات الحياة، قائلا إن «ماكينة التحرير لم تتوقف وفي ديناميكية مستمرة»، مع استمرار التعنت المغربي، اذ ان جبهة الأرض المحتلة تعيش قمعا وسجنا كبيرا مغلقا على أهالينا الذين يكابدون الاحتلال المغربي وما قام به المحتل مؤخرا من إرسال مستوطنين أفارقة الى المناطق المحتلة في الصحراء الغربية لنشر كورونا، وجعل هذه المناطق بؤرة للوباء، إضافة إلى النهب اليومي للثروات الطبيعية.

غير ان جبهة «البوليساريو» – بحسب حدي الكنتاوي- ستكون لها ما لها بعد الجائحة وستنطلق انطلاقة قوية على مختلف الجبهات، سواء الجبهة الدبلوماسية أو العسكرية من تعزيز القوات المسلحة الصحراوية أو الجبهة الداخلية مثل ما شهدته المؤسسات الرسمية مؤخرا من تعزيز بقدرات شابة ومؤطرة ذات مستوى تعليمي عال.

والجبهة لها من القدرات لتكون لها انطلاقة قوية في مسار تحقيق النصر وتسعى إلى التعايش مع كل الشعوب الشقيقة الجارة من تونس الى موريتانيا وليبيا والجزائر وكل الجيران، كما تسعى إلى تعزيز التنمية بعد الاستقلال ولا تريد أن تبقى المنطقة تعيش في نزاع طويل يعرقل كل مجهودات الدول الصديقة في بناء بلدان قوية ومتحدة. **ج.ب**

محطات

وفاة الرئيس محمد عبد العزيز

في 2016 رحل رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والأمين العام لجبهة البوليساريو محمد عبد العزيز، الذي تولى منصب الأمانة العامة منذ 1976، وكان لوفاته أثر عميق على الشعب الصحراوي. وأحدثت وفاته تطورا كبيرا في مسار النزاع بعد قرابة اربعين سنة من قيادته للجبهة وتحقيقه لاعتراف دولي كبير بالجمهورية الصحراوية، نظرا لشعبيته الدولية والمحلية، لأنه أحد أبرز زعماء حركات التحرر في العالم.

استقالة روس

في السادس مارس 2017، قدم المبعوث الأممي كريستوفر روس استقالته بعد ثماني سنوات قضاها في محاولة لإيجاد حل لهذا النزاع. وغالبا ما مرت العلاقات بين روس والمغرب بفترات توتر، إذ انتقد المغرب بحدة، ما اعتبره انحيازا من السفير الأمريكي السابق في الجزائر ودمشق لصالح جبهة البوليساريو، لكن الدبلوماسي الكبير روس اكتشف في النهاية أن الملف يدار من جهة معينة تريد الابقاء على الوضع كما هو، بل تبدي انحيازا للمحتل المغربي لدوافع مصلحية وحسابات نفوذ.

المغرب ينضم للاتحاد الأفريقي

في 30 جانفي، وافق الاتحاد الأفريقي على طلب المغرب الانضمام لعضويته بعد 30 عاما على انسحابه من المنظمة القارية، احتجاجا على تواجد الجمهورية العربية الصحراوية عضوا مؤسسا.

وأججت هذه العودة صراعا قويا للتأثير في أروقة المنظمة الأفريقية حول قضية الصحراء الغربية، إلا أن قادة الاتحاد رفضوا المساس بدولة عضو مؤسس لها كامل السيادة وأكدوا على الاستمرار في مسار التسوية الأممي وفق قرارات الشرعية الدولية..

رئيس اللجنة الصحراوية لحقوق الإنسان، أبا الحيسن:

الجزائر وقفت معنا في مواجهة الجائحة

أجرى الحوار: جلال بوطي

الشعب: كيف هو الوضع الإنساني بمخيمات اللاجئين والأراضي المحتلة في ظل كورونا؟

أبا الحيسن: في البداية أتقدم لجريدتكم بجزيل الشكر والعرفان على اهتمامكم ومرافقتكم الدائمة الداعمة لقضية الشعب الصحراوي الذي يعاني من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والشعوب من الدولة المغربية في خرق سافر للهيكلة الحقوقية العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما لا يفوتني أن أنوه وأشيد بدور الجزائر الشقيقة في إطار التضامن ومساندة الشعوب، حيث أسهمت في دعم مجهودات الدولة الصحراوية لمواجهة الوباء ببناء مستشفى ميداني متكامل.

إن جائحة كورونا بالطبع لها تداعياتها السلبية على العالم وخاصة احترام حقوق الإنسان والشعوب، وهو ما عاشته ولا زالت الاراضي الصحراوية المحتلة بالخصوص.

في هذا السياق، استغلت الدولة المغربية الجائحة لتقويض الحقوق الأساسية للمواطنين الصحراويين بالجزء المحتل من الجمهورية الصحراوية، منتهجة سياسة ترويع وقمع وحصار ضد الصحراويين تعدت الحدود ضاربة عرض الحائط القوانين الدولية واللوائح الأممية. يحدث هذا بشكل فاضح، خاصة مع عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين القابعين بالسجون المغربية، مع تفشي فيروس كورونا في العديد من المؤسسات السجنية المغربية وما خلفه من ضحايا، وهذا موثق في وسائل ومواقع إعلامية مغربية..

ماذا جرى بالضبط؟ هل من تفاصيل؟

حرمت العائلات الصحراوية من الزيارة ومد أبنائها باللوازم الصحية لمجابهة خطر الفيروس، وقطع الاتصال مع أبنائها الذين تمارس في حقهم سلوكيات تمييزية مسيئة للكرامة الإنسانية.. هذه الانشغالات كانت محل إدانة من طرف العديد من الجمعيات والمنظمات الصحراوية التي دقت ناقوس الخطر وطالبت بحماية السجناء السياسيين الصحراويين من خطر الوباء..

هل من إجراءات لوقف هذه الانتهاكات المغربية؟

بالطبع، راسل الرئيس الصحراوي ابراهيم غالي، الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريس حول الموضوع، خاصة بعد نداء مفوّضة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليه للدول والحكومات بتاريخ 25 مارس 2020، الموجه إلى جميع الدول لاتخاذ تدابير عاجلة لمنع COVID-19 من «التسبب في الخراب في السجون»، وإصرارها على أنه «يجب على الحكومات، الآن أكثر من أي وقت مضى، إطلاق سراح كل من هو غير موقوف على أسس قانونية، بمن فيهم السجناء السياسيون ومعتقلو الرأي».

أين دور البعثة الأممية «المينورسو»؟

إن تفشي وباء فيروس كورونا في الجزء المحتل من الجمهورية الصحراوية وتهديده لحياة المواطن الصحراوي تحت سلطة الاحتلال المغربي، يثير بالضرورة الحق في الصحة والحماية باعتبارهما من الحقوق الأصيلة للإنسان، التي تشمل شبكة متكاملة من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والحقوق الجماعية التي ينتهكها المغرب رغم تواجد بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، التي لم تحرك ساكنا مع الأسف... بل أكثر من ذلك، عمدت السلطات المغربية على جلب المئات من الصيادين المغاربة من مدن موبوءة الى المدن الصحراوية وهذا في حد ذاته شكل استهتارا وانعدام المسؤولية للنظام المغربي، الذي يعطي الأولوية للاستغلال اللاشرعي للثروات الطبيعية الصحراوية على حساب حياة البشر.

وقد حملت اللجنة الصحراوية لحقوق الإنسان، الدولة المغربية المسؤولية الكاملة عن العواقب الوخيمة بسبب ممارساتها المشينة في حق السجناء الصحراويين وطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بضرورة المساهمة في إطلاق سراح كافة

السجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين والطلبة الصحراويين بدون قيد أو شرط، إنقاذا لحياتهم من هذا المرض الخطير المتفشي بسرعة فائقة في مختلف دول العالم ومن الأحكام الظالمة والقاسية والانتقامية الصادرة في حقهم.

كيف واجهتم الجائحة الصحية وماذا عن الوضع الإنساني في المخيمات؟

بمجرد ظهور فيروس كورونا كوفيد-19، شرعت الحكومة الصحراوية في البحث عن أنجع الطرق التي من شأنها ضمان الوقاية وسبل التصدي لهذا الفيروس الفتاك والذي صنفته منظمة الصحة العالمية بالجائحة. ورغم الإمكانات المحدودة، وفي خطوة استباقية، وبمرسوم رئاسي تم تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من فيروس كورونا خلال شهر مارس 2020، عهد إليها متابعة وتنسيق مصالح الوزارات المعنية بخطورة الوباء، مع ضمان الحد الأدنى من العمل الإداري، مع اتخاذ إجراءات انطلاقاً من هذه الوضعية الاستثنائية، حيث تم تكييف البرامج والرزنامات المقررة، والتركيز على وقف حركة الآليات والأشخاص إلا في حالات الضرورة القصوى، مع الحرص على ضمان الخدمات الأساسية والاحتياجات الضرورية، والبقاء على استعداد دائم للتعاطي مع ما يستجد من تطورات وما تتطلبه من إجراءات.

وقامت وزارة الصحة العمومية بالاستعانة بآراء الأطباء والمختصين، سواء العاملين بالوزارة المعنية أو العاملين بالجاليات والمهجر وكذلك منظمة الاتحاد الإفريقي وقراراتها بهذا الخصوص، بالإضافة لتوصيات المنظمات الدولية الداعمة، خاصة منظمة الصحة العمومية وكذلك المنظمات غير الحكومية المتعاونة في المجال الصحي.

وزارة الصحة من خلال الآلية الوطنية للوقاية من الفيروس، ومنذ البداية، عملت على تكثيف العمل في المجال الوقائي التوعوي وتعميق الاتصال مع مختلف المؤسسات الوطنية بهدف وضع إجراءات وقائية شاملة وموحدة نستطيع من خلالها الوقاية والتصدي لهذه الجائحة التي عصفت بدول عظمى وشلت اقتصادها وأنهكت منظوماتها الصحية.

ويتم عقد اجتماع للجنة الوطنية للوقاية من فيروس كورونا والمتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها في نقاط العزل الطبي بالمستشفيات الجهوية ومراكز الحجر الصحي بالمدارس الوطنية بتاريخ 19 مارس 2020، إضافة إلى تحديد نقاط الحجر الصحي ونقاط العزل الطبي وتسميتها منذ 20 مارس 2020.

كيف تقيمون تعامل السلطات الصحراوية مع الوباء بالمخيمات؟

السلطات الصحراوية قامت بواجبها اللازم منذ إعلان ظهور الوباء بإمكانات الدولة المحدودة والضعيفة، لكنها كانت في المستوى.

وشملت الإجراءات مجالات منها إجراء تكوينات للأطباء والممرضين الصحراويين حول سبل التصدي لفيروس كورونا بمقر الوزارة من طرف أطباء جزائريين وصحراويين بتاريخ 06 مارس 2020، واستفادة أطباء من تكوينات نوعية حول فيروس كورونا، منظمة من طرف الاتحاد الإفريقي. كما تم إصدار القرار الوزاري المتعلق بتشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من فيروس كورونا المؤرخ في 07 مارس 2020، فضلا عن تشكيل خلية إعلام تابعة للجنة تتولى إنتاج المادة التحسيسية من خلال إعداد فيديوهات قصيرة هادفة بشأن أبرز الرسائل الصحية الموجهة للمواطنين تعمل بشكل يومي وتنشر أعمالها عبر الموقع الرسمي للوزارة، إضافة لوسائل التواصل الاجتماعي التابعة لها بتاريخ 17 مارس 2020.

قيمتها مليون و300 ألف دولار

«الفاف» توزّع منحتي «الفيفا» و«الكاف» على الأندية والرّابطات

قامت الاتحادية الجزائرية لكرة القدم بتوزيع المنحة المالية التي تلقّتها من «الفيفا» و«الكاف» على الأندية والرابطات بعد أن قامت الاتحادية بتوقيف البطولة، رغم أنها تلقّت المنحة المالية التي خصّصتها «الفيفا» و«الكاف» للاتحاديات التي تضرّرت بعد توقيف النشاط الرياضي.

عمار حميسي

وضعت «الفاف» حدّا للّغط الذي أثير حول المنحة المالية التي تلقتها من «الفيفا» و«الكاف» بسبب الأضرار المالية التي لحقت بها جراء توقيف النشاط الرياضي من مارس الماضي، وهو ما انجر عنه حدوث خسائر مالية.

قامت الاتحادية بتوزيع المنحة المالية على الأندية والرابطات، أول أمس، على هامش عقد المكتب الفيدرالي، حيث أشرف زطشي على العملية وقام بشكر الأندية والرابطات على ما تقوم به من أجل تطوير الكرة.

ينتظر أن تثير هذه الخطوة لغطا كبيرا خاصة أن البعض سيصف الأمر بأن له علاقة بالانتخابات، لكن يجب النظر الى الأمر بصفة إيجابية بما أن اغلب الأندية والرابطات تعاني من الناحية المالية، وكل سنة تجد نفسها عاجزة عن الايفاء بالتزاماتها المالية ممّا يعيق عملها

المتمثل في تطوير اللعبة على مستواها المحلي.

وكانت الاتحادية قد تلقّت مساعدة مالية من طرف «الفيفا» قدرها مليون دولار، إضافة الى 300 الف دولار من طرف «الكاف»، حيث تقدر القيمة الإجمالية حوالي 21 مليار سنتيم وزّعت بالكامل على الأندية والرابطات.

من ناحية أخرى، ردّت «الفاف» على تصريحات رئيس شبيبة القبائل شريف ملال التي وصفتها بأنّها في غير محلّها خلال بيان رسمي اطلّعت «الشعب» على نسخة منه، وهو الامر الذي قد يجعل الأمور تتطور الى أمور أخرى مستقبلا.

ونوّهت «الفاف» أنّ المكتب الفيدرالي يحترم القواعد والممارسات، وهذا لكل الأندية من دون تمييز، وهو ما لم يحترمه هذا المسير لنادي كبير مثل شبيبة القبائل، كما أكّدت الاتحادية أن «الكناري» يحظى كغيره من الأندية باحترام ودعم «الفاف» في إطار قوانين الجمهورية، حسب ما جاء في بيان نشره الموقع الرسمي لـ «الفاف».

إدارة شبيبة القبائل واصلت الضغط على الاتحادية من أجل منحها حق المشاركة في كأس «الكاف» بعد أن قامت بإلغاء منافسة كأس الجمهورية.

أندية النّخبة

التّركيز على الأمور التّنظيمية

تسارعت الأحداث هذه الأيام بالنسبة لفرق النخبة، التي تسعى لتعزيز صفوفها من خلال الانتدابات في الميركاتو الصيفي لتدعيم صفوفها بتشكيلة يمكنها فرض منطقها والوصول إلى الأهداف المسطّرة.

حامد حمور

بالرّغم من أنّ موعد استئناف المنافسة لم يحدّد بعد، إلا أن التخطيط للموسم يظهر بشكل جدي لدى العديد من فرق الرابطة المحترفة الأولى، لاسيما تلك التي تملك الإمكانيات التي المادية الضرورية التي تسمح لها باستقدام اللاعبين.

وقد ركّزت الأندية خلال أشهر عديدة منذ ظهور وباء كورونا وتوقف المنافسات الرياضية على الجانب التنظيمي من خلال إعادة ترتيب البيت، وإجراء تحليل في العمق في إمكانيات اللاعبين واحتياجات التشكيلة تماشيا مع الأهداف والمنافسات التي تشارك فيها.

ومن هنا يظهر جليّا بروز المديرين الرياضيين لدى الأندية، الذين يقومون بعمل منهجي قد يعطي ثماره في المستقبل القريب ضمن مسار احترافي للكرة الجزائرية لم يكن في المستوى منذ عدة سنوات.

وبالتالي، فإن «النّموذج التنظيمي» الجديد يبعدنا من الممارسات السابقة من جهة، ويقرّبنا من السكة الصحيحة التي تقدم الإطار العملي المناسب للأطر الفنية واللاعبين في آن واحد.

اعتماد اتحاد العاصمة على عنتر يحيى، وشباب بلوزداد على توفيق قريشي، وشبيبة القبائل على كمال عبد السلام...سيقدّم الحلول التقنية والتسييرية المناسبة لهذه الفرق لتكون بمثابة قاطرة للنظرة الجديدة التي يمكن اعتمادها لترقية مستوى الأداء، وبتوفير المناخ المناسب للمدربين للقيام بعملهم بشكل جدي.

وبالتالي، فإنّه بالرغم من الاستقدامات المتوالية هذه الأيام، إلاّ أنّنا نلتمس أنّها «مدروسة» ضمن منهجية عمل وليس «تدعيما كميا» يمس أحيانا أكثر من 10 لاعبين في كل موسم.

تلك «الطريقة» السابقة أثّرت على العمل على المديين المتوسط والبعيد، وأفقدت المدرّبين السير على منهجية تمكّنهم من «تكوين العمود الفقري» للفريق..لتكون الأمور دائما عند نقطة البداية، بسبب التنقلات العديدة للاعبين بين الفرق..ممّا أثّر بشكل سلبي على أداء معظم الأندية التي عجزت على فرض وجودها وتبعثرت أوراقها.

فالتّسيير المحكم للأمور التنظيمية والدراسة الدقيقة لكل الأمور المتعلقة بالجانب الفني ضمن طاقم كفء، يعتبر الحل الأمثل للسير نحو ترقية أداء اللاعبين والفرق المشكّلة لقسم النخبة.

قادما من جمعية عين مليلة

الحارس حاجي ينضم إلى نادي بارادو

أعلن نادي بارادو تعاقده مع الحارس عمر حاجي قادما من جمعية عين مليلة لتعويض رحيل الحارس توفيق موساوي إلى شباب بلوزداد، حيث يراهن الجهاز الفني على حاجي لمنح الاضافة.

ع. حميسي

أنهى الحارس عمر حاجي الجدل الذي أثير حول مستقبله بعد نهاية عقده مع جمعية عين مليلة من خلال الانتقال الى نادي بارادو، حيث أمضى أمس على عقد يربطه بالفريق يدوم موسمين.

تلقّى الحارس الكثير من العروض خلال الفترة الماضية، إلا أنّه فضّل عرض نادي بارادو حيث اختار الجانب الرياضي عن الجانب المالي بما أن اللعب في نادي بارادو يفتح أمامه أبواب الوصول الى المنتخب الوطني.

كانت أندية مولودية الجزائر واتحاد العاصمة اضافة الى شباب بلوزداد من اكثر الاندية التي كانت تسعى للتعاقد مع الحارس، لكن حاجي رأى أن الانتقال الى بارادو هو الخيار المناسب لإنجاح مسيرته الرياضية.

الانتقال الى نادي بارادو يعد خطوة مهمة للحارس حاجي، الذي يريد الوصول الى المنتخب الوطني ولم يحقق هذه الغاية رغم تألقه الكبير خلال الموسم الماضي مع فريق جمعية عين مليلة.

التواجد في نادي بارادو يفتح أمام الحارس الأبواب من أجل التواجد في مفكرة أكبر الاندية الجزائرية بما أن الفريق معروف أنه ينتدب أفضل اللاعبين للفئات السنية وحتى للفريق الأول.

كما أن اللعب في نادي بارادو قد يكون فرصة مهمة للحارس من أجل الظفر بعقد احترافي في احد الأندية الأوروبية، ويمتلك بارادو مكانة مميزة خاصة أنه استطاع تسويق العديد من اللاعبين في السابق نحو أندية أوروبية محترمة.

ينتظر أن لا تكون صفقة حاجي هي الأخيرة بالنسبة لفريق بارادو، الذي يسعى لتقوية حظوظه خلال الموسم المقبل في المنافسة على المراكز الأولى، وهذا الأمر لن يكون إلا من خلال ضم المزيد من اللاعبين.

ويحتاج الفريق إلى تدعيمات نوعية في بعض الخطوط على غرار وسط الميدان والهجوم من أجل منح القوة اللازمة للفريق خلال مباريات البطولة والكأس دون نسيان منح الفرصة للاعبين الشبان من الأكاديمية.

سيد علي لبيب لـ «الشعب ويكاند»:

لم شمل الأسرة الرّياضية والعمل على تغليب المصلحة العامّة

■ وضعت برنامجا يسمح بالتّدارك والنّجاح

ألحّ على ضرورة تغليب المصلحة العامة من أجل الخروج بالرياضة الجزائرية إلى برّ الأمان، وإعادتها لمنصات التتويج عالميا وأولمبيا من خلال الاعتماد على الكفاءة والخبرة بحكم مسيرته الطويلة في مجال الشباب والرياضة، هذا ما أكّده سيد علي لبيب، أحد المترشّحين لرئاسة اللجنة الأولمبية الجزائرية، في حوار خاص لجريدة «الشعب ويكاند»، موضّحا سبب ترشّحه في هذا الظّرف والمحيط المتوتّر الذي يخيّم على الوسط الرياضي، كما كشف على أهم النّقاط التي يطمح إلى تحقيقها مستقبلا في حال اعتلى كرسي رئاسة الهيئة بعد انتخابات 12 سبتمبر، بداية من إعادة جمع شمل كل الأطراف للانطلاق نحو الأفضل، وتحقيق نتائج إيجابية تعكس الإمكانيات التي تملكها الجزائر من طاقات شبانية وهياكل.

حوار: نبيلة بوقرين

• الشعب ويكاند: ما هي أهدافك من خلال التّرشح لرئاسة اللّجنة الأولمبيّة؟

•• **سيد علي لبيب:** اللّجنة الأولمبية هيئة مهمة جدا بحكم مكانتها بالنسبة للرياضة الجزائرية، وبالنظر للمرحلة الصعبة التي تمر بها تتطلب أن يتولى الرئاسة إنسان له كفاءة وخبرة وتجربة وحنكة في تسيير الأمور من أجل إعادة الاستقرار من جديد لبيت الرياضة، ومن هنا بإمكاني القول أنّي أتحلّى بهذه المواصفات كوني رياضيا كنت بطلا في الجيدو، وأشرفت على رئاسة اللجنة الأولمبية سابقا، وزير سابق لقطاع الشباب والرياضة، مدير عام للجمارك، طبيب مختص في الطب الرياضي، رئيس سابق لاتحادية الجيدو، ما يعني أنّي أعرف جيدا خبايا الرياضة الجزائرية، ما سيُسهّل أمامي المهمة في تسيير الأمور في حال تم إختياري من طرف أعضاء الجمعية العامة خلال الإنتخابات التي ستجرى يوم 12 سبتمبر، كما أنّي تلقّيت الدّعم والتّشجيع من طرف

رياضيين أولمبيين وشباب ينشطون في الحركة الرياضية..وأتمنى أن تعود الأمور إلى طبيعتها في أقرب الآجال حتى تستعيد الجزائر مكانتها على كل الأصعدة.

• على ماذا ترتكز خطتك؟

•• أنا جد مُستاء من الوضع الحالي الذي آلت إليه الرياضة الجزائرية بسبب الصراعات بين أطرافها والابتعاد عن المصلحة العامة، وهذا الجو سائد منذ حوالي عقدين من الزمن، ما جعله ينعكس بشكل سلبي على نتائج الرياضيين في المحافل الدولية رغم إمتلاكهم للكفاءة، ولهذا أنا أطمح إلى إعادة المياه إلى مجاريها، بلم شمل الأسرة الرياضية وترك كل النزاعات والأمور الشخصية جانبا من أجل الخروج من المأزق الذي تتواجد فيه، ونعود للهدوء والطمأنينة لكي ننطلق بالحركة الرياضية بهدف استعادة الجزائر مكانتها الحقيقية على الصعيد الدولي، ومثلما سبق لي القول بلادنا تملك الكفاءات البشرية والإمكانيات المادية، وبقي فقط تسييرها بالشكل الصحيح، والحمد لله الآن دخلنا عهدا جديدا والسيد رئيس الجمهورية أعطى أهمية كبيرة للحركة الجمعوية والشباب على حد سواء، وعلينا أن نسير في نفس المنهج السياسي حتى نشرّف الألوان الوطنية في المحافل الدولية، ونحقق نتائج إيجابية لأن الرياضة سفيرة للدول، ومن هنا نكون حاضرين وبقوة في كل المجالات في المستقبل بحول الله.

• هل أنت واثق من النّجاح؟

•• النّجاح يتحقّق بالعمل الجماعي والتّشاور بين اللجنة الأولمبية ووزارة الشباب والرياضة والاتحاديات والحركة الجمعوية الشبابية، وتطبيق القانون ومبادئ الميثاق الأولمبي وفقا لما يتماشى مع سياسة البلاد في عهد الجزائر الجديدة بعدما تمّ وضع كل الإمكانيات تحت تصرف الرياضيين، لكن كل تلك الأمور تتجسّد شرط أن يعود الاستقرار والهدوء للوسط الرياضي مُجدّدا انطلاقا من تغليب المصلحة العامة للرياضة على الأمور الجانبية والصراعات التي أنهكت الأسرة الرياضية في السنوات الماضية ومحاربة الفساد والمال الفاسد، وإبعاد الدخلاء على محيط الرياضة وفتح المجال أمام أهل الاختصاص من إطارات، فنيين، مدربين ومسيرين بهذه الطريقة سنقضي على العنف في الوسط الرياضي خاصة في ملاعب كرة القدم وقاعات الرياضات الجماعية، محاربة المنشطات بتوعية الرياضيين على ضرورة الاعتماد على قدراتهم وتطويرها بالطريقة الصحيحة، والتحلي بالروح الرياضية.

• هل فكّرتم في وضع الرّياضيّين بعد التّوقّف عن العمل بسبب الجائحة؟

•• أيُعقل أن أنسى هذا الجانب وأنا طبيب مختص في الطب الرياضي؟ فكّرت في كل هذه الأمور لأنني أعرف أن المأمورية لن تكون سهلة أمام الرياضيين من أجل استعادة إمكانياتهم بدنيا ومعنويا بعد الإبتعاد عن المنافسة لفترة طويلة بسبب جائحة كورونا، لكن سنعمل سويا مع كل الفاعلين في الحركة الرياضية من خلال استغلال الإمكانيات الموجودة وهياكل القطاع حتى نوفر المحيط الملائم أمام الرياضيين للتحضير كما يجب لتدارك التأخر بحول الله، وأنا واثق من قدرة شبابنا على النجاح لأنهم يملكون إرادة قوية ستجعلهم أبطالا في المستقبل، وهناك نقطة أخرى سأفتح مجال الحوار والتشاور لإعادة تمثيل الجزائر على مستوى الهيئات الدولية حتى يكون دعما أقوى للرياضيين في كل المواعيد.

الشعب ويكاند

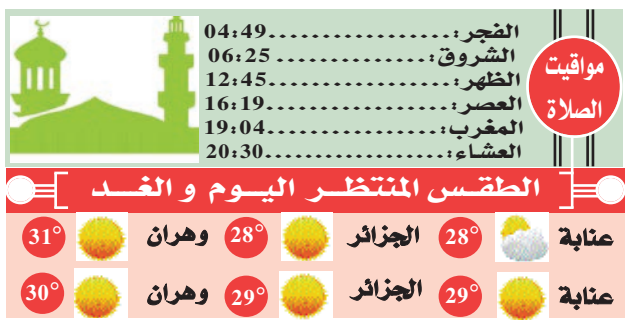

العدد 18350

الثمن 10 دج 1€ france prix

محكمة سيدي امحمد

8 سنوات حبسا نافذا في حق بهاء الدين طليبة

أصدرت محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة، أمس، حكما بثماني سنوات حبسا نافذا في حق النائب بهاء الدين طليبة، وتغريمه 8 ملايين دينار بتهم متعلقة بالفساد أهمها مخالفة التشريع والصرف في حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

كما قضت بنفس الحكم في حق اسكندر ولد عباس، ابن جمال ولد عباس الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني، فيما حكمت غيابيا بـ 20 سنة حبسا نافذا في حق الوافي النجل الثاني لولد عباس مع إصدار أمر دولي بالقبض عليه بنفس التهم، إضافة إلى الحصول على مزايا غير مستحقة.

وحكمت بسنتين حبسا نافذا في حق خلادي بوشناق مع تغريمه بـ 200 ألف دج بنفس التهم، إضافة إلى استغلال النفوذ. فيما تمت تبرئة محمد حبشي من كل التهم المنسوبة إليه.

وكانت النيابة العامّة قد التمست خلال المحاكمة حكما بـ 10سنوات حبسا نافذا في حق طليبة واسكندر ولد عباس، وتشديد أقصى عقوبة على شقيقه الوافي، والتمست النيابة 3 سنوات حبسا نافذا في حق بوشناق ومحمد حبشي.

وأج

من الرّعيل الأول لجيش التّحرير

المجاهد سحنون مخفي في ذمّة الله

انتقل إلى رحمة الله المجاهد سحنون مخفي عن عمر ناهز 84 عاما، حسب بيان لوزارة المجاهدين وذوي الحقوق.

الفقيد سحنون من مواليد 26 نوفمبر 1936 ببومدفع بولاية تيبازة. وقد نشأ وترعرع في أسرة محافظة على مبادئ الدين الإسلامي، ومتشبّعة بالقيم الوطنية إلى حد النخاع. وقد عاشت الأسرة كبقية أبناء الوطن ويلات الظلم وجبروت المحتل الغاشم.

ويعتبر المرحوم من الرعيل الأول الذي التحق بصفوف جيش التحرير الوطني، حيث لبّى نداء الوطن والجهاد في سبيل استرجاع الحرية، وذلك بالمنطقة الثالثة بالولاية التاريخية الرابعة أين تقلّد العديد من المناصب في صفوف جيش التحرير الوطني، كما شارك في التخطيط لعدة معارك وهجومات كبّدت العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، إلى أن تعرّض لجروح بليغة في إحدى المعارك سنة 1957.

وتقلّد المرحوم سحنون مخفي العديد من المسؤوليات، إلى أن رقي إلى رتبة عضو منطقة بذات الولاية التاريخية، إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية.

وبعد الاستقلال، استقرّ المرحوم بمسقط رأسه بتيبازة، أين عيّن كعضو المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ليسترجع في كل مناسبة تاريخية يحضرها، مساره الثوري، مؤكدا في كل تدخل له، على واجب الحفاظ على أمانة الشهداء بالعمل والإخلاص والوفاء للوطن المفدى.

وبهذه المناسبة الأليمة، تقدّم وزير المجاهدين وذوي الحقوق الطيب زيتوني إلى كل أفراد عائلة المرحوم سحنون مخفي بأخلص التعازي وأصدق المواساة، راجيا المولى العزيز القدير بأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وشامل غفرانه وعميم رضوانه. كما يسأله جلّت قدرته أن يلحقه مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، وأن يرزق أهله وذويه جميل الصبر ووافر السلوان.

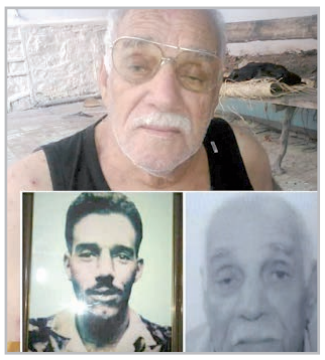

في عمليات قامت بها وحدات ومفارز للجيش الوطني الشّعبي
حجز كميات كبيرة من المخدّرات وتوقيف متاجرين بها

نفّذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 8 سبتمبر الجاري، عمليات عديدة أسفرت عن نتائج نوعية تعكس «مدى الاحترافية العالية واليقظة المستمرة والاستعداد الدائم» للقوات المسلحة عبر مختلف ربوع الوطن، وهذا في سياق العمليات المتواصلة الهادفة إلى مكافحة الإرهاب ومحاربة كل أشكال الجريمة المنظمة، حسب ما أفادت به أمس حصيلة عملياتية للجيش الوطني الشعبي.

أوقفت مفرزة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مصالح الدرك الوطني والأمن الوطني والجمارك، خلال عمليتين منفصلتين بالنعامة، ثلاثة (03) تجّار مخدرات وحجزت كمية كبيرة من الكيف المعالج تقدّر بأربعة (04) قناطير و23 كيلوغراما، في حين أوقف حرس الحدود ومصالح الدرك الوطني ببشار ثلاثة (03) تجار مخدرات بحوزتهما كمية أخرى من الكيف المعالج تقدر بقنطار و36,3 كيلوغراما.

وفي السياق ذاته، أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي ومصالح الدرك الوطني وحرس الحدود، خلال عمليات متفرقة بكل من تلمسان وغليزان وبرج بوعريريج والمسيلة وقسنطينة، 10 تجار مخدرات وحجزت 33,4 كيلوغراما من الكيف المعالج و1358 قرص مهلوس، فيما تمّ حجز مركبتين (02) رباعيتي الدفع محمّلتين بـ 345600 وحدة من الأعلاب النارية بالوادي.

وبكل من تمنراست وعين قزام وبرج باجي مختار وتندوف وجانت، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي 70 شخصا وحجزت ثلاث (03) شاحنات و18 مركبة رباعية الدفع و147 مولدا كهربائيا و69 مطرقة ضغط وأربعة (04) أجهزة كشف عن المعادن و20 كيلوغراما من المواد الكيميائية و10,64 كيلوغراما من مادة TNT و70 فتيلا صاعقا و11 كيسا من خليط الحجارة وخام الذهب ومعدات مختلفة تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، بالإضافة إلى 41,62 طنا من المواد الغذائية الموجهة للتهريب، فيما تمّ حجز كميات من الوقود تُقدر بـ 26384 لتر بكل من تمنراست وتندوف وتبسة والطارف وسوق أهراس.

من جهة أخرى، تمكّن حراس السواحل ومصالح الدرك الوطني من إحباط محاولات هجرة غير شرعية، وإنقاذ 61 شخصا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع بكل من جيجل وعنابة والطارف وعين تموشنت، فيما تمّ توقيف 113 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة بكل من تلمسان والوادي وتمنراست وسوق أهراس.

وأج

في عملية للشّرطة القضائية بمعسكر
تفكيك مجموعة إجرامية للاحتيال عبر الأنترنت

فككت عناصر فرقة البحث والتدخل بالتنسيق مع عناصر فرقة محاربة الجريمة المعلوماتية بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بأمن ولاية معسكر الثلاثاء مجموعة إجرامية مختصة في جرائم النصب والاحتيال عبر شبكة الأنترنيت، حسب خلية الإعلام بذات الهيئة الأمنية.

تضم المجموعة الإجرامية رعيتين أجنبيتين يوجدان في حالة فرار، حسب نفس المصدر. وقد أوقف عناصر الشرطة بعد تلقيهم شكوى من طرف ضحيتين مفادها تعرضهما لعملية نصب، وبعد تحقيق أمني، عنصرين من المجموعة الإجرامية من جنسية جزائرية وحجز مبلغ مالي بالعملة الوطنية قدر بنحو 2 مليون و450 ألف دج ومبلغ مالي بالعملة الأجنبية قدر بحوالي 4 آلاف أورو إضافة إلى كمية من البذور كان يوهم بها الضحايا على أنها تستعمل في تحضير مواد التجميل.

وكانت الضحيتان قد تقدما بداية الشهر الجاري بشكوى أمام فرقة البحث والتدخل بالأمن الولائي بمعسكر تفيد بتعرضهما لجريمة النصب من طرف مجهولين بعد اطلاعهما على عرض إشهاري عبر شبكة الأنترنت تبين بعد ذلك أنه «وهمي».

وقد قدم المشتبه فيهما أمام نيابة الجمهورية لدى محكمة معسكر التي أمرت بوضع أحدهما رهن الحبس والثاني تحت الرقابة القضائية في حين لا يزال البحث جاريا عن شريكيهما الأجنبيين.

وأج

الدنيا حال
سلطة برلمانية مشروطة

■ **الخير شوار**

قيل إنّ دستور فرنسا 1958 فُصّل على مقاس شارل دوغول، فلا هو برلماني يجعل سلطات الرئيس محدودة، ولا هو رئاسي على الطريقة الأمريكية، لأنّ الإرث الدستوري والثقافة السياسية لم تكن تسمح بذلك.

إنّها التّوليفة التي تضمن إلى حدّ بعيد الاستقرار السياسي وتحميه من تقلبات التحالفات البرلمانية، التي تتغيّر بتغيّر الظروف والمصالح، والتي وجد فيها المؤسس الدستوري في جزائر الاستقلال الحل، واعتمدها بشكل بقليل أو كثير من التحوير بدءاً من دستور 1963 الذي لم يعمّر طويلا وليس وصولا إلى دستور 1996 بتعديلاته المتكرّرة.

ولئن كان دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة هو «النص الغائب» في مختلف الدساتير الجزائرية، فقد كان تعديل 1988 منه بعد أحداث الخامس أكتوبر من السنة نفسها، تقدّما ملحوظا باتجاه إقرار سلطة برلمانية موازية للسلطة التنفيذية المهيمنة، من خلال تأسيس منصب رئيس الحكومة المنبثق عن الأغلبية النيابية.

ولأنّ رئيسا سابقا كان متأثّرا بشخصية دوغول ولم يقبل أن يكون «ربع رئيس أو ثلاثة أرباع رئيس»، فقد ألغى منصب رئيس الحكومة عمليا منذ بداية حكمه، قبل أن «يدستر» الأمر في تعديل 2008.

ومع تكريس إلغاء منصب رئيس الحكومة، حتى قبل دسترته رسميا، تراجعت سلطة البرلمان وأصبح مجرّد غرفة للتسجيل، ولم يقترح طيلة عقود قانونا واحدا، إلا قانونه الداخلي الذي ينصّ على الامتيازات والتعويضات المغرية للنواب، واكتفى بتمرير مشاريع القوانين على اختلافها وتناقض بعضها دون مناقشة إلا بشكل استعراضي.

وانتظر الكثير عودة الروح إلى المؤسّسة التشريعية من خلال إعادة منصب رئيس الحكومة، وبالفعل جاء مشروع التعديل بذلك لكن بصيغة مشروطة غير مسبوقة، فلا هو ألغى منصب الوزير الأول بشكل صريح، ولا أعاد منصب رئيس الحكومة بصفة «مطلقة».

إنّه حال دستوري تحضر فيه «الاحتمالات» بلغة الرياضيات، وباللغة نفسها الأمر متوقف على «الأمل الرياضي» المتوقف على قوة المعارضة السياسية، فإن كانت كذلك استعاد البرلمان سلطته كاملة في انبثاق الحكومة من أغلبيته، وإلا بقيت السلطة السياسية مهيمنة وبقي البرلمان بغرفته مجرّد «غرفة تسجيل»، مثلما هو الحال منذ عقود من الزمن.

متابعان بتهم تتعلق بالفساد

الشروع في استجواب جمال ولد عباس والسعيد بركات

شرعت محكمة سيدي امحمد (الجزائر العاصمة)، مساء أمس، في استجواب الوزيرين السابقين جمال ولد عباس والسعيد بركات المتهمين بتبديد أموال عمومية وابرام صفقات مخالفة للقانون المعمول به.

وكان أول المستجوبين من طرف قاضي الجلسة، الوزير السابق للتضامن الوطني، السعيد بركات، الذي اشار الى أنه سير القطاع ب»كل نزاهة ومسؤولية» وأنه تفاجأ للتهمة الموجهة إليه والمتعلقة بإبرام صفقات غير قانونية.

وقال أن اللجوء الى ابرام اتفاقيات مع جمعيات ذات طابع اجتماعي وانساني كان الغرض منه «المساهمة في العمل التضامني، على غرار اقتناء وتسليم حافلات ولوازم مدرسية لفئات اجتماعية معنية بحكم تواجدها في الميدان»، مشيرا الى انه ابدى «رفضه العمل مع العديد من الجمعيات». وفي رده على سؤال لقاضي الجلسة حول سبب ابرام اتفاقية مع المنظمة الوطنية للطلبة، قال بركات ان هذه الاخيرة كانت تتعاون مع الوزارة قبل توليه الحقيبة الوزارية. وبخصوص حافلات النقل المدرسي التي اقتنتها الوزارة، أفاد أن هذه المنظمة الطلابية شاركت بصفة تطوعية في عملية توزيعها.بدوره، أنكر جمال ولد عباس كل التهم المنسوبة اليه، مشيرا الى أنه تولى وزارة التضامن في «فترة عصيبة كان يجب خلالها التكفل بعائلات ضحايا الارهاب والعمال المطرودين، اضافة الى مواجهة آثار الكوارث التي عرفتها البلاد بين 2003 و 2010 على غرار زلزال بومرداس وفيضانات غرداية».

وبخصوص الحافلات التي اقتنتها الوزارة والتي أثارت الشكوك حول وجهتها، قال الوزير السابق انه تم اقتناء وتسليم 57 حافلة من بينها 22 منحت لولاية غرداية، فيما تم توزيع البقية على أندية رياضية.

وعن الحواسيب التي اقتنتها الوزارة لفائدة المتفوقين في شهادة البكالوريا، قال انه تم تسليم البعض منها لهؤلاء المتفوقين، فيما تم منح البقية لعدد من إطارات الوزارة.

كما نفى علمه بتحويل بعض الاعانات التي استفادت منها الجمعيات لتمويل مختلف الحملات الانتخابية السابقة.

بين 30 أوت و5 سبتمبر الجاري
الحماية المدنية: 19 ألف تدخّل في مختلف الحوادث

سجّلت وحدات الحماية المدنية خلال الفترة الممتدة من 30 أوت إلى 5 سبتمبر الجاري 301 19 تدخل، وهذا إثر تلقي مكالمات الاستغاثة من طرف المواطنين شملت مختلف مجالات أنشطة الحماية المدنية.

شملت التدخلات حوادث المرور والحوادث المنزلية والإجلاء الصحي وإخماد الحرائق وتغطية الأجهزة الأمنية لمختلف التظاهرات، حسبما أكدته المديرية العامة للحماية المدنية في بيان لها أمس.

وأوضحت ذات المصالح أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 30 أغسطس إلى 5 سبتمبر الجاري، سجلت وحدات الحماية المدنية 301 19 تدخل، وهذا إثر تلقي مكالمات الاستغاثة من طرف مواطنين من بينها 212 10 تدخل خاص بعمليات الإجلاء الصحي أين تم فيها إسعاف وإجلاء 9895 جريح مريض إلى مستشفيات من طرف أعوان الحماية المدنية.

وقامت ذات الوحدات في مجال حوادث المرور بـ 2125 تدخل من أجل 1201 حادث مرور، أدت إلى وفاة 36 شخصا وجرح 1537 آخرين تم إسعافهم ونقلهم إلى المراكز الاستشفائية. وأشار البيان في السياق ذاته إلى أنّ «أثقل» حصيلة سجلت في ولاية بومرداس بوفاة 5 أشخاص وجرح 71 آخرين تم إسعافهم وتحويلهم إلى المراكز الاستشفائية على إثر 50 حادث مرور.

عنابة: هدى بوعطيط

توقيف 11 شخصا ينحدرون من 3 ولايات شرقية
الإطاحة بشبكة سرقة كوابل كهربائية بمركب الحجار

تمكّنت الفرقة الاقليمية للدرك الوطني بسيدي عمار من وضع حد لشبكة إجرامية، مختصة في سرقة الكوابل النحاسية، تتكون من 11 شخصا تتراوح أعمارهم ما بين 24 و59 سنة ينحدرون من ولايات عنابة، الطارف وقالمة.

حسب بيان للدرك لوطني، فإنّ وقائع القضية تعود إلى تاريخ 19 ماي الماضي، على إثر تلقي شكوى من طرف إدارة مركب سيدار الحجار، الواقع ببلدية سيدي عمار، مفادها تعرض الكوابل الكهربائية للسرقة خلّف خسائر مالية جسيمة، وعلى إثر ذلك تمّ فتح تحقيق في القضية، حيث أفضت التحريات إلى الوصول للفاعلين وتوقيفهم، مع حجز قاطع ورق وقاطع آخر للحديد.

وبعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية، تم تقديم الموقوفين أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة الحجار، والذي أمر بإيداع 09 أشخاص بمؤسسة إعادة التربية ببوزعرورة، ووضع شخصين تحت الرقابة القضائية.